عادل حمودة



هاربون بمليارات مصر

ولغز رامي لكح ومحمود وهبه

الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين !

هاريون بمليارات مصر

هاربون بمليارات مصر

الطبعة الأولـــى: أكتوبر ٢٠٠٠

رقـــم الإيداع : ٢٠٠٠/١٥٥٣٣
الترقيم الدولى: 977/5930/12/X

حقوق الطبع محفوظة
«الفرسان للنشر»

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء
من هذا المطبوع
إلا بالرجوع إلى الدار.

تصميم الغلاف: شـــاهر وهبـــه
الجمع التصويرى: جى. سى. سنتر



٦٧ شارع العروبة - هليوبوليس ١١٣٦١ - القاهرة.
تليفون وفاكس: ٤١٧٤٠٤٨(٢٠٢) - ٤١٧٢٠٢١(٢٠٢)
إدارة التسويق: ٣٠ شارع محمد أنيس - الزمالك
القـاهـرة ت: ٣٣٢٣٨٨٧ - ٠١٢/٢١٥٧٤٦١

عادل حمودة

هاربون بمليارات مصر



دار الفرسان للنشر

الفصل الأول

هاريــون .. واللــه أعــلم !

■ كانت الشمس تستعجل كسر قشرة الظلام مثل فرخ صغير يريد أن يخرج للحياه .. ولم يكن ذلك صعبا فى الساحل الشمالى .. غرب الإسكندرية .. فالليل فى تلك المساحة الصحراوية الشاسعة لا يقاوم النهار طويلاً.

فى هذه المنطقة .. وبالتحديد فى قرية من القرى السياحية المنتشرة هناك .. وفى تلك الساعة التى يفرك فيها البحر عينيه من النعاس قررت امرأة منقبة نزول المياه والاستمتاع بالسباحة بعيدا عن العيون .. وبكامل ملابسها الثقيلة متعددة الطبقات .. وقبل أن تتلقى البحر بصدرها اطمأنت إلى أن زوجها – الذى يصر على إطلاق لحيته وارتداء الزى الباكستانى – يقف حارسا لها على الشاطىء.

لم تستمتع المرأة بالبحر طويلاً .. فقد سحبها الموج بعيداً عن حدود الأمان .. وبدأت دوامات المياه تربك حركتها.. ومع ثقل ثيابها الذى تضاعف بتشرب المياه بات مؤكدا أنها ستغرق.. ستغرق.. وبالفعل راحت المرأة تصرخ وتصيح طالبة النجدة .. ومن حسن حظها أن عامل الإنقاذ كان يقظاً .. لكن قبل أن يلقى بنفسه فى الماء لينقذها وجد الزوج يصرخ فيه محذراً أن يلمس زوجته.. فهى «عورته» التى لا يجوز لمسها حتى ولو كان ذلك بغرض إنقاذ حياتها.. بل أن الزوج سارع وأمسك به بعنف.. فكان أن طلب عامل الإنقاذ منه أن ينزل ويتولى بنفسه إنقاذ زوجته .. لكن الزوج أعلن بكل ثقة أنه لا يعرف العوم ولا السباحة.

فى تلك اللحظة كان هناك عامل إنقاذ آخر لم يسمع الحوار الدائر بين زميله والزوج المتشنج لكنه سمع استغاثة المرأة فألقى بنفسه فى الماء ووصل إليها.. ونجح فى آخر لحظة فى إنقاذها .. وعندما وضعها ممددة على رمال الشاطىء وبدأ فى التقاط أنفاسه وجد الزوج يلكمه فى وجهه وينهره بشدة لأنه انقذ زوجته.. بل أن الزوج سارع ليشكوه إلى

إدارة القرية التى – صدق أو لا تصدق – عاقبته بخصم أياما من راتبه .. غير مبالية بدفاعه وتأكيده أنه كان يؤدى عمله.. وأنه لو لم يفعل ما فعل لعوقب بالرفت.

واصبحت القصة الغريبة حديث الناس فى سهرات الصيف .. فى معظم قرى الساحل الشمالى .. وعلق عليها أحد الكتاب المعروفين: إن ضيق الأفق أصبح مرضا شائعاً فى مصر .. ولا فرق فى درجة الإصابة به بين الناس والحكومة.. ثم سكت ثوان.. واستطرد: أليست الحكومة تتصرف كما تصرف الزوج المتشنج؟ .. إن ما حولها يغرق .. وهى لا تعرف العوم.. وتقف بالمرصاد لكل من يتطوع بالإنقاذ.. بل وتعاقبه.. إن هذه المأساة الشخصية هى عينة دقيقة وكاشفة للوضع الاقتصادى والإجتماعى والسياسى الذى نتعرف على تفاصيله وملامحه كل يوم .. بل كل ساعة .. وربما كل دقيقة.

* * * *

لقد وصلت ذروة ما يجرى فى مصر إلى مستوى «الدراما الجنائية» فيما عرف بقضية «نواب القروض» .. وقد سميت بهذا الاسم لوجود أربعة من أعضاء مجلس الشعب بين المتهمين هم: توفيق عبده إسماعيل الوزير الأسبق ورئيس لجنة الخطة والموازنة السابق فى البرلمان .. وخالد محمود .. ومحمود عزام .. وإبراهيم عجلان وهم من رجال الأعمال .. وقد وصل عدد المتهمين فى القضية إلى ٣٢ متهم.. وبدأ نظر الدعوى فى ٨ إبريل عام ١٩٩٧ .. وبلغ عدد محاضر الجلسات ٢٦٥ محضراً و١٥ مذكرة وضمت الملفات ٤٦١ حافظة مستندات .. وعدد الصفحات فى ملفات القضية يزيد عن ٤ آلاف صفحة .. أما الأحكام فقد تراوحت بين السجن ١٥ سنة والبراءة .. ولم يتضمن الحكم إعادة الأموال التى استولى عليها المتهمون من البنوك وهى تصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه .. وقد تلقى المتهمون ورجال الأعمال المديونون للبنوك الحكم بما يتجاوز الصدمة .. ومن ثم بدأ القلق والخوف من السجن هاجسا يسيطر على رجال أعمال لم تشلمهم القضية .. وكان أن بدأت سلسلة جديدة من الهروب خارج مصر.

لقد هربت قبل الحكم علية العيوطى المتهمة فى القضية .. سافرت بقرار من النائب العام السابق للمستشار رجاء العربى إلى باريس فى فرنسا .. لحقت بعشرات الهاربين سبقوها للثروة والغربة معا.. ولحق بها مصطفى البليدى.. وسافر إلى كاليفورنيا فى

الولايات المتحدة الأمريكية .. وحسن أبو المكارم وسافر إلى جنيف فى سويسرا .. وحاتم الهوارى ولا أحد يعرف مقر هروبه وإن كان الكل يعرف أن ديونه للبنوك تصل إلى مليار و٢٠٠ مليون جنيه وأن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد يطارده عبر الانتربول ..

وجاء الدور على رامى لكح.. لكن رامى لكح كان لغزاً محيراً.. فهو سافر إلى لندن وقيل انه هرب.. ثم عاد لينفى هروبه .. وليؤكد أن هروبه شائعة مغرضة رددها خصومه .. لكنه لم يبق سوى عدة أسابيع ثم خرج مرة أخرى إلى باريس ومنها إلى جنوب فرنسا .. حيث تقيم عائلة زوجته .. ومرة جديدة قيل أنه هرب .. على أنه عاد ونشر إعلانا فى الصحف ينفى ذلك .. وفى برنامج لهالة سرحان – كان حواراً مفتوحا مع أشرف السعد جرى بثه على الهواء من لندن – أكد أنه ليس هارباً .. فلا حكم قضائى يخشاه .. ولا شرطة دولية تطارده .. ولا مدعى عام اشتراكى يضعه تحت التحفظ .. ثم بعد أيام امتدت إلى أسابيع عاد فجأة إلى القاهرة على طائرة «لوفتهانزا» الألمانية القادمة من فرانكفورت .. مع أنه كان فى باريس .. عاد ليوجه ما تركه من مشاكل .. وما طارده من شائعات .. وما دبر له من مؤمرات.

وفى اليوم الذى نشرت الصحف فيه خبر عودته إلى القاهرة نشرت أيضاً خبر تحويل مصطفى البليدى إلى محكمة القيم وفرض الحراسة عليه وعلى أولاده .. وكان قرار المدعى الاشتراكى كذلك هو منعه من السفر .. وقد جاء قرار المنع بعد أن هرب مصطفى البليدى بالفعل قبل أكثر من شهرين .. وهو ما جعل بعض التعليقات الصحفية تقول:

«بعد أية؟».

ولعل ما جرى لرامى لكح يطرح سؤالا هاماً .. متى نصف رجل الأعمال المسافر بالهروب؟.. وما هى مدة البقاء فى الخارج لنعتبره هاربا؟.

إن علية العيوطى .. وتوفيق عبد الحى .. وهدى عبد المنعم .. ومصطفى البليدى .. مثلا .. هاربون بحكم المحكمة أو بحكم المدعى الاشتراكى .. وحاتم الهوارى .. مثلا .. تطارده الشرطة الدولية .. لكن .. رامى لكح سافر هو وأسرته وبقى فى الخارج طويلا .. أراد أن يدير مشاكله عن بعد .. وعندما لم يجد مفرا من المواجهة جاء وواجه .. بل أكثر من

ذلك جاء ليقدم أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب .. ربما يحقق حلما يراوده منذ فترة من الزمن .. أن يترك البيزنيس .. ويتفرغ للسياسة.

ولقد راح رامى لكح يتفاوض عن بعد لتسوية ديونه التى تزيد عن المليار جنيه .. لكنه .. لم يجد فى المفاوضات التى تمت عبر جهاز المحمول والخطابات والمذكرات التى أرسلها لكبار المسئولين فى الحكومة – وعلى رأسهم رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد – ما يحقق طموحه .. فكان أن قرر بعد فترة من القلق والتردد العودة.

وقد حاول رامى لكح أن يحصل على ضمانات رسمية عبر مفاوضات جرت فى باريس مع بعض من رافقوا الرئيس حسنى مبارك فى رحلة أخيرة إلى العاصمة الفرنسية .. وكان من نتيجة هذه الاتصالات أن جلس السفير المصرى فى فرنسا معه وجرت عملية طمأنة كانت السبب المباشر فى عودته إلى القاهرة .. واتفقت وجهة نظر السلطات الرسمية فى مصر مع وجهة نظر كل مستشارى رامى لكح .. لا مفر من التفاوض وجها لوجه .. لا يمكن أن يكون التفاوض عن بعد .. هذا لم يحدث من قبل فى أى دولة .. كما أن تأخر الرجوع يعنى تدهور الأوضاع وتزايد تشابكها .. كذلك فإن كثيرا من منافسيه فى البيزنيس استعدوا للإنقضاض على ما تصوروا أنه تركه بلا صاحب فى مصر.

وطار رامى لكح إلى لندن لمدة ٢٤ ساعة والتقى هناك مع بعض المستشارين والخبراء وانتهى إلى ضرورة أن تدير له الأزمة شركة متخصصة كان على رأسها الدكتور حسن الحيوان .. وقد تدخل الدكتور حسن الحيوان لإقناع عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى بأن لا ينشر ما يدفع رامى لكح للبقاء خارج مصر .. فمصلحة الجميع أن يعود ويصفى مشاكله مع البنوك .. وكان عصام رفعت قد كتب: إن رامى لكح اتصل به تليفونيا من الخارج وقال له أن ما يجرى له أشبه بالصعيدى الساذج الذى اشترى الترام.

لكن .. قبل ذلك كاد طريق أمام المفاوضات أن يقطع ويسد عندما صرح «اقتصادى مسئول» لصحيفة «أخبار اليوم» بأنه لن تجرى مفاوضات مع المستثمرين الذى هربوا إلى الخارج إلا بعد عودتهم إلى مصر.. وقد أضاف هذا المصدر – الذى نعتقد أنه وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى – أن الحكومة لن تتفاوض مع وسطاء .. فعملية التفاوض يجب أن تتم بين البنك وعميلة مباشرة وذلك من منطلق إبداء حسن النية من جانب المستثمر الجاد الذى يريد توفيق أوضاعه واستمرار نشاطه .. وأضاف: «إن التفاوض بين

الطرفين لا يستدعى الإحالة إلى جهات تحقيق أخرى «فى إشارة واضحة لطمأنة الهاربين الراغبين فى العودة.. وكانت الحكومة قد وجهت تعليمات إلى البنوك بالتروى فى تحويل رجال الأعمال المتعثرين فى سداد القروض إلى النيابة إلا بعد التشاور مع البنك المركزى والا يتم رفع الدعوى الجنائية إلا فى الحالات التى يتأكد فيها سوء نية العميل .. لكن .. ذلك على مايبدو لم يطمئن الهاربين ويغريهم بالعودة.

وبعد حوالى الشهر تكرر عبر الصحف نداء رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد للهاربين بأن يعودوا إلى مصر.. ووصفت صحيفة أخبار اليوم – صباح السبت ٩ سبتمبر عام ألفين – هذا النداء بأنه بالمناشدة .. وقالت الصحيفة على لسان الرجل الأول فى السلطة التنفيذية: إن الحكومة والقطاع المصرفى سيقدمان الدعم للمشروعات المتعثرة بهدف استمرارها .. وأضاف: إن هناك فرقا كبيرا بين المساعدة على الاستمرار فى النشاط وبين التدليل والتبرع.. «الحكومة لن تدلل أى مستثمر هارب ولن تقدم تبرعات لهؤلاء الهاربين» .. «إننا نناشد هؤلاء الهاربين العودة إلى مصر لاستمرار نشاطهم» .. فالمشروعات المتعثرة لن تظل متعثرة إلى ما لا نهاية.. وهناك حلول عديدة لإعادة الحياة إلى تلك المشروعات وإقالة عثراتهم .. ثم «إن البقاء فى الخارج لن يفيد الهاربين».

* * * *

إن هروب رجال الأعمال ليس ظاهرة جديدة فى مصر .. فقد فُتحت لهم الأبواب ليخرجوا بما جمعوه من أموال ليهربوا بها منذ أن تغير النظام السياسى والاقتصادى فى عصر الرئيس السابق أنور السادات .. بعد أن أعلن ما أسماه بسياسة الانفتاح الاقتصادى .. فى عام ١٩٧٤ .. بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بشهور قليلة .. وهى السياسة التى قلبت أوضاع مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية رأساً على عقب.

كان أول الهاربين هو توفيق عبد الحى الذى تاجر فى المواد الغذائية الفاسدة .. وأطعم المصريين طعام القطط والكلاب المنتهى الصلاحية .. وقد هرب من البلاد فى ٢٠ فبراير ١٩٨٢ .. بعد أن استطاع خداع طابور طويل من البشر .. ومن يومها لم يعد .. وبقى فى مكانه بعيدا عن العقاب .. متمتعاً بما جناه من مال حرام .. حوالى ٣٥ مليون جنيه .. تاركا وراءه ٧ ملايين دجاجة عفنة .. لا تصلح للاستهلاك الآدمى.

وهرب بشرى توما إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. إنه صاحب أشهر قضية للإسكان في الثمانينات .. فقد اشترى مساحات من الأراضي في شبرا والهرم .. ثم اقترض بضمانها من البنوك لبناء ابراج سكنية بنظام التمليك والإيجار .. وقام ببيع الشقة لأكثر من شخص .. ثم باع الأبراج نفسها أثناء عمليات البناء على أن شققها خالية .. وجمع أموالا لبناء كنيسة في أسيوط .. ثم أخذ الملايين التي جمعها وهرب بعد أن سبقته بناته إلى كاليفورنيا .. وما أن هرب حتى وقعت مجازر بين أصحاب عقود الشقق .. فقد حاول كل منهم الحصول على شقته التي دفع فيها تحويشة العمر .. ولم تقدر الشرطة على إعادته.

وهرب أشرف السعد إلى لندن بقرار سفر من النائب العام السابق رجاء العربي .. حسب ما قاله لي وزير الداخلية السابق حسن الألفي الذي كان مسئولاً عن إدارة الأموال العامة في وقت ارتفعت فيه صرخات الناس من ضياع أموالهم في شركات توظيف الأموال .. لقد كان أشرف السعد واحد من الكبار في هذه الشركات التي نهبت أموال المصريين تحت شعارات دينية براقة ومغرية .. وقد وجدت هذه الشركات حلفاء لها في السلطة والحكومة والصحافة وجهاز الشرطة.. كل حليف كان يلعب دورا لتعمية الناس .. ونهب أموالهم .. وفي المقابل كان الثمن مغريا .. دماء الضحايا من المودعين .. بل أن نفوذ أشرف السعد قد وصل إلى رئيس وزراء سابق .. ووزير اقتصاد سابق .. ومدعي عام اشتراكي سابق كان يحقق معه .. والقصة شهيرة .. اعترف بها أشرف السعد بنفسه في حواره التلفزيوني الطويل مع هالة سرحان.

وربما يبدو مثيرا للدهشة .. أن أشرف السعد ساهم دون أن يقصد في تأخير عودة رامي لكح إلى مصر في الوقت المناسب.. لقد راح أشرف السعد يروى تجربة السجن المريرة إلى هالة سرحان .. راح يحدثها عن نصيب السجين – في الزنزانة الضيقة – الذي لايزيد عن ثلاث «بلاطات» .. وثمن البلاطة الإضافية الذي يصل إلى ٢٧ «خرطوشة» سجائر .. العملة التي تستخدم في السجن .. وكيف يستقبلون السجين الجديد بإطلاق اسم امرأة عليه .. وربما فعلوا به ما يؤكد التسمية إذا لم يدفع ثمن الحفاظ على شرفه .. لقد شاهد رامي لكح ما قاله أشرف السعد.. فأحس أن عودته إلى القاهرة مغامرة يجب أن تسبقها ضمانات بعدم المساس به .. خاصة وأن هناك من نصح أشرف السعد بالعودة أول مرة – قبل أن يهرب نهائياً – وعندما عاد وجد كل أجهزة وزارة الداخلية في انتظاره على سلم الطائرة.

وقد استمر حوار هالة سرحان مع أشرف السعد خمس حلقات .. وفي الحلقة السادسة كان الحوار مفتوحا بين أشرف السعد والجمهور على الهواء مباشرة .. وفي هذه الحلقة جاء صوت رامي لكح ليؤكد أنه مسافر .. لا هارب .. ولم يتردد في الإشادة بكل شيء في مصر .. وأبدى أشرف السعد دهشته مما جرى لرامي لكح.. فرامي لكح على حد قوله كان يوصف قبل أسابيع - في برنامج «رئيس تحرير» الذي يقدمه حمدي قنديل في التليفزيون المصري - بأنه معجزة اقتصادية ومثل يجب الاحتذاء به لرجال الأعمال .. ثم في نفس البرنامج بدأ يوصف بأنه فضيحة ومثل سيء لرجال الأعمال .. ولم يشأ رامي لكح أن يفسر سر انقلاب حمدي قنديل عليه .. والحقيقة أن حمدي قنديل ليس الوحيد الذي انقلب عليه .. كان هناك كثيرون فعلوا ذلك.

* * * *

وبهروب هدى عبد المنعم - التي اشتهرت بالمرأة الحديدية - جاء جيل جديد من الهاربين بأموال الناس في هذا الوطن الصابر الصامت .. لقد بدأت القضية عندما راحت شركة المقاولات التي تملكها هدى عبد المنعم باستغلال أزمة السكن وبيع الوحدات التي تبنيها لأكثر من شخص .. كما أنها لم تتردد في الاقتراض من البنوك.. وكان أن تراكم عليها نحو ٥٥ مليون جنيه .. فوضعت تحت الحراسة .. وهربت إلى اليونان .. وبقيت هناك حتى سددت كل ما عليها .. وفشلت كل محاولات أجهزة الأمن المصرية في إعادتها .. في مسلسل بوليسي مثير .. تحول إلى فيلم سينمائي أخرجه سعيد مرزوق ولعبت بطولته نبيله عبيد .. هو «هدى ومعالي الوزير» .. وقد اعتبرت هدى عبد المنعم الفيلم نوعا من السب والقذف والتشهير بها .. فرفعت قضية وهي في أثينا لمنع عرضه ومعاقبة صناعه .. وعلى الرغم من أنها سددت كل ما عليها .. وعلى الرغم من أنها نجحت في رفع الحراسة عليها .. وعلى الرغم من أنها رُفعت من قوائم ترقب الوصول والمنع من السفر فإنها لم تعد إلى مصر.

وتبدو هدى عبد المنعم الحديدية شديدة السذاجة إذا ما قورنت بآخر دفعات الهاربين .. إن الهروب لم يعد بعشرات الملايين وإنما بمئات الملايين .. وقدر في بعض الحالات بالمليارات .. لقد شاع في منتصف الخمسينات تعبير «القطط السمان» وهو تعبير أطلقه الدكتور

رفعت المحجوب وقت أن كان سكرتيرا عاماً للاتحاد الاشتراكى .. وذهب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت إلى أبعد من ذلك حين وصف المليونيرات الجدد بالأبقار السمان .. وكان عدد المليونيرات قد وصل إلى ١٧ ألف مليونير حسب ماقاله ممتاز نصار – المعارض البارز – تحت قبة البرلمان دون أن يعترض على كلامه أحد .. وكان كل من يملك مليونا يوصف بأنه مليونير .. أما الآن فإن القطط السمان والأبقار السمان قد تحولوا إلى ديناصورات سمان .. أو حيتان سمان .. أو أفيال سمان .. أما المليونيرات فقد أصبحوا مليارديرات .. ومن ثم فإن الأرقام التى استولوا عليها من البنوك تثير الفزع.

إن رامى لكح قد زادت قروضه عن المليار جنيه .. وتجاوز هذا الرقم بكثير أحمد بهجت .. وبلغت قروض مارك دوارف الذى يوصف بأنه ملك التونة حوال ٣٠٠ مليون جنيه وهو من أشهر الممنوعين من السفر .. ويقترب منه فى حجم ديونه ويزيد حسام أبو الفتوح .. وإبراهيم كامل .. ومجدى يعقوب .. ونفس الرقم استدانته ليلى الفار هى وعلاء السيد من البنوك .. وقد هربا إلى الخارج بعد أن تركا مجموعة شركات الشروق تنعى ما فيها .. وأمام هذه الحديقة التى تمرح فيها الديناصورات العملاقة لم تعد الصحف تعبأ بالأرقام الهزيلة التى استولى عليها رجال أعمال آخرين .. مثل محمد حسن الغريب (صاحب شركة المحلة للتجارة والاستثمار) والممنوع من السفر بسبب ٢٧ مليون جنيه .. ومثل محمد عبد الرؤوف بهجت رئيس مجلس إدارة شركة أسوان للتنمية والتعدين والممنوع من السفر بقرار من النائب العام لاتهامة بالتربح والاستيلاء على المال العام .. وكانت جملة المبالغ المتهم بالاستيلاء عليها حوالى ٩٧ مليون جنيه.

* * * *

وبينما قال النائب العام لمجلة «المصور» أن عدد رجال الأعمال الممنوعين من السفر لا يزيد عددهم عن العشرين .. نشرت نفس المجلة أن عدد الممنوعين من السفر تجاوز ألفى شخص .. منهم ١١٢٦ رجال وسيدات «البيزنيس» .. ونسبت المجلة الرقم إلى ما وصفته بمصدر قضائى بوزارة العدل .. وإن لم تذكر اسمه.

وفى نفس المجلة .. أن الدكتور حمدى عبد العظيم (الخبير الاقتصادى بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية) رصد ما يقرب من ٣٦ مليار دولار خرجت من مصر أو هربت منها خلال

عام ١٩٩٨ فقط.. منها تحويلات بنكية وشهادات إيداع دولية وتحويل عملة لتغطية عمليات استيراد.. منها ٢٥ مليار دولار فى صورة «عمليات خفية» .. أما جملة القروض التى منحتها البنوك فتصل إلى ٢٠٧ مليار جنيه طبقاً لما جاء فى النشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد فى يناير عام ألفين .. منها حوالى ٢٠ مليار تعثر أصحابها فى سدادها بنسبة ٦٪ تقريبا .. وقد منحت البنوك الأربعة الكبرى (وهى قطاع عام) ٦١٪ من حجم القروض .. وهو ما جعلها تزيد من مخصصات دعم مركزها المالى لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها إلى ٢٧ مليار جنيه طبقاً لتقرير البنك المركزى عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر عام ١٩٩٩.

ورغم هذه الأرقام المثيرة للحيرة فإن الحكومة والبنك المركزى والبنوك المتورطة فى القروض يؤكدون أن ما جرى فى حدود المسموح به .. وفى حدود الأمان .. وفى الوقت نفسه يؤكد رجال الأعمال بلا استثناء أن المشكلة ليست فى القروض ولا فى صعوبة سدادها وإنما فى أن المنازعات المدنية والتجارية قد تحولت إلى منازعات جنائية .. إن القصد الجنائى غير متوافر فى معظم هذه الحالات .. والائتمان لا يجوز أن ينتهى بصاحبه إلى السجن .. هذا نادرا ما يحدث فى العالم الراسمالى .. إن على البنوك أن تسعى إلى تعويم رجال الأعمال المدينين .. يمكنها أن تتدخل لإدارة مشروعاتهم المتعثرة .. على الأقل لضمان استرداد أموالها .. ويمكن للبنوك أن تقوم بما يسمى بالصلح الوقائى من الإفلاس.. على طريقة اليهود فى التجارة .. فاليهود يواصلون مساندة المتعثرين فى السداد حتى يقفوا من جديد على أقدامهم ليسددوا الجديد والقديم.

ولا جدال أن هذه الأساليب معروفة ومعمول بها فى نظم السوق الرأسمالية .. لكن بشروط لا تتوافر فى معظم الحالات المتعثرة فى مصر .. فى مصر هناك علامات استفهام مثيرة ومبهمة فى علاقة مسئولى البنوك بالعملاء .. وربما ليست صدفة أن بنك واحد هو بنك القاهرة قبل أن يتولاه مديره الجديد أحمد البردعى كان يحظى بأكبر عدد من رجال الأعمال المتعثرين .. منح القروض لهم مديره السابق محمد أبو الفتح وعلى رأسهم مجدى يعقوب .. إبراهيم كامل .. حسام أبو الفتوح .. مصطفى البليدى .. إننا لا نلقى اتهاما على أحد .. ولكننا نرصد مجرد ملاحظة .. تحتاج إلى تفسير وتبرير .. ثم هى أيضاً تحتاج إلى تدبير كما أن تداخل العلاقة المتشابكة بين السلطة والثروة فتح باب الاستثناء على مصراعيه

استفاد منه رجال أعمال أخذوا أموالا وقروضاً لم يستطعوا تشغليها.. ولا جدال أن الاستثناء هو اقصر الطرق إلى الفساد .. ولا داعي لذكر أمثلة فالشارع المصرى يعرف أكثر مما نعتقد.

إن المال أكبر مولدات القوة .. ولقد راح من يملك المال يشترى من يملك القوة .. وراح الأثنان يجنيان ويقتسمان الأرباح .. وهى أرباح ليست كلها حلالاً.. إن أشرف السعد ليس وحده الذى استعان بوزراء وجنرالات أمن سابقين لتسهيل نشاطه وأعماله .. وليس وحده الذى استعان بصحفيين وإعلاميين لتغطية عيوبه وعوراته .. إن فى كل شركة من شركات القطاع الخاص قائمة ليست محدودة من المسئولين السابقين يجرون الاتصالات ويسهلون الإجراءات ويسدون الثغرات.

فى قضية رشاد عثمان الشهيرة بالإسكندرية علاقة واضحة لا يمكن إنكارها بعثمان أحمد عثمان .. الرجل القوى فى عصر أنور السادات .. وفى قضيته التى شغلت الرأى العام بعد اغتيال أنور السادات واقعة كشفت عنها التحقيقيات مؤداها أن رشاد عثمان اشترى وفرش شقتين من شقق المعمورة .. أهدى واحدة منها إلى صديقه الوزير الذى تولى الشئون البرلمانية واحتفظ بالأخرى لنفسه .. وقد انتهى رشاد عثمان رغم كل ما كان يتمتع به من نفوذ إلى المحكمة.. وفى المحكمة صرخ فى قفص الاتهام «الله ينتقم منك ياعثمان».

وفى قضية التهريب الكبرى التى ضبطتها مباحث أمن الدولة فى عام ١٩٧٢ كشفت التحقيقات – التى تعرض لها ٣٠٠ متهم – عن حقيقة مؤسفة على حد قول اللواء فؤاد علام نائب مدير جهاز أمن الدولة حتى عام ١٩٨٨ هى «وجود شخصيات بارزة ومهمة لها ثقلها السياسى الكبير كانت تعمل خلف الستار لحساب زعماء هذه العصابة .. منهم مسئول اقتصادى كبير ووزير آخر .. كان هناك اتفاق ودى معهما على تسهيل إجراءات التهريب نظير أتعاب ضخمة».

ويستطرد اللواء فؤاد علام فى التحقيق الصحفى الذى نشره فى «المصور» سليمان عبد العظيم: إن الأخطر هو استخدام رجال الأعمال لقيادات أمنية كبيرة بعد أن تترك الخدمة .. ويمكن أن تقدم عربوناً لهذه الوظيفة قبل أن تترك الخدمة .. ولا جدال أن رجال الأمن السابقين يملكون من العلاقات ما يفيد فى إفساد رجال الأعمال وتسهيل تصرفاتهم

غير المشروعة .. وبصراحة غير معتادة يقول الدكتور عادل عز الوزير الأسبق للبحث العلمي: إن بعض الوزراء السابقين يعملون «مشهلاتية» لرجال الأعمال.

وهناك الحصانة البرلمانية التي يسعى إليها رجال الأعمال بدخولهم مجلس الشعب.. وهناك السهرات والحفلات والمجاملات الاجتماعية التي لا حدود لها .. وهناك قوائم تشغيل الأبناء والأقارب .. إن في كل شركة خاصة عدد من الموظفين .. ليس لهم عمل .. ولا مكاتب .. ولا يحضرون نهائيا .. ويحصلون على مرتبات شهرية .. وسيارة .. وموبايل .. وربما أكثر .. لأنهم أبناء مسئولين على درجات مختلفة من المسئولية .. إن هذه القائمة هي شبكة النفوذ المقيمة والقريبة لتسهيل الأعمال والخروج من المشاكل .. ولكن هذه الشبكة ساعة الجد قد لا تجدي .. وهو ما حدث مع رجال أعمال شهير .. كان يدفع ما بين ٣ - ٧ آلاف دولار لكل عضو في هذه الشبكة .. وعندما وقع نفض الجميع أيديهم منه .. بعد أن تصوروا أن سفينة ستغرق .. وقالوا له كما قال اليهود لموسى: «اذهب أنت وربك فقاتلا إن نحن هنا قاعدون».

وهناك مجموعة من الوسطاء يوفقون ما بين رجال الأعمال والوزراء وكبار الصحفيين ويكسبون في النهاية من جميع الأطراف .. ولا يتردد الواحد منهم لتأمين نفسه من العمل في خدمة أجهزة الأمن .. ويقدم كل ما يتوافر لديه من معلومات وصفقات وانحرافات.

إننا لسنا دولة رأسمالية بالمعنى الحقيقي للكلمة .. إننا أمام نوع غريب من الرأسمالية يمكن أن نطلق عليه «رأسمالية المحاسيب» .. وهي رأسمالية بلا غطاء سياسي .. بلا رقابة صحفية .. أو رقابة برلمانية .. رأسمالية بلا شفافية .. فكل ما تفعله يجري في الظلام والخفاء والكواليس .. وكل ما تحصل عليه يتوقف على مدى ما تحظى به من مساندة بيروقراطية .. وإن كان ذلك لا ينفي وجود مئات من رجال الأعمال الذين يشمون بجانب الحائط .. ويضعون كل أموالهم في تحقيق أحلامهم .. ويحسبون كل مليم يقترضونه .. كيف يستثمرونه؟ .. وكيف يسددونه ويسددون ما يترتب عليه .. وكثير من هؤلاء رجال صناع .. وأصحاب مزارع للتصدير .. أموالهم في أصولهم .. وأصولهم على أرض هذا الوطن لن يحملوها معهم ليرحلوا أو ليهربوا .. وقد أصيب هؤلاء بأذى لأنهم أفراد في عائلة البيزنيس .. فقد طالتهم الرائحة العفنة.. وسوء السمعة .. ولكن الحياة في النهاية ليست عادلة.

لقد أصبح رجال الأعمال المتعثرين والهاربين هم الأقوى .. فقد حصلوا على مليارات الجنيهات من البنوك دون ضمانات .. وعندما انتهت «الحفلة» وأصبح عليهم دفع «الفاتورة» .. أعلنوا أنهم لن يدفعوا .. أو فى أفضل الأحوال طالبوا بشطب فوائد الديون .. وإعادة جدولة أصول الأموال التى اقترضوها .. لقد حدث ذلك مع رجل الأعمال محمد الجارحى .. فقد تنازل له بنك القاهرة والبنك الأهلى عن حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .. وهى - على حد قول صحفية «الأهالى» فى يوم ٢٦ أغسطس عام ألفين - جزء من أصل الدين والفوائد .. وتضيف الصحيفة: إن ذلك ما طالب به أيضا رجل الأعمال مارك دوارف خلال مفاوضاته مع البنوك الخمسة التى أقترض منها - وهى (القاهرة ومصر رومانيا وتنمية الصادرات وقناة السويس والأهلى) .. لقد طالب بالتنازل عن نصف الدين وأن تدخل البنوك الخمسة فى شركته بنسبة النصف على أن يحصل هو على خمس الأرباح نظير الإدارة.. مع تقييم الشركة تقديراً كبيراً .. يتجاوز الواقع والحقيقة.

إن لقب دوارف يرجع لماركة سمك التونة التى يعبئها فى شركته .. شركة ماركو .. أما أسمه الأصلى فهو مارك عادل فهمى .. وهو من أب مصرى وأم يونانية .. وقد أسس شركته بعشرة آلاف جنيه فى عام ١٩٩٥ .. وأنشأ بعدها خمس شركات وهمية هو وزوجته أستغلها فى الاستيلاء على قروض البنوك .. ثم أخذ هذه الفلوس وهرب إلى الخارج ليجرى مفاوضات عن بعد عبر محاميه .. وفى مرحلة لاحقة سافر ممثلوا البنوك إليه والتقوا به فى لندن للتوصل إلى تسوية .. وكان ذلك فى فبراير ١٩٩٩ .. وفيما بعد أعلن وزير الاقتصاد يوسف بطرس غالى: أن محفظة القروض تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه والديون التى على مارك دوارف لا تؤثر فيها.

ويشير الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله (رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط الأسبق) إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن ٨٠٪ من أرباح رجال الأعمال المصريين يجرى تحويليها إلى الخارج.. أما الأستثمارات الجديدة فأغلبها يغطى من قروض البنوك .. بل أن كثيراً من رجال الأعمال صنعتهم قروض البنوك وهى السبب المباشر فى صعودهم وسيطرتهم على السوق .. وتضرب صحيفة «الأهالى» مثلا برجل الأعمال محمد أبو العينين .. وتكشف - فى عدد يوم الأربعاء ٢٣ أغسطس عام ألفين - أنه عندما بدأ فى مشروعات «السيراميك» كانت هذه المشروعات هى أول مشروعات تمول بأموال البنوك

بنسبة ٨٥٪ أما الباقى فقد ساهمت به الشركة الإيطالية الموردة للمعدات والآلات .. رغم أن محمد أبو العينين كان يملك ما يمول به مشروعاته .. فقد كان وكيلا لحوالى ٣٢ شركة سيراميك فى العالم.

ولا يملك معظم رجال الأعمال فى مصر قوة القلب اللازمة للمخاطرة بأموالهم فى السوق فقط وإنما نجدهم أقل خبرة فى التعامل مع السوق نفسها أيضا.. ولكن .. مادام اللعب فى السوق بأموال البنوك .. فما المانع من التوسع .. والتوحش .. وتنوع النشاط على طريقة سمك لبن تمر هندى .. إن الواحد منهم يدير بطريقة شخصية وفردية إمبراطورية من النشاط المتنوع .. غير المتجانس .. فى وقت انفصلت فيه الإدارة عن الملكية فى المشروعات الرأسمالية فى أى دولة من دول الاقتصاد الحر.

إن مصطفى البليدى على سبيل المثال كان يعمل فى صناعة مستحضرات التجميل .. ويشارك فى مطبعة .. وفى شركة طيران .. ويضارب فى العقارات .. ويمتلك شركة لتوكيلات تجارية.. ولو كان رامى لكح اكتفى بنشاطه الأصلى الذى برع فيه وهو توكيلات الأجهزة الطبية لكان قد استمر قادرا مسيطرا على جزء متميز فى السوق الاقتصادية .. لكنه .. لم يكتف بما برع فيه .. ومد نشاطه إلى مجالات مختلفة بعيدة عن خبرته وتخصصه.. مثل بناء مدينة سكنية جديدة على أطراف «مصر الجديدة» .. ومثل بناء منتجعات سياحية في شرم الشيخ .. ومثل تأسيس شركة طيران أطلق عليها «ميد ويست» بل أنه كان يحلم بمشروع كبير لبيع الفول والطعمية فى سلسلة محلات تنتشر فى كافة انحاء البلاد .. يسميها «بلدى».

وليس الذنب ذنب رجال الأعمال .. الذنب فى الحقيقة ذنب الحكومة .. فقد نفخت فى دورهم .. وحملتهم أكثر مما يحتملوا .. حملتهم أكثر من طاقاتهم وإمكانياتهم المالية والإدارية والثقافية .. قالت: أنهم شركاء فى التنمية .. لكنها ألقت عليهم العبء الأكبر فى التنمية .. تصورت أنهم سيحلون لها مشكلة البطالة والتصدير وتدبير العملات الصعبة وزيادة معدل النمو .. على أن ذلك كان أكبر بكثير مما كان من الممكن أحتماله .. وفى الوقت نفسه راحت الحكومة تضرب رجال الأعمال بعضهم ببعض .. تقرب هذا مرة .. وتبعد ذاك مرة .. ترضى عن واحد منهم فترفعه إلى السماء .. وتغضب عن واحد آخر منهم فتخسف به الأرض.. كانت تعز من تشاء وتذل من تشاء .. وكأن الاقتصاد الرأسمالى

السائد فى مصر هو فى الحقيقة اقتصاد حر لكن تحت سيطرة الحكومة .. لقد تركت الحكومة المشروعات الخاصة تمارس نشاطها بحرية .. ولكنها في الوقت نفسه أخضعت رجال الأعمال لسيطرتها وسطوتها .. إنه اقتصاد حر تسيطر عليه الحكومة بطريقة غير مباشرة عن طريق التحكم فى أصحابه.

وقد حدث أن أهين رجل أعمال شهير - يملك مصنعا للسيارات - في مجلس الوزراء في فترة حكومة الدكتور كمال الجنزورى .. أهانه وزير كان متسلطا وقابضا ومتحكما .. قال له بازدراء: «لا أريد أن أرى وجهك هنا مرة أخرى» .. فرد عليه الرجل: «هذا لا يشرفني أبداً» .. ثم خرج من المبنى غاضباً .. وفى اليوم التالى بدأت الحرب عليه .. هاجمته الضرائب والتأمينات الاجتماعية وأجهزة الرقابة المختلفة .. ولولا أن له نفوذ فى جانب آخر من السلطة لكان قد اشهر إفلاسه .. أو دخل السجن .. أو هاجر .. إن البيروقراطية تسفر عن وجهها القبيح فى كافة الأحوال .. وهى تبيع نفوذها .. وهى تعاقب من يخرج عن طوعها .. وهى تفتح أبواب الفرص بلا حق على مصراعيها.

* * * *

لقد أخذ رجال الأعمال فى مصر حجماً أكبر من حجمهم .. ولو كان الثقل من نصيب جمعياتهم لهان الأمر .. لكن الثقل كان للأفراد وليس للتنظيمات .. لقد شُلت هذه التنظيمات .. ونُسفت من الداخل .. وأصبحت مجرد صالة طعام لتناول الغذاء أو العشاء على شرف وزير أو سفير .. وأصبحت قوة رجل الأعمال تتحدد حسب قوة علاقته بالسلطة .. وانعكست الصراعات داخل الحكومة على رجل الأعمال .. أو العكس انعكست صراعات رجال الأعمال على الحكومة .. ولم نعد نعرف لماذا قربوا رجل أعمال بعينه .. ولا لماذا أبعدوه؟ .. لماذا لمع .. أو لماذا انطفأ؟ .. وهكذا .. سادت الرأسمالية العشوائية .. وكان من الطبيعى أن يحدث لها ولنا ما حدث.

وهكذا .. أيضا تحول كل من هب ودب إلى رجل أعمال .. تاجر السيارات .. سمسار السيارات .. المضارب على الأراضى والمبانى .. وكيل شركات البطاطس والصابون الأجنبية .. بل أن أحد ديناصورات الاقتصاد المصرى بدأ حياته صاحباً لملهى ليلى .. كل خبرته بدأت باستيراد البيرة من أمريكا اللاتينية .. ثم انتقل إلى إدارة مطعم للبيتزا .. ثم وجدناه

فى ظل حكومة الدكتور كمال الجنزورى يدير مشروعات وشبكات من الأعمال بالدولار خانة المليارات .. وهناك رجل أعمال غير مصرى الجنسية .. كان معدما منذ سنوات وفجأة استقيظنا ذات صباح لنجده يسيطر على سوق الفن والإبداع والثقافة فى مصر .. ولا أحد يعرف من أين جاء هؤلاء؟ .. ولا من هم؟ .. ولا من أين جاءت أموالهم؟ .. وهل هناك فى أجهزة الرقابة من يعرف ما يفعلون؟ .. إننا لا نعرف الحد الأدنى عنهم .. وربما نعرف عن رجال الأعمال المشاهير فى العالم الخارجى أكثر مما نعرف عنهم.. فكيف نتعامل مع من لا نعرف؟ .. كيف نتفتح لهم كل الخزائن والموارد ونحن لا نعرف ما يتجاوز أسمائهم .. وصورهم فى الحفلات والسهرات التى تنشرها مجلات المجتمع والنميمة؟.

****

وقد لا نعرف عن رجال الأعمال الكثير إلا حالة إحالتهم إلى النيابة أو المدعى الاشتراكى أو المحكمة .. أى لابد أن يفسدوا حتى نعرفهم .. والفساد فى مصر الآن أصبح ظاهرة خطيرة .. إن النيابة تتعرض سنويا لحوالى ١٠ ملايين جنحة وجناية .. وهناك ٥ جرائم قتل كل يوم .. و٣ جرائم اغتصاب كل شهر .. وفى سجل هذه الجرائم ٩ جرائم للقضاة .. والأرقام مصدرها النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد الذى يفسر الجريمة الاقتصادية فى حواره مع أسرة تحرير مجلة المصور قائلا:

ليس ضروريا أن تحدث الجريمة الاقتصادية نتيجة فساد .. لكن نتيجة تغير اقتصادى نعيش فيه الآن .. من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد حر .. وهذا التحول ضاعف من مشاعر الأنانية وحب الذات .. والجريمة الاقتصادية لها صور كثيرة .. والصورة الشهيرة الظاهرة فى مصر هى الاعتداء على المال العام.

ثم استطرد النائب العام مفسراً:

– نحن مجتمع ينفذ خطط تنمية منذ أكثر من ١٠ سنوات .. كنا خلالها نطالب بربط البطون لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى .. لكن رغم ذلك تظهر أحيانا فئة تريد تخريب كل ما فعلنا .. وتعتقد أنها الوحيدة التى يجب أن تستفيد من ثمار هذه الإصلاح .. وهذه لابد أن نقف ضدها ..

وكان السؤال : من هذه الفئة؟

وكانت الإجابة: هى فئة تضم رجال أعمال دخلوا مجال العمل بمبدأ «اكسب واجرى» لأنهم يريدون أقل مخاطر ممكنة ولا يريدون تحمل أية متاعب يتحملها المجتمع .. ولذلك نقول (لا) .. إن هناك فئة منهم تحصل على قرض بخمسين مليون جنيه مثلا لإقامة مشروع وعندما ينتهى المشروع يتردد فى سداد القرض .. ويفضل إقامة مشروع آخر بقرض أكبر .. والنتيجة أن فوائد القروض تتراكم ولا يستطيع السداد .. وهناك من يقيم مشروعا ويقسمه إلى عشر شركات على الورق للحصول على قروض كثيرة فى حين أن حقيقة الأمر أن المشروع كله حساب واحد.. لكنهم يستخدمون ما يعتبرونه ذكاء .. وهذا الذكاء لا يعد أمانة فى أى دولة .. وعندنا أيضاً بعض الحالات القليلة يحصل فيها البعض على قروض ولا يسددونها .. ولذلك ترفض البنوك إقراضهم مرة أخرى .. فيلجئون إلى أنشاء شركة جديدة بذمة مالية جديدة وهى فى الحقيقة زيادة فى الديون والأعباء.

ويقول المستشار ماهر عبد الواحد: أن البنك الدولى لاحظ أن الفساد هو عنصر خطير يعطل كثيرا من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادى .. وقد قدم إلى مؤتمر عقد فى واشطن لمحاربة الفساد ورقة بحثية تؤكد أن النجاح فى محاربة الفساد يعتمد على بناء قضاء قوى ومستقل وتحترم أحكامه .. «وأنه حتى لو وجدت بعض صور الانحراف لبعض العاملين فى القضاء فلابد إن يكون العلاج منصوصا عليه فى قوانين السلطة القضائية».

* * * *

وتتجاوز مسئولية الحكومة – الاعتماد على رجال أعمال ليس لأغلبهم الثقل المناسب لما كلفوا به – إلى مسئولية الوضع الاقتصادى العام المحاصر بمشاكل مزمنة ساهمت فى مزيد من التعثر لرجال الأعمال .. لقد سرد رئيس الوزراء عاطف عبيد لرئيس تحرير المصور قصة ماجرى للاقتصاد المصرى فى الخمس سنوات ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ .. لقد استطاع الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٩٥ أن يصل إلى درجة الإصلاح المالى .. وكانت هذه الخطوة هى أهم إنجازات حكومة الدكتور عاطف صدقى .. وقد نجح الإصلاح المالى فى تخفيض حجم الديون الخارجية وأعبائها السنوية .. كانت الأعباء السنوية (الفوائد

والأقساط) تصل إلى ٧ مليارات دولار .. لكنها انخفضت فى عام ١٩٩٥ إلى مليار دولار سنويا .. ونجح الإصلاح المالى فى توحيد وتثبيت سعر الصرف .. وجاءت حكومة الدكتور الجنزورى لتحول الإصلاح المالى إلى انتعاش استثمارى .. لكنها سرعان ما حفرت قبرها وقبر ما تحقق من إصلاح فيما سمى بالمشروعات القومية الكبرى .. توشكى .. وأخواتها .. تحولت هذه المشروعات إلى بالوعة تتسرب إليها العملات السهلة والصعبة .. وفى الوقت نفسه زادت أرقام الاستيراد وتجاوزت أرقام التصدير بنحو ١١ مليار دولار .. ونقصت موارد الدولار بسبب ضرب السياحة وانخفاض أسعار البترول وتراجع تحويلات المصريين فى الخارج وعوائد قناة السويس .. فكان أن زاد الطلب على الدولار .. وفشلت الحكومة السابقة فى إدارة الأزمة .. وسحبت من الاحتياطى الذى كان يصل إلى ١٨ مليار دولار .. وكان أن انخفض هذا الاحتياطى إلى ١٢ ملياراً .. وراحت الأزمة تتفاقم وتعبر عن نفسها فى صور مختلفة ومختلة.

كان الإنفاق الحكومى قد وصل فى نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٣٠ مليار جنيه .. اقترضتها الحكومة بمزيد من إصدار أذونات الخزانة .. وفى الوقت نفسه لم تسدد الحكومة ما عليها من أموال تزيد عن ٢٠ مليار جنيه للشركات والمقاولين .. فكان أن بدأت أزمة السيولة تطل برأسها .. ثم عندما لم تجد من يمنعها دخلت بكامل جسدها .. وجاءت أزمة السيولة معها بتوءمها .. أزمة الكساد .. وأزمة الأنكماش .. وبدأت أعداد كبيرة من الشركات فى إشهار إفلاسها .. وراحت شركات أخرى تُسرح نسبة كبيرة من قوتها العاملة .. واختارت شركات أخرى أن تدفع نصف مرتب لكل من يعمل عندها .. ووصل الأمر بإحدى شركات «البويات» فى مدينة العاشر من رمضان إلى حد أنها كانت تعطى كل عامل فيها خمسة جنيهات يوميا ليشترى له ولأسرته الخبز .. فقط الخبز .. وفى شركات قطاع الأعمال وصل المخزون السلعى إلى ما يقترب من ١١ مليار جنيه .. من السيارات إلى نباتات الزينة .. ومن الجرارات الزراعية إلى أقلام الرصاص .. ومن الأقمشة إلى الأغذية المحفوظة .. وفى الوقت نفسه تجاوز المهربون المدى .. إن التهريب فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فقط يصل إلى ٨ مليارات جنيه سنوياً .. وهو ما يعنى أن ٨٠٪ من حجم هذه التجارة مهربة .. حسب ما نشره محمد غالى فى مجلة «المصور» وقد أضاف أن ٣٢ مهربا كبيرا يهددون الصناعة المصرية .. ويربحون أكثر من ٥ مليارات سنويا لا يدفعون عليها ضرائب أو جمارك وإنما يدفعون عليها أتاوات .. وهؤلاء المهربون معرفون بالأسماء .. وهذه

الأسماء موجودة فى مكاتب رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والمالية وقطاع الأعمال .. ولكل منهم ملف فى المخابرات العامة والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة .. ورغم ذلك بقيت المشكلة المؤلمة للاقتصاد الوطنى على حالها.

فى هذه الظروف غير المواتية كان من الطبيعى أن تطيح الأمواج والأعاصير بكثير من رجال الأعمال الذين بدا حجمهم بلا ثقل مناسب .. مثل بالون .. أو منطاد .. أو دمية منفوخة بالهواء .. وعندما تغيرت قيادات البنوك وضعت الحكومة القيادات الجديدة تحت المجهر .. وكان أن تحول الإفراط الذى كان سمة من سبقوهم إلى تفريط من جانبهم .. وتسابقت هذه القيادات فى إثبات فساد أسلافهم فكان لابد من قيود صارمة فى المعاملات وضمانات جادة لاستعادة أموال البنوك فكان أن اختنق رجال الأعمال المعثرين .. وكان أن شعروا أنهم مهددون فى أى وقت بالتحقيق والسجن مثل نواب القروض .. وكان أن بدأ فصل جديد فى مسلسل الهروب.

* * * *

وليس هروب رجال الأعمال دائما هو هروب إلى الجنة .. وليس الهروب بالنسبة لغالبيتهم هو نهاية المشاكل .. إن عصابات «المافيا» تطارد كل من سرق ونهب وخرج بأمواله بطريقة غير شرعية .. وللمصرين فى الخارج نحو ١٥٠ مليار دولار .. حوالى خمسها من النوع الحرام .. لا يترك أصحابه يهنئون به دون أتاوات .. وبصورة عامة تتقاضى عصابات المافيا ما بين ٨ إلى ١٠ مليارات دولار سنويا من أعضاء جمعية الهاربين بأموال شعوبهم وأوطانهم إلى الخارج .. وهى تهدد من لا يدفع بقتله .. أو بقتل أحد أبنائه .. أو تهدد بحرمانه من استثمار أمواله .. فكل شىء يخضع لقواعد ولوائح حتى الفساد.

ويمكن أن تطارد الشرطة الدولية الهاربين فى أى دولة بينها وبين مصر اتفاقية جنائية لتسليم المجرمين .. إن توفيق عبد الحى الذى هرب منذ أكثر من ١٨ سنة ترك اليونان إلى بنما فور أن وقعت القاهرة وأثينا هذه الاتفاقية فى منتصف التسعينات .. ولكن .. ليس كل الهاربين مطاردين من الأنتربول الدولى .. بعضهم يعيش آمنا .. لا يزعجه أحد .. بل لايفكر أحد فى إزعاجه .. لقد اعترف مدير الأنتربول المصرى العميد محمد إبراهيم - على صفحات مجلة المصور فى يوم ٢٨ يناير عام ألفين - بأنهم لم يخطروا الأنتربول

الدولى بشأن بعض رجال الأعمال الهاربين مثل حاتم الهوارى الذى استولى على مليار ونصف المليار جنيه من أموال البنوك .. ومثل محمد الجارحى .. ولا نجد فى هذا الاعتراف ما يدين الأنتربول المصرى أو الدولى .. فقد تعاملت الحكومة مع هروب بعض رجال الأعمال بالصمت «الرهيب» .. وكأنهم قد خرجوا للسياحة .. وسرعان ما يعودون .. لم تحولهم إلى النيابة .. أو المدعى الاشتراكى .. ولم تتحمس لمعرفة إلى أين ذهبوا .. وربما أكون مخطئاً .. لكن بعض مصادر معلوماتى تشير إلى أن بعض الهاربين يديرون شركاتهم من بعيد إلى بعيد .. إن العدالة تحلم بالقبض على هؤلاء .. ولا يجوز أن تكتفى العدالة بمحاكمة المتهمين فى قضايا أثارت اهتمام الرأى العام فقط .. فالعدالة عمياء .. أى أنها لا تفرق بين كبير وصغير .. بين مسنود ومضروب .. بين نجم من نجوم الفساد وكومبارس لم يسرق سوى مليار ونصف المليار جنيه.

ولم تعد علية العيوطى تجلس فى الشمس أو فى الهواء الطلق على مقهى فى الشانزليزيه .. أهم شارع تجارى وسياحى فى باريس .. بعد أن صدر الحكم بسجنها فى قضية نواب القروض وأصبح على الشرطة الدولية القبض عليها وترحيلها إلى مصر لتنفيذ الحكم.. وكانت علية العيوطى قد فقدت الكثير من وزنها وتأنقها وجمالها خلال العام الأول لهروبها .. وكأن كل أسبوع قضته فى الهروب أضاف إلى عمرها شهرا من القلق .. وربما كان مثيرا للسخرية أن نعرف أنها احتفلت بخطوبة صغرى بناتها فى فندق شهير فى باريس .. فندق «كلاريدج» وهو فندق فخم .. لكن الاحتفال جرى تحت حراسة شركة خاصة للأمن وكأنه حفل خطوبة فى عصابات المافيا .. حيث يكون الرصاص والرعب والورد معا.

ولم تستطع علية العيوطى أن تنزل إلى القاهرة لحضور زفاف ابنتها والذى كان فى «القطامية».. وكل ما فعلته هو أن استقبلت ابنتها فى باريس واشترت لها فستان الفرح واكتفت بوداعها فى مطار شارل ديجول والدموع تملأ عينها والخشونة تغطى روحها .. وقد كتب سعيد سنبل فى عموده اليومى بجريدة الأخبار أنه قابلها فى المطار فى تلك اللحظة الحزينة .. ولكنه لم يعرفها .. لم تعد كما كانت .. لدرجة أنه لم يعرفها ..

ولم أشعر بندم شخص على هروبه كما شعرت بندم جورج أسحق حكيم .. لقد هرب جورج من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية التسعينات .. هرب من ديونه

البنكية التى لا تساوى قطرة في بحر ديون رجال الأعمال الآن .. أنها ملايين تعد على أصابع اليد الواحدة .. لكنه لم يستطع أن يواجه مشكلته .. وترك مخازن ومعارض البطاريات وإطارات السيارات التى كان يمتلكها ليعمل في مهن متواضعة في كاليفورنيا .. دون أن يجد سوى أوراق الجرائد المصرية الصفراء والخضراء ليحفظها على ظهر قلب .. وبين الحين والحين يمسك سماعة التليفون ليسمع صوت بعض أصدقائه ويشم عبر الأسلاك البعيدة رائحة الوطن الذى تورط بالهروب منه.. لينتظر الموت وحيدا فى الغربة .. فهو مصاب بسرطان قديم فى الحنجرة .. وسبق أن أجرى جراحة لإزالة ورم فيها .. وهو مهدد بان يعود إليه السرطان فى أى وقت .. وفى أى مكان من جسده.

ولم يكن رامى لكح ليقدر على البقاء طويلاً فى الخارج.. لقد أصدر ما يسمى باليوروبوند أو السندات الأوربية .. أصدر منها ما قيمته ١٠٠ مليون دولار .. حول قيمتها إلى مصر بالسعر الرسمى للدولار .. وعليه أن يدفع فائدة سنوية على هذه السندات فيما لا يقل عن ٨ ملايين دولار .. وذلك لمدة ٤ سنوات .. على أن يسدد قيمتها بالكامل فى نهاية السنوات الأربع .. وسيكون ذلك فى عام ٢٠٠٣ .. وهو مبلغ لا يتصور الذين يعرفون رامى لكح عن قرب أنه يملكه فى الخارج .. ومن ثم فإنه سيكون مطارداً فى الخارج إذا لم يسدد هذا المبلغ .. وسيكون مصيره فى الغربة ربما أسوء من مصيره لو عاد إلى الوطن ووفق أوضاعه .. ولن يعرف إلى أين يهرب؟ .. لن يكون أمامه سوى الهروب إلى المريخ .. وقد عاد ليشعر من جديد بالأمان.

إن القهر فى الوطن أفضل من النفى فى الغربة .. فالحياة ليست مجرد طعام وشراب ومسكن وتلفزيون .. الحياة هى الناس الذين نعرفهم .. والذكريات التى عشناها .. والأحلام التى حققناها .. والأماكن التى عرفناها .. وهذا هو الوطن بمعناه الإنسانى الدقيق .. والبسيط .. وعندما نخلع أنفسنا من تربة هذا الوطن نتحول من شجرة مثمرة .. فارضة للظل إلى مجرد لوح خشب .. وربما يطفو أحيانا فوق سطح الحياة .. لكنه في النهاية ستتحول إلى قطع خشب تحترق .. وتتحول إلى فحم ورماد وهباب .. والفرق كبير وشاسع بين أن يكون الإنسان شجرة وأن يكون سائل أسود لزج من الهباب.

ولا جدال أن كل رجل أعمال هارب هو قصة مثيرة فى حد ذاتها .. قصة تستحق أن تروى ليس فقط للاستمتاع بها على طريقة الأفلام البوليسية ولكن لتوزيع أنصبة المسئولية

بين القرارات الفردية والسياسات الحكومية .. وهذا هو الهدف المباشر .. أن نفحص .. نفهم .. نستوعب .. نتعلم .. لا نكرر الخطأ .. أن لا نكون كمن يؤذن فى «مالطا» .. أن لا نكون كمن ينفخ فى «قربة» مقطوعة .. أن لا نقول أن كل شىء تمام .. وعال .. وأنه ليس فى الإمكان افضل مما كان .. إن لا نترك المجتمع يغرق .. وترفض الحكومة أن ينقذه أحد .. مع أنها فى كثير من الأحيان لا تعرف العوم.

ولابد أن نعترف أن غالبية لا بأس بها من رجال الأعمال يستحقون التقدير والمساندة .. ولكن .. هناك أيضاً من يستحقون المساءلة .. هناك أيضاً من يستحقون الخروج من الملعب .. فهم يفسدون اللعبة .. ويفسدون الحكم .. ويسخرون من الجمهور .. وهؤلاء نتعامل معهم كما نتعامل مع جزء فاسد .. لا مفر من بتره .. والتخلص منه .. والابتعاد عنه .. وإلا فنحن نلدّغ من نفس الجحر عشرات المرات .. وندفع نفس الثمن ألف مرة.

وآخر ما يمكن أن يقال فى هذا الموضوع المعقد المتشابك هو ما قاله الرئيس حسنى مبارك بعد أن أنتهى من إطلاق القمر الصناعى «نايل سايت» فى مدينة الحمام فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر عام ألفين .. قال الرئيس مبارك: أنه منحاز للبسطاء .. وأنه لا يعجبه الظواهر السلبية التى انتشرت بين بعض رجال الأعمال الذين يبالغون فى المظهرة والإسراف بالسيارات الفارهة والحفلات الصاخبة التى تثير الإستياء .. واستطرد الرئيس مبارك: إن بعض رجال الأعمال يسرفون بسفه ويقيمون الحفلات ويحضرون الطعام من الخارج بالطائرات .. وتساءل الرئيس مبارك: لماذا لا يعطون المحتاجين هذه الأموال بدلاً من صرفها على أشياء ليست لها معنى سوى المظهرة.

وبعد المقدمة التى طالت .. ندخل فى الموضوع .. مع كل الإيمان بأن الله خير حافظ.

الفصل الثانى

علية العيوطى .. نهاية عائلة محترمة !

■ تدخل الأمم فى عصر الانحطاط عندما تفقد قدرتها على العشق والتواصل الإنسانى .. إن الوطن الذى يصادر قصائد الحب كما يصادر العملة المزورة والسجائر المهربة والأطعمة منتهية الصلاحية هو وطن يستحق البكاء عليه.

ولو كان للشعراء والكتاب إنجازا مهما فهو أنهم حذفوا المرأة من قائمة المجازر الآلية وأضافوها إلى قائمة الزهور والقصائد والموسيقى الناعمة .. والذين دافعوا عن حرية المرأة كانوا يؤمنون أن الرجل هو المخلوق الخشن الذى يفجر الحروب .. ويسرق النقود .. ويفسد الذمم .. ويتاجر فى الممنوعات .. لكن ..يبدو أن بعض النساء فهمن المساواة فهما خاطئاً .. فرحن يسرقن ويقتلن .. ويقترضن من البنوك .. ويهربن إلى الخارج.

وقد توقفت كثيرا عند هروب بعض سيدات «البيزنيس» .. وتساءلت .. كيف تمارس المرأة دورا يبتعد بها عن تميزها؟ .. كيف تكرر أخطاء الرجل .. وتسرق .. وتنهب .. وتهرب .. بعيداً عن حالات الاستقرار النفسية والعائلية والتاريخية التى تفضلها عن كل كنوز وعروش الأرض؟ .. كيف تتحول من كائن شفاف، مثل الكريستال إلى رجل له شوارب .. وعضلات .. ويطارده الأنتربول؟.

توقفت عند هدى عبد المنعم وما فعلته من تجاوزات انتهت بها إلى الهروب والاستقرار فى اليونان .. وما فعلته منى الشافعى التى يقال أنها تملك ثروة تزيد عن ٤٠ مليون جنيه ونُسب إليها التلاعب بأموال شركات القطاع العام بما يزيد عن ٥٥ مليون جنيه .. وقد قبض عليها وسجنت وفقدت سمعتها وصحتها وانتهت تقريبا من الوجود .. وما فعلته ماجدة المانسترلى الحاصلة على الجنسية الأمريكية وصاحبة شركة «ميجا فيست أنترناشيونال» للسمسرة والتى يبلغ حجم ديونها للبنوك حوالى ٣٧ مليون جنيه .. وقد أشيع أنها هربت .. وأشيع أنها غطت هروبها بإعلان وفاتها وخروج شهادة رسمية تفيد برحيلها عن الدنيا .. وهى فى الحقيقة قد رحلت عن مصر .. وما فعلته ليلى محمد قطب الفار .. التى بدأت حياتها موظفة مجهولة فى مكتب النائب العام السابق المستشار رجاء

العربى والتى راحت تنمو وتتوسع حتى شاركت فى تأسيس شركتين للقرى السياحية فى الغردقة وللمقاولات والإسكان .. وقد تقدمت لشراء أصول شركة الريان لتوظيف الأموال والتى كانت خاضعة لإشراف النائب العام السابق نفسه .. وقد بلغ مديونيتها للبنوك حوالى ربع مليار جنيه.

لكن .. عندما أتأمل عالم النساء بكل ما فيه من تنوع واختلاف تختفى فى ذهنى التساؤلات .. إن عالم النساء فيه كل درجات الألوان .. وفيه المرأة العصفورة .. والمرأة الهرة .. فيه المرأة الرقيقة .. والمرأة العدوانية .. الشرسة .. فيه المرأة التى نقول فيها شعرا .. والمرأة التى نكتب عنها فى صفحة الحوادث .. ونتابعها جنائيا ونبتعد عنها عاطفيا.

وقد لفت نظرى أن نساء البيزنس اللاتى هربن مثل هدى عبد المنعم وعلية العيوطى يتمتعن بالجمال والجاذبية والزوج الثرى والأسرة التى تمنحها الأمان والاستقرار .. فهل جنون المال هو الذى أدى بهن إلى التهلكة؟ .. أم أن الإحساس بالقوة والرغبة فى السيطرة هو الذى دفع بهن إلى هذا المصير؟.

إن علية العيوطى من أسرة شهيرة .. والدها عيسى العيوطى يملك بنكا هو بنك النيل ويرأس مجلس إدارته .. وكانت هى تشغل منصب العضو المنتدب .. صاحب السلطة التنفيذية المباشرة فيه .. كما أن شقيقاتها وبناتها يملكن أكبر نسبة من أسهمه .. فما الذى تريده امرأة أكثر من امتلاك وإدارة بنك؟ .. خاصة إذا كانت هذه المرأة تجاوزت الخمسين بقليل .. وتتمتع رغم ذلك بجمال ملفت للنظر وجاذبية يمكن وصفها بأنها جاذبية طاغية .. وأيضا تملك موهبة اللباقة فى أحاديث المجتمعات .. وهو ما حقق لها الكثير من التقدير والاحترام .. ثم أنها تزوجت من عضو فى مجلس الشعب هو محمود عزام .. وهو زوجها الثانى بعد أن طلقت من طبيب الأطفال المعروف الدكتور إبراهيم شكرى .. وقد أنجبت منه ابنتين هما أميرة وشهيرة .. لقد كانت تملك كل شىء .. الثروة .. والأسرة .. الجاذبية .. المهنة المرموقة .. الفطنة .. الشهرة .. فما الذى جعلها تضحى بكل ذلك .. وتصبح هاربة .. مطاردة .. وحيدة فى الغربة .. عاجزة عن حضور حفل زفاف بنتها؟ .. هل من يملك كل شىء عليه أن يفعل كل ما فى وسعه لأن يفقد كل شىء.. هل الذكاء الحاد نقمة على أصحابه؟ .. وهل الطموح الذى بلا حدود ينتهى غالباً إما فى السجن أو فى المنفى؟.

وقد اختارت علية العيوطى المنفى بعد أن وجدت نفسها متهمة فى القضية الشهيرة التى عُرفت بقضية «نواب القروض» .. وقد كانت هى وباقى المتهمين وعددهم ٢٢ متهما على قائمة الممنوعين من السفر .. لكن هذا القرار جاء متأخراً بعد أن تغير مسار القضية بتولى قاضى التحقيقات المستشار محسن صبحى إعادة النظر فيها فى صيف عام ١٩٩٩ .. وكان المتهمون يمرحون ويسافرون ويؤجلون الجلسات ويماطلون فيها وكأنهم يشاهدون حفل منوعات .. وكان هناك ٥ متهمين قد حصلوا على تصاريح سفر .. وهم أشرف لبيب يوسف وقد حصل على أذن سفر للعلاج ولكنه لم يغادر البلاد .. ومحمود محمد عبد الوهاب وقد حصل على إذن سفر للعلاج ولكنه لم يغادر البلاد .. وعلية العيوطى وقد حصلت على إذن سفر للعلاج وسافرت ولم تعد .. ومحمد مصطفى كامل وقد حصل على إذن سفر للعلاج لكنه عاد فى الموعد المحدد .. وحسن الكيك وحصل على إذن سفر وثبت عودته فيما بعد إلى البلاد.

لقد هربت علية العيوطى إلى باريس وتركت وراءها أسرة كاملة مهددة بالسجن أو الفناء وهى أسرة تعب مؤسسها عيسى العيوطى فى تكوينها .. وقد ولد عيسى العيوطى فى قرية تسمى الغراقة .. مركز أجا .. محافظة الدقهلية .. وقد ترك قريته .. حيث يعمل أهله فى الزراعة والتحق بمدرسة التجارة العليا .. أو كلية التجارة فيما بعد .. وتخرج فيها ليعمل فى أحد مكاتب المحاسبة التى كانت حكراً على الإنجليز.. وبعد أن خرج الإنجليز من مصر نهائياً فى عام ١٩٥٦ أصبح عيسى العيوطى أول محاسب قانونى مصرى يحظى بالشهرة والاحترام .. وقد أنجب ولدين .. الأول اسماه على اسمه .. عيسى .. وقد تمنى أن يخلفه فى كل شىء .. فأرسله إلى جامعة برمنجهام فى بريطانيا ليدرس المحاسبة .. لكن يبدو أن المال الزائد والتدليل المفرض جعلاه ينسى مهمته الأساسية ويتفرغ للحياة السهلة المترفة فى أوروبا.. وأهمل عيسى – الصغير كل عمل جاد يبنى مستقبله ويحقق حلم والده .. وتفرغ للسهر والأستمتاع المنفلت بالحياة .. وانتهى به المطاف مريضا فى إحدى المصحات النفسية.

لم يكرر محمد الإبن الثانى مأساة شقيقه الأكبر .. فقد نجح محمد فى الحصول على شهادة الدكتوراه فى المحاسبة .. وكاد أن يحقق أمل والده .. ولكن كان القدر لهما بالمرصاد .. فقد أصيب محمد بمرض خبيث سرعان ما راح ينهش فى جسده خلية .. خلية .. حتى قضى عليه .. وحزن الأب كثيراً وشعر بالانكسار .. وقرر الأب أن يظل فى حالة حداد عليه حتى آخر العمر .. خاصة وأن اللعنة راحت تطارد بناته أيضاً.

لم يكن أمام عيسى العيوطى سوى أن يلتفت إلى بناته ويلقى بأحلامه عليهن .. كانت علية هى الأقرب إلى قلبه وعقله .. فكان أن أعتمد عليها عندما راح يؤسس بنك النيل الذى كان يمتلك فيه هو وبناته أكثر من نصف أسهمه .. وكان أشقائه يمتلكون خمس هذه الأسهم .. وكانت علية وحدها تملك أكثر من ١٢ ٪ من أسهم البنك .. وقد أصبحت أبنتاها أميرة وشهيرة تمتلكان فيما بعد ٧٥٧٠ سهما قيمة السهم ١٠٠ دولار .. ونجحت علية فى أن تدير البنك وتسيطر عليه لمدة ١٥ سنة حتى أصبحت أهم من والدها فيه .. أما أبنته الثانية منى فهى دكتورة وتقوم بالتدريس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بخلاف عملها مستشارة فى البنك.

* * * *

ويبدو أن كل شىء كان يمكن أن يسير بهدوء .. وحسب مشيئة الأب .. لولا أن ظهر فى الأفق محمود عزام .. كانت علية العيوطى قد تزوجت زواجا تقليديا بالدكتور إبراهيم شكرى .. وكان ذلك فى عام ١٩٧٥ .. لم تكن هناك قصة حب بينهما .. لم يكن هناك سوى التوافق الاجتماعى والثقافى .. وربما لم يكن ذلك كافيا .. وربما كان إحساسها بقوتها وذاتها سببا فى مزيد من الصدام .. ربما كانت حياة زوجها الخاصة لم تعجبها .. ورغم أنها أنجبت منه شهيرة وأميرة فإن الخلافات بينهما راحت تتصاعد حتى كان الطلاق فى فبراير عام ١٩٩٤ .. وقد تزوجت شهيرة وأمها أمام القضاء .. وتزوجت أميرة وأمها فى المنفى فى باريس.

ولأن محمود عزام من أكبر واقدم عملاء البنك (تعامل معه منذ عام ١٩٧٩) فقد كان عليه أن يقابلها كثيرا .. وأغلب الظن أن مقابلات العمل ساهمت فى التقريب بينهما .. وساعد على ذلك أن محمود عزام كان قد انفصل عن زوجته .. ومن ثم كان الطريق خاليا أمامهما ليرتبطا معا .. وفى عام ١٩٩٥ طلبت علية من والدها الموافقة على الزواج من محمود عزام .. لكن الأب رفض الزواج .. وكان رأيه أن محمود عزام يسعى إلى الزواج ليحقق مآربه فى السيطرة على البنك والحصول على ما يريد منه دون ضمانات مناسبة .. وكان رأى الأب أن الضمانات العاطفية لا تصلح للمعاملات البنكية .. وكان رأيه أيضاً أن هذه الزيجة لو تمت فإنها ستكون بداية النهاية لها وللبنك وللأسرة كلها .. هى ستفقد حزمها وشخصيتها القوية .. والبنك سيفقد أمواله وسمعته .. والأسرة ستفقد كل ما بناه وتعب فيه منذ ٦٠ سنة.

لكن علية لم تستمع لنصيحة الأب ولم تأخذ بنبوئته .. وتزوجت محمود عزام دون إعلان .. أو ضخب وانتقل محمود عزام للإقامة معها فى الفيلا التى تعيش فيها فى المعادى .. وهى فيلا فى شارع (١٧) مقامة على ٩٠٠ متر ومكونة من ٣ طوابق وكانت تقيم معها فيها ابنتاها .. حسب التقرير الذى وضعه جهاز المدعى الاشتراكى عن ممتلكاتها بعد أن هربت .. وفى هذا التقرير أنها قد حولت كل ما تملكه من أموال إلى الخارج فور وقوفها أمام المحكمة .. وتقدر هذه الأموال بنحو ١٠٠ مليون دولار .. كما أنها حملت معها مجوهرات وحلى تتجاوز قيمتها العشرة ملايين دولار .. ولم تترك سوى مبالغ هزيلة من العملات منها ١٨٢٧ جنيها و١٢٠ ريالا سعوديا و٦٥ درهما إماراتيا و٤٥ فرنكا فرنسيا و٩٠ ماركاً ألمانيا .. و٣٩ دولاراً أمريكيا .. ولكن بقيت العقارات والسيارات لم تتصرف فيها حتى لا يشك أحد فى هروبها .. فهى تملك الثلث فى فيلا بحى سيدى جابر فى الإسكندرية .. فى شارع سوريا .. وربع فيلا فى المعادى فى شارع (١٢) مقامة على مساحة ٤٢٠٠ متر ومكونة من طابقين وحديقة .. وربع فيلا فى المعادى فى شارع (١٥) مقامة على مساحة ١٠٥٠ متر ومكونة من طابقين وحديقة وحمام سباحة .. وربع فيلا فى المعادى فى شارع (٨٧) مقامة على مساحة ٤٢٠٠ متر ومكونة من طابقين ومزرعة وجراج .. وقطعة أرض فى المعادى باسمها هى وزوجها محمود عزام وربع فيلا فى المعادى فى شارع الخشاب على مساحة ٢٨٠٠ متر ومكونة من ثلاثة طوابق .. وأربع سيارات مرسيدس وسيارة فان وسيارة فورد وسيارة بيدفورد.

****

وقد بدأت القضية ببلاغ من عيسى العيوطى .. فقد اكتشف فى يوم ٧ يونيو عام ١٩٩٥ بطريق الصدفة وجود فاكس وارد من بنك المهندس يتضمن تعهداً من بنك النيل لصالح بنك المهندس بمبلغ يقترب من ١٥ مليون جنيه خصما من حساب الشركة التى يملكها محمود عزام وهى الشركة الخالدية للمقاولات واستصلاح الأراضى .. واستفسر عيسى العيوطى عن حقيقة ما وقع فى يديه فاكتشف أن خطاب الضمان الصادر لمحمود عزام لبنك المهندس هو خطاب ليس فى بنك النيل ما يغطيه من ضمانات بنكية.

كانت اللعبة التى يلعبونها لعبة سهلة .. يصدر خطاب تعهد من بنك النيل إلى أى بنك آخر ليقوم البنك الاخر بتمويل شراء قطعة أرض فضاء لحساب محمود عزام .. وبعد أن تباع هذه الأرض يقوم محمود عزام بالسداد والحصول على المكسب دون أن يكون قد

دفع فى الحقيقة أى شىء .. لقد استغل محمود عزام بنك النيل الذى تديره وتسيطر عليه زوجته علية العيوطى لإصدار مثل هذه الشهادات للبنوك لتمويل عملياته وتحقيق أرباح خرافية دون رأسمال مدفوع أو ضمان قائم .. واكتشف عيسى العيوطى ذلك برجوعه إلى سجلات بنك النيل وتبين أن ابنته ارتكبت العديد من هذه التصرفات هى ومساعد رئيس الإدارة محيى الدين منصور .. ومدير فرع القاهرة رشاد رمزى.

وفى ٩ ديسمبر عام ١٩٩٥ تقدم عيسى العيوطى ببلاغ إلى المدعى العام الاشتراكى ضد ٩ من عملاءالبنك حصلوا على قروض وتسهيلات بهذه الطريقة غير القانونية .. على رأسهم محمود عزام الذى تبين أنه كان يسدد مديونياته للبنك بشيكات كانت بدون رصيد .. وقد بلغت هذه المديونيات وقت البلاغ أكثر من ٢٢ مليون جنيه وأكثر من ٥ ملايين دولار .. وأرسل عيسى العيوطى بلاغا إلى رئيس مجلس الشعب طالب فيه برفع الحصانة عن محمود عزام .. وأرسل ٣ بلاغات إلى النائب العام فى ١٨ إبريل و٦ مايو و٧ يوليو عام ١٩٩٦ طالب فيه بتحريك الدعوى الجنائية ضده .. ولكن المثير للدهشة أن النائب العام المستشار رجاء العربى لم يلتفت مبكراً إلى هذه البلاغات .. ثم والمدهش أن عيسى العيوطى نفسه اصبح فيما بعد متهما.

وفى حوار جرى بين عيسى العيوطى وأحمد فرغلى نشرته مجلة «الأهرام العربى» أبدى عيسى العيوطى مزيداً من الدهشة لضغوط مكتب النائب العام لتسوية القضية .. وقال «وجدنا ميلا شديداً لدفعنا إلى قبول التسوية» .. ولكن قبول التسوية كان يفرض على البنك تخفيض مديونية محمود عزام بمبلغ يقترب من ٧ ملايين جنيه .. أى أن ما يجرى كان لصالح المتهمين .. وهو ما دفع عيسى العيوطى لقبول ما يراه النائب العام .. خاصة وأنهم بعد أن طلبوا تحكيم البنك المركزى لكى يرد عليهم.

واعترفت منى العيوطى بأن شقيقتها علية قد تورطت مع محمود عزام الذى ظن أنه يمكن استخدام علية «كدرع بشرى ضد والدها لكى يغض الطرف عن تجاوزاته» وأضافت منى العيوطى: «لقد فات محمود عزام أن عيسى العيوطى لا يمكن أن يضحى بتاريخه الطويل حتى لو وصل الأمر إلى ابنته وزوجها» .. وقد تبرأ عيسى العيوطى من ابنته .. وفكرت الابنة فى أن ترفع دعوى حجر على تصرفات أبيها .. ولكنها تراجعت وإن لم تتردد فى أن تتهم شقيقتها منى بما حدث .. وقد قالت فى حوار أجراه معها على مقهى فى الشانزليزيه فى باريس بعد هروبها رأفت سليمان ونشرته «الأهرام العربى»: «إن شقيقتها منى هى التى أشعلت الفتنة» .. وفسرت ذلك بأن منى «تريد الاستحواذ على ثروة أبيهما

بالكامل .. فهى لم تكبح جماح رغبتها فى التملك فى يوم من الأيام » .. وأضافت علية العيوطى : «إن محمود عزام قد بلغت تعاملاته مع بنك النيل على مدى ١٦ سنة فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٩ و١٩٩٥ أكثر من مليار جنيه .. وليس صحيحاً أن والدى لم يكن يحبه .. والصحيح أن والدى كان يحبه حبا شديداً وكان يعتبره مثل ابنه .. خاصة وأن محمود عزام «تربى» بيننا وكان واحد منا .. ووالدى كان يعرف كل صغيرة وكبيرة عنه .. وعندما تزوجته كانت عائلتى تعرفه معرفة كاملة ولكن الذى فجر القضية ودفعها إلى هذا الاتجاه الغريب هو غيرة الأخوات .. لقد أشعلت أختى منى الحرب ضدى ولا تزال مستمرة فيها» .

ولم تنس علية العيوطى أن تبدى قلقها على الاقتصاد المصرى بسبب «الشوشرة» التى سببتها القضية للبنوك التى هى عصب الاقتصاد .. ولم تبدى علية العيوطى قلقها على الاقتصاد المصرى من التلاعب بأموال البنوك التى هى فى النهاية ودائع لمواطنين بسطاء .. لو ضاعت عليهم ودائعهم – كما حدث من قبل فى شركات توظيف الأموال وكما حدث من قبل فى شركات الإسكان الوهمية وكما حدث فيما بعد فى البورصة – لفقد الاقتصاد المصرى أهم عناصره وهو المودع والمدخر والمستهلك.

* * * *

لقد كانت علية العيوطى وزوجها محمود عزام حجر الأساس فيما عرف بقضية نواب القروض وقد استمرت القضية نحو خمس سنوات وكانت أكبر قضية من نوعها فى تاريخ الاقتصاد المصرى خلال النصف قرن الأخير .. والمثير للدهشة أن هذه القضية كادت فى مرحلة ما من مراحل تداولها أن تحفظ .. لكن وجود نائب عام جديد هو المستشار ماهر عبد الواحد .. وتعيين قاض جديد للتحقيق هو المستشار محسن صبحى قد غير مسار القضية .. وقد تنحى فى القضية أحد القضاة الذين كانوا ينظرونها .. ولم يكن المحامين يتصرفون فى الغالب تصرفات مسئولة .. ولم يكن المتهمين بأفضل من دفاعهم .. لذلك كانت كل أطراف القضية مسئولة عن النتيجة المؤسفة .. التى انتهى إليها الحكم الذى عاقب علية العيوطى بالسجن لمدة ١٥ سنة وعزلها من منصبها وعاقب زوجها بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

وحسب ما جاء فى حيثيات الحكم فإن المتهمين أسسوا ١٨ شركة كل منها ذات رأسمال محدود لا يتعدى عدة آلاف من الجنيهات واقترضوا بضمان تلك الشركات الصغيرة

عشرات الملايين من الجنيهات .. ومثال ذلك ما فعله محمود عزام .. وما فعله رجل الأعمال يس عجلان .. فقد ساهم فى شركة تسمى «النملة» لم يزد رأسمالها عن ربع مليون جنيه .. اقل من ثمن سيارة مرسيدس .. وبضمان هذه الشركة حصل على قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت ٢٢ مليون جنيه .. ومن ثم لم تكن هذه الشركة تدر عائداً أو تخدم الاقتصاد الوطنى وإنما كانت مجرد ستار لصاحبها للحصول على ما لا يستحق منحه له من لا يملك .. وفى حيثيات الحكم كذلك .. كانت بعض الشركات قد تأسست بشهادات بنكية مزورة.

* * * *

ولم تهرب علية العيوطى وحدها وإنما هرب قبلها حسام المناوى شقيق اللواء رؤوف المناوى الذى كان الرجل القوى فى وزارة الداخلية وقت أن كان اللواء حسن الألفى مسئولا عنها .. وهرب أشرف لبيب وهو رجل أعمال يحمل الجنسية الدنمركية لزواجه من سيدة دنمركية وقد كان يعمل هناك وعندما عاد منذ سنوات قليلة انضم إلى مجموعة محمود عزام ويس عجلان وإحسان دياب وسيد الكيك الذين تخصصوا فى تجارة الأراضى بأموال البنوك.

والمثير للدهشة أن أشرف لبيب حاول الإيحاء بأن ما يجرى له هو نوعا من الاضطهاد الدينى لأنه قبطى .. والحقيقة أنه القبطى الوحيد فى القضية التى حوكم فيها ٣٢ متهماً.

ويبـــدو أن هذا الاتهام لم يجد – فى مجال البيزنيس بالـــذات – من يتحمس له .. فالـــذى يخطط للاقتصــــاد المصــرى ويرسم سياساته ومساراته ويتحكم فى تجارته الخارجية قبطى وهو وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى .. وأشهر وأغنى عائلة أعمال فى مصر هى عائلة أنسى ساويرس وهى عائلة قبطية من سوهاج يسيطر فيها الأب وأبنائه الثلاثة على مساحة كبيرة ومؤثرة من البيزنيس فى مصر .. المقاولات .. التليفون المحمول .. السياحة .. المشروبات الكحولية .. استيراد أجهزة الكومبيوتر .. وقد أصبحت هذه العائلة بما كسبته من مليارات فى مصر واحدة من أغنى العائلات فى العالم .. وهناك أسماء أخرى لامعة فى عالم البيزنيس من الأقباط والمسيحيين .. مثل رامى لكح .. هانى رزق .. عائلة غبور .. منير ورؤوف غبور .. ثروت باسيلى .. وغيرهم ممن يعملون فى السوق بحرية دون قيود من أى نوع .. بل أن فى تقدير بعض التقارير أن الأقباط يسيطرون على ربع السوق فى مصر .. وهى ظاهرة ليست جديدة .. فحتى أيام

جمال عبد الناصر كانوا يسيطرون على نفس النسبة تقريبا .. وهو ما يجعل كل ادعاءات أشرف لبيب إدعاءات تثير الشفقة والسخرية.

وقد كان أشرف لبيب واحد من ستة متهمين لم يسلموا أنفسهم للعدالة بعد الحكم عليهم .. بخلاف علية العيوطى التى حظى هروبها بنصيب الأسد من اهتمام الرأى العام .. لقد خرجت علية العيوطى فى ١٩ يونيو عام ١٩٩٩ قبل أن تصدر المحكمة حكمها بأسابيع .. وكان خروجها بتصريح رسمي من النائب العام السابق المستشار رجاء العربى .. بدعوى العلاج فى فرنسا .. وقد كانت مدة التصريح أسبوعين إلا أن علية العيوطى لم تعد رغم محاولات كثيرة لذلك.

****

وفى هذه الظروف المتلاطمة خرج النائب العام السابق إلى المعاش .. ولم يعد له سلطة ولا سلطان .. وهو ما شجع الصحافة على مساءلته عن كيفية خروج علية العيوطى من بوابة المطار .. بوابة مصر الرسمية .. والسماح لها بالسفر فى وقت كانت فيه المحكمة المختصة على وشك إصدار حكمها .. ويبدو أن الصحافة كانت تكتم فى صدرها الكثير مما كانت تراه غريبا وغير مفهوم من قرارات النائب العام السابق .. فراح طلعت الطرابيشى فى صحيفة الوفد يطالب بحسابه عن قراراته غير المبررة فى قضايا شهيرة .. وعلى رأسها قضية لوسى أرتين .. وهى القضية التى أدت إلى ترك مساعد رئيس الجمهورية المشير محمد أبو غزالة من منصبه .. وكذلك ترك بعض قيادات وزارة الداخلية لمواقعها الرسمية .. وللقبض على قاضى وحبسه وخروجه من الخدمة فيما بعد.

وقد أرسل المستشار رجاء العربى تعقيباً على ما قرأ قال فيه: أن ما قرأة بقلم طلعت الطرابيشى فى صحيفة الوفد فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٩ تناول بالنقد والتجريح بعض القرارات التى صدرت منه كنائب عام فى فترة ما قبل إحالته إلى المعاش فى ٣٠ يونيو من العام نفسه .. وأضاف: «لقد كنت قد آليت على نفسى أن ألتزم الصمت بشأن ما خاضت فيه الصحف فى بعض القضايا بعد خروجى إلى المعاش ونصبت من نفسها مدعيا وقاضيا .. وحكمت بخطأ التصرفات مستعينة بتعليقات بعض السادة الذى لا يعلمون شيئاً عن ظروف القضايا التى تناولونها بالتعليق أو ظروف إصدار القرار فيها .. الأمر الذى يتعارض تماما مع الأسلوب القانونى السليم للتعليق على تصرف قضائى صادر من أعلى سلطة قضائية فى النيابة العامة» .. وعاتب رجاء العربى كاتب المقال عندما طالب بأن يصحح

النائب العام الجديد قرارات من سبقه الخاطئة بإعادة تلك القضايا إلى التحقيق من جديد .. واستطرد: «وهنا أقول له إنه لا توجد سلطة مهما كان موقعها أن تلغى هذه القرارات القضائية إلا باللجوء إلى المحكمة المختصة .. وفق الإجراءات المحددة قانوناً فالتصرف فى القضايا ليس من باب القرارات الإدارية التى يجوز العدول عنها ولكنه تصرف قضائى له حصانته وله إجراءات قانونية يتعين اللجوء اليها حتى يتم إلغاءها».

ثم دخل رجاء العربى فيما عرف بقضية لوسى أرتين .. فقال: إن هذه القضية وردت إلى النيابة العام منذ ست سنوات وهى قضية لا تعدو أن تكون قضية انحراف أحد السادة القضاة بعلاقته مع السيدة المذكورة وقد جرى التحقيق فيها على أساس أن القاضى قبل رشوة منها وتم حبسها لفترة ثم تم استبعاد القاضى من منصبه .. ولم يتناول التحقيق أية وقائع خاصة بالأسماء التى تناولها الإعلام وقتها والتى تم استبعادها من مناصبها .. ولم يكن حظر النشر الذى تم فرضه إلا حماية لسمعة القضاء وعدم المساس به.. إن القضية لا تعدو أن تكون قضية رشوة مثلها مثل عدد آخر من القضايا التى تناولت بالاتهام عدد من رجال القضاء والنيابة العامة .. وكان الرأى هو الاكتفاء بما تم بشأنهم من استبعادهم من وظائفهم مدة فى الحبس الاحتياطى وعدم استفادتهم من جريمتهم حفاظا على سمعة القضاء وهو أمر درجت عليه النيابة العامّة دوما وليس يندرج تحت بند الاستثناء الخاص برجال القضاء فقط ولكن النيابة العامة تسير عليه فى كافة القضايا إذ أن تقدير ذلك من إطلاقاتها دون تعقيب .. ولم تكن تلك القضية هى القضية الوحيدة التى تم التصرف فيها خلال الشهر الأخير لعملى كنائب عام ولكن هناك العديد من القضايا القديمة التى أنهيتها قبل إحالتى إلى المعاش.

وتعرض مقال الوفد إلى قضية زوج الفنانة هالة صدقى .. وقال أنه قد حكم عليه نهائيا بالحبس وتقدم محاميه بطلب يفيد مرضه مرضا يخشى منه على حياته فى حالة تنفيذ الحكم .. وهنا يحتم القانون أن تتولى النيابة تشكيل لجنة من الطب الشرعي ومصلحة السجون لفحص المحكوم عليه لبيان ا إذا كان يتحمل التنفيذ من عدمه .. فتم ذلك مع إرجاء التنفيذ .. لحين تقديم اللجنة تقريرها .. وتم وضعه على قوائم الممنوعين من السفر .. وهذه الإجراءات يجرى تنفيذها بإشراف النائب العام المساعد .. وإذا ورد تقرير اللجنة يفيد تحمله التنفيذ أصدر النائب العام الحالى قراره بتنفيذ الحكم وهو ذات القرار الذى كنا سنصدره لو كان التقرير قد صدر قبل إحالتنا إلى المعاش.

ووصل رجاء العربى إلى قضية علية العيوطى .. وإن لم يذكرهم بالاسم .. ووصفها بإحدى المتهمات .. وقال: أنا لم أدافع عن قرار أصدرته لأننى أرى أن الجهة الوحيدة التى تحاسب النائب العام عن قراراته هى المحاكم أى القضاء وليس الرأى العام الذى قد يكون متأثراً بنشر خاطىء أو تعليق غير واع.

وقد استمر رجاء العربى فى موقعه ٨ سنوات .. وربما كان هو أول نائب عام يحدث له ما حدث بعد أن يحال إلى المعاش .. ويبدو أن الدولة أرادت أن تعفيه من المواجهة .. فصدر قرار بتعيينه عضوا فى مجلس الشورى .. وهو ما منحه حصانة .. وكان أن سكتت الألسنة التى كانت مستعدة للفتك به.

لقد كاد هروب علية العيوطى أن يفتح المزيد من النيران على النائب العام السابق .. ولكن دفعات النيران التى خرجت كانت تكفى .. لقد أتت صحيفة الأحرار المعارضة بخبراء وأساتذة فى القانون ليردوا على قرار النائب العام بتسفيرعلية العيوطى .. ونشرت ما قالوه فى ٢٩ يوليو عام ١٩٩٩ .. تحت عنوان بالبنط العريض: «قرار سفر علية العيوطى مشبوه.. ويمثل انحرافا فى استخدام السلطة».

وقال الدكتور محمد عصفور الفقيه القانونى المعروف: إن قرار النائب العام من الناحية القانونية صحيح .. ولكن المستشار رجاء العربى رغم أنه لم يخالف القانون إلا أنه خالف روح النصوص القانونية والذى يطلق عليه فى العرف القضائى الانحراف فى استعمال السلطة. إن القرار يتصل بمتهم محبوس على ذمة قضية منظورة ومن ثم كان من الملائم والمتبع عرفيا أن يتشاور النائب العام مع هيئة المحكمة قبل اتخاذ هذا القرار .. ويضيف الدكتور محمد عصفور: إن الانحراف فى استخدام السلطة قد لا يظهرفى ظاهر القرار إلا أن الباعث على اتخاذه قد يكون غير شرعى».

وقال الدكتور محمد الميرغنى رئيس قسم القانون العام فى حقوق عين شمس: إن هناك فرقا بين احترام نصوص القانون وعدم الخروج عنها وبين الملائمات القانونية لروح النص .. فحتى لو كان القانون فى صف قرار النائب العام السابق فإنه كان ينبغى أن يبتعد عن الشبهات .. فالواضح أن علية العيوطى متهمة بشكل خطير وفى قضية تبديد ملايين الجنيهات وتشغل الرأى العام .. ثم أنها لم تكن مريضة بالشكل الذى يحتم سفرها إلى الخارج فى مثل هذه الظروف .. ومن ثم كان على رجاء العربى – رغم أنه يملك من الناحية القانونية منح تصريح السفر – أن يعرض الأمر على المحكمة درءاً للشبهات خصوصا أنه سوف يحال إلى التقاعد بعد أيام.

ويضيف الدكتور محمد الميرغنى : أن هناك واقعة أخرى اتخذ فيها قرار بالمنع من السفر تدل على أنه يكيل بمكيالين .. قد اصدر قرارا بمنع السيدة مايسة سعود بناء على طلب أرسله أحد وكلاء وزارة الزراعة الذى تتبعه مايسة سعود لمجرد أنها كانت سافرت بعثة على حساب الوزارة وعليها أن تسدد ثمنها قبل أن تسافر .. بالفعل أصدر قراراً سريعاً بمنع السفر ثم أحال القضية للتحقيق وثبت بعد ذلك أنه كان من حقها أن تسافر .. ويبقى أن نتساءل: لماذا وضع النائب العام السابق نفسه فى موضع الشبهات؟ .. وما وجه الخطورة فى صحة السيدة علية العيوطى حتى يمنحها قراراً بالسفر وهى مازالت على ذمة القضية .. وما سبب استعجال إصدار قرار السفر قبل إحالته إلى التقاعد بأيام؟.

وفضل المستشار رجاء العربى أن لا يرد .. كان الصمت على ما يبدو – خاصة فى هذه القضية – من مصلحته .. ولكن .. بقيت علية العيوطى فى باريس تحاول أن تفعل المستحيل كى تظل هاربة .. وأغلب الظن أنها نجحت فى ذلك بعد شهور طويلة من المعاناة.

****

كانت علية العيوطى قد نجحت فور خروجها من مصر أن تسرب إلى بعض الصحفيين صوراً لها وهى تؤدى دور المريضة الشاحبة المعتلة فى إحدى مستشفيات باريس .. تصور الذين نصحوها بهذه المسرحية أنها ستؤثر على الرأى العام .. فيتعاطف معها .. ونشرت بعض الصحف الصور وهى تتصور – على الأقل – أنها تحقق ضربة صحفية مثيرة .. لكن .. ما لم تدركه هذه الصحف أن علية العيوطى حتى تلك اللحظة لم تكن قد وصلت باريس .. وأن ما نشرته من صور ومعلومات مدسوسة كان جزء من خطة تمويه عن مكانها المستقرة فيه .. بيروت.

كانت علية العيوطى قد غادرت القاهرة إلى بيروت .. بينما سربت إلى الصحف أنها سافرت للعلاج فى باريس .. ولكن .. كان من سوء حظها أنها دعيت لحضور حفل زفاف نجل شخصية لبنانية شهيرة .. وكان الحفل فى فندق «هيلتون» بيروت .. وسعى الأنتربول المصرى إلى الحصول على نسخة من شريط فيديو الحفل .. لتقديمه إلى الأنتربول اللبنانى لمساعدته فى التوصل إليها .. على أنها سارعت بالخروج من بيروت .. وتأكد ذلك من منفذ جوازات مطار بيروت .. وفى هذه المرة وصلت علية العيوطى إلى باريس .. ومن جديد كان هناك من راح يغذى الصحف والمجلات بأخبار وصور مرضها الخطير .. لكن ..

سوء الحظ الذى كان يلازمها وضعها على مقهى كان يجلس عليه أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام العربى .. كانت تجلس فى الشمس تحتسى الفطائر والعصائر على مقهى فى الشانزليزية .. ويصحبتها سيدة أخرى .. ومن ثم بات مؤكداً أنها ليست مريضه .. وليست بعيدة عن العاصمة الفرنسية .. وهو ما جعل أسامة سرايا يطالب الصحافة بالابتعاد عن تزوير الحقيقة .. وألا تضلل الرأى العام .. وقد أضاف: إننى لم أكن أريد أن أشير إلى لقائى مع علية العيوطى – الذى جرى بمحض الصدفة على المقهى – لكن ما نشر حول هذه القضية وعن مرضها وصورها المفتعلة فى المستشفى جعلنى أشعر بأننى حجبت الشهادة .. وفى حاجة لتبرئة ضميرى .. وأن أنشر أننى شاهدتها ومعى زملاء آخرون فى الشارع وعلى المقهى لكى يتعظ الآخرون ويعرفوا أن هناك ضميراً يجب أن يحكم أقوالنا وأفعالنا حتى نصل إلى الحقيقة كاملة.

* * * *

ولم تمر سوى عدة أسابيع حتى صدر على علية العيوطى الحكم بالسجن فى القضية رقم ٣٩٠ لسنة ٩٧ جنايات الأزبكية والمقيدة فيما بعد تحت رقم ٢٨ لسنة ٩٧ أموال عامة عليا .. ولم يتضمن الحكم عقابا ماليا يضاف إلى عقاب السجن .. ولكن المدعى العام الاشتراكى المستشار جابر ريحان قرر التحفظ على ثروتها وثروة زوجها محمود عزام .. وكان تبريره فى إصدار القرار هو أن القروض التى سهلت علية العيوطى منحها إلى محمود عزام نشأ عنها مديونية لبنك النيل تقدر بنحو ١٣٠ مليون و٣٥٧ ألفا و٣٢٧ جنيها .. وقد طلب المدعى الاشتراكى من رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٨ رفع الحصانة البرلمانية عن محمود عزام .. الاستجابة لهذا الطلب لم تحدث إلا فى ٤ أغسطس ١٩٩٩ .. بعد أكثر من ٨ شهور .. وهو ما عطل تدخل المدعى الاشتراكى لاسترداد أموال البنك.

وفى ٤ نوفمبر ١٩٩٩ قرار المدعى الاشتراكى إحالة علية العيوطى ومحمود عزام إلى محكمة القيم لفرض الحراسة على ثرواتهما وفاءاً لمستحقات البنك.. وقد قدرت ثروتهما بمبلغ ٩٤ مليونا و ٣٣٦ ألف و ٧٢٧ جنيها .. وجاء فى تقرير الإحالة إلى محكمة القيم: «أن المتهمين ارتكبا أفعال من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع وتضخم ثروتهما نتيجة لذلك» .. وفيما بعد .. فى ١٥ يوليو عام ألفين حكمت محكمة القيم بفرض الحراسة عليهما..

وبصدور هذه الأحكام أصبح على الأنتربول المصرى أن يطالب بإصدار نشرة حمراء للقبض عليها .. وهى نشرة توزع على مكاتب الشرطة الدولية فى كافة أنحاء العالم وتصدر عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .. وتتضمن النشرة الحمراء معلومات أساسية عن المطلوب القبض عليه .. اسمه .. تاريخ ميلاده .. علاماته المميزة .. جنسيته .. الحكم الصادر ضده .. وهناك لجنة من الشرطة الدولية تجتمع فى ليون .. فى فرنسا لدراسة الطلب .. ثم تصدر هذه النشرة .. وقد صدرت نشرة حمراء لعلية العيوطى .. وزعت على ١٧٨ دولة هم أعضاء منظمة الشرطة الدولية .. وبدأت ملاحقة المرأة الهاربة.

فى صباح ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٩ ذهبت علية العيوطى إلى مقر الشرطة الفرنسية بقدميها .. لم تكن ترغب فى تسليم نفسها فى نوبة حماس لدفع ثمن ما فعلت .. ولكن .. كانت فى حاجة لتجديد مدة إقامتها التى كانت ستنتهى بعد ١٥ يوما .. ولكن .. الضابط الذى أمسك بجواز سفرها راح يراجع بيانات أمامه على الكمبيوتر .. وفوجىء بأن الكومبيوتر يرتعش بإشارة حمراء .. دلالة على وجود درجة خطورة قصوى .. وعرف الضابط الفرنسى أن السيدة التى تقف أمامه مطلوب القبض عليها .. وهو ما فعله بالضبط.

قبض على علية العيوطى فى الحال .. ووضعت تحت التحفظ فى مكان يقع خارج باريس بنحو ٣٠ كيلومتر يعرف باسم «ميزون دى لا فلورى» .. وهو ليس سجنا بالمعنى الشائع .. ولكنه بيتا للإقامة الجبرية .. أقرب ما يكون لفندق عليه حراسة مشددة .. ورغم ذلك أصيبت علية العيوطى بحالة هسترية .. وامتنعت عن تناول الطعام.. وفقدت الكثير من وزنها .. ولم تحدث زيارات ابنتها أميرة .. ومحاميها فريد الديب شيئا تستعيد به قوتها النفسية التى اشتهرت بها .. وكان فريد الديب قد وصل إلى باريس بعد ساعات من القبض على موكلته .. وتقدم بطلب للدفاع عنها فى وجود محامى فرنسى آخر .. وقد تقدم الدفاع عن علية العيوطى بتظلمين للإفراج عنها فى شهرى يناير ومارس عام ألفين .. لكن المحكمة رفضت.

إن القانون الفرنسى يفرض على ما يسمى بغرفة الاتهام التابعة لمحكمة استئناف باريس أن تستدعى المتهم وتسأله: هل ترغب فى العودة إلى بلادك؟ .. فلو كانت الإجابة بنعم سلموه لبلاده .. وإذا كانت الإجابة بلا استمرت الإجراءات واستمر الصراع القانونى بينه وبين المحكمة .. وتضم غرفة الاتهام ثلاثة قضاة بدرجة مستشار .. ولا مفر من نظر

الدعوى ما لم يكن المتهم حاضرا بنفسه أمامها .. على حد التقرير الذى نشره محمود صلاح فى مجلة آخر ساعة فى ٣ مايو عام ألفين.

كما هو متوقع رفضت علية العيوطى العودة إلى مصر عندما سألها القاضى مسيو أزبيير السؤال التقليدى : هل ترغبين فى العودة إلى وطنك؟ .. وبرفضها العودة بدأت صراعات المحاكم بين الحكومة المصرية ودفاع علية العيوطى الذى أنضم إليه الدكتور محمد العقاد المسجل فى نقابة المحامين الفرنسية .. ولم تجد المحكمة فى البداية مبرراً للإبقاء عليها تحت التحفظ لمدة ٤ شهور كما قضت غرفة الاتهام .. وأفرجت عنها بكفالة ١٢٠ ألف دولار .. على أن توقع فى قسم الشرطة كل يوم إلى أن تنتهى المحاكمة.

بقيت علية العيوطى تعيش فى باريس على هذا النحو حتى أرسلت الحكوم المصرية – عبر القنوات الدبلوماسية – ملفا يتضمن ترجمة للحكم الصادر عليها .. وقانون إنشاء محاكم أمن الدولة العليا .. وبدأت وقائع الجلسة الحاسمة فى نهاية شهر إبريل عام ألفين .. ودخلت علية العيوطى إلى قاعة المحكمة وهى ترتدى بدلة رمادية وبلوزة زرقاء وتضع على وجهها نظارة سوداء .. وكانت شاحبة وعصبية ومتوترة .. ولم تكن تلك المرأة التى عُرف عنها القوة والجرأة والعدوانية.

لم تتردد المحكمة الفرنسية فى الحكم برفض طلب الحكومة المصرية لتسليمها علية العيوطى .. وكانت حيثيات الرفض متنوعة:

(١) أن صورة قانون إنشاء محاكم أمن الدولة العليا الذى قدمته الحكومة المصرية قد حُذف منها فقرات خاصة بإمكان تعيين ضباط ضمن هيئة محكمة أمن الدولة العليا .. وهو ما وصفته المحكمة الفرنسية بالتزوير.

(٢) إن بنك النيل الذى استغلته علية العيوطى هو بنك خاص وليس بنكا حكوميا .. وهى أيضاً ليست موظفة فى الحكومة ولا من منحتهم القروض .. ومن ثم ليس هناك ما يمكن وصفه بجريمة مال عام.

(٣) إن العقوبة التى نالتها وهى الأشغال الشاقة ليس لها نظير فى القانون الفرنسى بالنسبة للجريمة التى ارتكبتها علية العيوطى.

(٤) وأشار الدفاع إلى الصراع الذى جرى فى يوم من الأيام بين رئيس الحكومة السابق الدكتور كمال الجنزورى ووزير مجلس الوزراء طلعت حماد من ناحية وبعض أعضاء مجلس الشعب من ناحية أخرى .. وهو ما جعل البعض يعتقد أن قضية نواب

القروض نوعا من تشويه سمعة مجلس الشعب .. وتصفية الحسابات مع بعض أعضائه الذين اتهموا فى القضية.

(٥) وأشار الدفاع إلى أن القضية تفجرت بناء على تعليمات من طلعت حماد على الرغم من أن النائب العام السابق المستشار رجاء العربى كان سيتخذ قرارا بحفظها .. لكنه منع من ذلك .. وجرت محاكمة المتهمين على النحو الذى جرى.

ورفضت المحكمة الفرنسية تكييف الاتهام الموجه إلى علية العيوطى بأنه إضرار بالمال العام .. وقضت بإخلاء سبيلها بكفالة ٥٠٠ ألف فرنك .. على أن لا تغادر باريس .. وتوقع كل أسبوعين فى قسم الشرطة .. ولم تكد علية العيوطى تسمع حكم المحكمة حتى أغمى عليها من الفرحة .. سارعت بطلب مبلغ الكفالة من أقاربها .. وكان هناك من هو جاهز لأن يدفعها .. وخرجت من فندق التحفظ المؤقت إلى الحياة الرحبة العريضة .. لقد هربت من عدالة الأرض .. فهل تعاقبها عدالة السماء؟.

على أن عدالة السماء كانت قد سبقت بالفعل عدالة الأرض .. لقد كانت علية العيوطى من أشهر وأبرز نجوم المجتمع فى مصر فتحولت إلى هاربة .. وحيدة .. لا تقدر على العودة إلى الوطن .. وكانت زوجة وأما ولها أسرة كبيرة.. فأصبحت مشردة ولو كانت فى فندق خمس نجوم..

وكانت قادرة على الاختيار فى حياتها العامة والخاصة .. فلم يعد أمامها سوى انتظار ما تجود به المقادير من علاقات خاصة وإنسانية وعابرة .. لقد نجت علية العيوطى من سجن القناطر .. لكنها الآن فى سجن أكبر .. سجن الغربة.

الفصل الثالث

طار السعد .. ولم يتحقق الوعد !

■ لم تعد قبعة «أشرف السعد» – أو عمامته – السحرية مكانا تقفز منه الأرانب السمينة والعصافير الملونة والأوهام الكاذبة .. لأننا خلال عشر سنوات على نهاية خرافة «شركات توظيف الأموال» كبرنا ألف عام .. وسكنا قصورا من رمال وكرتون وورق جرائد سرعان ما غرقت عند أول موجة ماء أو طارت عند أول نفخة هواء .. فالأشياء الهشة سريعة العطب .. لا عمر لها.

إن أشرف السعد واحد من أساطين الاستثمار الذى يطلق اللحية .. ويمسك السبحة .. ويرفض مصافحة النساء .. ويتحدث عن الحرام والحلال.. ويشترى بآيات الله ثمنا قليلاً .. ولو كان هذا الثمن يقدر بالملايين .. إنه واحد من مجموعة كبار باعوا لنا الوهم والترام .. فتحى الريان .. وشقيقة الأصغر أحمد الريان .. وأحمد أبو حسين .. وقد انتهى بعضهم بالموت .. وانتهى البعض الآخر إلى السجن .. أما أشرف السعد فقد هرب إلى لندن .. ولا يزال هناك .. يحافظ على لحيته .. ويرتدى جلبابا عليه «بزة» صوفية .. ويأكل البيتزا والهوت دوجز .. ويشاهد قنوات التلفزيون العربية حتى يكاد يحفظ كل ما تقدمه .. ولم يعد يرى أن مصافحة النساء عملا غير شرعى..

فى لندن .. نجحت الصحفية والتلفزيونية اللامعة «هالة سرحان» فى إلقاء أوراقها ببراعة على طاولة «أشرف السعد» .. سجلت بالصوت والصورة – على مدى ٩ ساعات تقريباً – اعترافات مذهلة قالها بنفسه قبل أن يتمكن هذه المرة من وضع طاقية الإخفاء على رأسه .. أو قبل أن يتبخر كالزئبق .. وهى اعترافات لا يجب أن تمر دون أن نتوقف عندها .. ونفحصها .. ونستوعبها .. لأنها تروى سيرة حياة فساد من نوع خاص ملتحف بالدين .. ولأنها تؤكد أننا لا نعرف الحقيقة ولا نتقبلها إلا بعد فوات الأوان .. نحن لا نعرف الحقيقة إلا بأثر رجعى .. بعد أن تكون الفأس قد وقعت فى الرأس .. وكأن هذا الوطن الصابر الصامت مثل الزوج المخدوع آخر من يعرف .. وأول من ينهار.

وقد كنت واحد من أوائل الذين حذروا من سرطان توظيف الأموال القادم كالطوفان .. لكن شعرت فى تلك الأيام التى كان السكوت فيها هو عار الجميع أن من يسعى إلى كشف

الحقيقة يكرهه الناس الذين سيصبحون فيما بعد هم الضحايا .. وسيبكون فيما بعد بدلاً من الدموع دما وسيأكلون بدلا من الخبز حجارة .. بل أنهم لن يترددوا فى اتهامه بالكفر والإلحاد .. ولن يترددوا فى رجمه باللعنات وإقامة الحدود عليه.

إن تكرار هذه الظاهرة .. يثبت .. أن عقولنا فى كثير من الأحيان أقرب ما تكون للعقول الحديدية .. فهى لا تكبر .. ولا تتعلم .. وتكرر الخطأ نفسه مائة مرة .. وتلدغ من الجحر نفسه ألف مرة.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد»: انه كان شابا فقيراً .. ولد فى السنبلاوين بمحافظة الشرقية .. لم يحصل على شهادة جامعية .. تخرج فى معهد متوسط .. لم يؤهله لشىء .. وأن كل ما يعرفه عن الاقتصاد – الذى أصبح فيما بعد واحدا من حيتانه وأساطينه – تلقاه من جدته التى كانت تربى الدواجن وتجمع البيض وتبيعه .. وتقدر على مقايضة بائع الروبابيكيا بنفس البراعة التى تجرى فى المفاوضات السياسية بين الدول الكبرى.

وقد كان عاطلا مثل ملايين غيره .. وفكر فى أن يبحث عن الرزق فى الغربة مثل ملايين غيره .. فسافر إلى فرنسا ليلحق بأحد أقربائه هناك .. وفى باريس كان العمل شاقاً مؤلما .. كان عليه أن يستيقظ ومدينة الحياة نائمة .. وأن يمشى فى البرد وتحت المطر حتى سوق الخضار – القريب من أشهر مناطق البغاء الرسمية فى حى «سانت دينيس» – فيحمل على كتفه وظهره ذبائح العجول و«الخنازير» .. وربما يجر عربيات اليد التى تحمل صناديق الطماطم والأناناس.. وعندما يعود إلى حجرته منهكا خائر القوى كان لا يجد أحيانا مكانا لينام فيه .. فالحجرة الضيقة الخانقة يسكنها ثمانية أشخاص .. والنوم بالوردية .. والاستيقاظ يعنى الخروج للشارع فورا لينام غيره .. إن باريس التى تصور أنها ستفتح ذراعيها له – بمجرد أن يهبط مطار «أورلى» – لم تعطه سوى فرصة أن يلحس عرق قدميها .. وأن يكون واحد من ملايين «العبيد» العرب القادمين إليها من شمال أفريقيا .. ولم يكن أمامه ليحقق طموحه سوى أن يتاجر فى حبوب الهلوسة أو يعمل بلطجياً فى «كبارية» أو يعيش فى الحرام مع عاهرة يتكلم لسانها الفرنسية ويتكلم جسدها العربية .. أو أن يعود إلى وطنه .. وأختار العودة .. جمع ثمن تذكرة الطيارة .. وغادر باريس إلى القاهرة .. عاد إليها «يامولاى كما خلقتنى» وعندما استقبله أهله فى المطار ووجدوه يحمل أشياء فرحوا .. لكنهم سرعان ما صدموا .. فما يحمله كان أمانة عليه توصيلها لغيرهم.

لكنه تعلم دون أن يقصد من الغربة فى تلك البلاد التى لا تعرف الرحمة أن العقل هو سر التفوق وهو خاتم سليمان الذى يحقق المعجزات .. وتعلم أن كل شىء مباح إلا الوقوع تحت طائلة القانون .. وتعلم أن الإنسان يلعب بما يكسب به .. ولا حدود أو حواجز اجتماعية أو واقعية تمنع أفقر الناس من أن يكون فى القمة.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : أنه كان يحلم بنجومية الضوء .. كان يحلم أن يكون ممثلا .. ونجماً .. ومن يراه على شاشة التلفزيون وهو يتكلم يدرك انه موهوب بالفعل فى سرقة الكاميرا وشد الانتباه إليه .. وقد تقدم فى بداية حياته إلى معهد السينما .. لكنه لم يكمل مشواره .. وإن استفاد من موهبته فيما بعد فى تقمص دور المتدين الورع الذى يطلق لحيته .. ويخفض صوته .. ولا يصافح النساء .. وقد حقق له هذا الدور الوحيد الذى لعبة فى الحياة - لا على خشبة المسرح - ما لم يحققه كل نجوم التمثيل من عزيزة أمير إلى يسرا .. ومن على الكسار إلى عادل أمام .. فعندما أوشكت مسرحية «توظيف الأموال» على الانتهاء كان يضع تحت يديه ما يزيد عن المليارين من العملات الصعبة والسهلة.

* * * *

كانت كل الظروف متاحة للظهور على المسرح .. فملايين المصريين يعملون فى البلاد العربية ويجمعون المليارات ويحولون بعضهم لذويهم فى السوق السوداء .. وكان الحقبة النفطية قد عبرت عن نفسها بقوة وقسوة وراحت تنفى المرحلة القومية .. وراحت تروج لأفكار التشدد الدينى .. وعمل فى خدمتها جيوش كاملة من المفكرين والصحفيين والمشايخ .. وبدأ الكلام عن الاقتصاد الإسلامى .. ثم فتحت الصورة التليفزيونية الملونة عدساتها لتغرى الناس بتوظيف أموالهم حلالا .. ثم كان فى السلطة من هو مستعد أن يدعم ويكسب.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : انه كان لا يتصور نفسه متديناً .. بل أنه كان يعتبر التدين «نوعاً من التخلف» على حد قوله .. بل انه اكثر من ذلك كان يتسكع فى الشوارع وأمام المقاهى ويشرب «البيرة» .. وينظر إلى الدنيا من أسفل إلى أسفل .. وقد كان يهاجم شقيقاته لأنهن كن يدعونه إلى الهداية .. ونبذ الحياة الضائعة التى يعيشها .. ولم يكن

يستريح لذلك .. وإن بقى فى حاجة إليهن ليأكل ويشرب وينام .. وفى يوم دفع للصلاة فى أحد مساجد جماعة «التبليغ والدعوة» .. وهى جماعة كبيرة جاء قادتها من الهند .. ومن اسمها يعرف هدفها وأسلوبها.

بنفسه قال «أشرف السعد» : إنه لم يتردد فى السخرية من أنصار هذه الجماعة الذين كانوا ينخرطون فى البكاء كلما سمعوا كلمات خطيبها وزعيمها الروحى خاصة وانه على حد قوله لم يكن يفهم ما يسمعه .. وكان هذا الرجل الذى يفجر ينابيع الدمع فى عيون أتباعه قيادة بارزة فى الجهاز المركزى للمحاسبات «الحكومى» .. كما أن مسجده كان فى ظهر بيت وزير الداخلية الأسبق النبوى إسماعيل .. وفى حماه .. ففى تلك الأيام من حكم الرئيس أنور السادات كان الدين سلاحا للتخلص من خصوم النظام اليساريين والناصريين والشيوعيين .. وقد ربى الرئيس أنور السادات «وحش» التطرف الدينى وأطعمه اللحم والدم .. فلم يتردد فى افتراسه فيما عرف بحادث المنصة.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» أنه ظل ضائعاً .. يائسا .. هائما على وجهه .. لا يؤمن بفكرة .. ولا يحترم مبدأ .. ويعيش حياته بالطول والعرض .. ولا يعرف كيف يتعامل مع ما حوله .. أو يتجانس معه .. وفى لحظة وصل فيها العجز إلى مداه وجد نفسه فى المسجد الذى سخر فيه من زعيمه الروحى .. ولم يكد يسمع هذه المرة حتى وجد الدمع ينساب من عينيه .. كان مستعدا للتأثر بسبب كل ما لاقاه .. وكان مستعدا للبكاء .. ربما على حاله .. وكان أن بقى فى المسجد حتى أنصرف كل من فيه .. ونجح فى الاقتراب من الرجل والتودد إليه .. ونجح فى أن «يسليه» ويضحكه «على حد قوله» .. إن مواهب الممثل المدفونة تحت جلده وجدت طريقها بصورة كوميدية وراء منبر «التبليغ والدعوة» .. ثم انتهت بالفجيعة على مسرح «توظيف الأموال» .. فقد بكى ملايين الناس وهم يرون الستار ينسدل والبطل مساق إلى السجن ومعه أحلامهم وأموالهم .. وفى مقابل التسلية وخفة الظل قدم له الزعيم الروحى فرصة عمل عند أحد أصدقائه الأثرياء .. لكن طموح الشاب القروى الواثق من نفسه والقادم من الريف لم يكن ليرضى أن يكون موظفا بأربعين جنيها فى الشهر .. كما أن ثمن الوظيفة غاليا .. أن يظل يؤدى دور الشاب الورع ودور المهرج معا .. أن يكون فى خدمة الزعيم الروحى للجماعة ليل نهار .. أن يظل باقيا فى الكواليس .. مثله مثل ملايين الكومبارس الذين نصطدم بهم كل يوم ولا نعيرهم اهتماما أو انتباها.

بنفسه قال «أشرف السعد» : انه حتى هذه اللحظة لم يكن قد قرأ المصحف .. ولم يكن قد قرأ كتابا واحداً من كتب التفسير .. لم يكن يعرف عن الدين سوى ما يعرفه العامة من أفكار شائعة وأحيانا خاطئة .. لكنه بمجرد أن اقترب من زعيمه الروحى وسمع منه ما سمع حتى تصور نفسه المؤمن الوحيد الذى يعرف الطريق الصحيح إلى الله .. وجد نفسه فجأة يحتكر الحقيقة .. ويصادرها بنفسه .. ويحرم الآخرين منها .. لكنه سرعان ما أدرك أن الطريق الذى اختاره سيؤدى به إلى حياة الزهد والتقشف التى لا يريدها .. ولم يتردد فى أن يلعب على الوجه الآخر .. وكانت اللعبة مثيرة .. ومغرية .. ومجدية .. ومثمرة ..

* * * *

بنفسه قال أشرف السعد : أنه بدأ مشوار المليون الأولى بغسيل السيارات فى إحدى ساحات عرضها .. ثم أصبح سمساراً لبيعها كان يتقاضى ١٠ جنيهات عن كل سيارة يبيعها .إن هناك من رجال الأعمال المرموقين الآن بدأوا بتجارة السيارات .. إن أحدهم ترك الوظيفة الحكومية وراح يتاجر فى «إيصالات» حجز السيارات التى كانت تنتجها شركة النصر .. كان يحصل على ٥٠ جنيها فى الإيصال الواحد .. ثم كان أن افتتح معرضا للسيارات .. ثم كان أن بنى مصنعاً للسيارات.

كان أشرف السعد بارعا فى تحقيق مكاسب سريعة من بيع السيارات القديمة .. ووضع القرش على القرش .. والجنيه على الجنيه .. وراح ينتظر الملايين .. لكن الملايين لا تولد ولا تتكاثر بهذه الطريقة .. لابد من خشبة طافية تحمله مستريحا إلى عالم الأثرياء دون أن يبلل قدميه فى ماء المعاناة ودون أن يبلل عينيه بمياه الحزن .. ووجد مصباحه السحرى فى تجارة «العملة» .. كانت السياسة المالية قد اخترعت ما يسمى بالاستيراد بدون تحويل عمله .. وكانت السياسة هى أن تغلق أبواب البنوك فى وجوه المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية وتفتح أبواب السوق السوداء أمامهم .. ومع الانفتاح الاستهلاكى الذى أغرق الأسواق بالبضائع المستوردة زاد الطلب على الدولار .. ومع وجود ملايين من المصريين العاملين فى الخارج يعملون ويقبضون بالدولار بدأت التجارة السوداء للعملة.. وكان الفرق بين السعرين الرسمى والفعلى كبيراً جداً .. ويسمح بالمغامرة .. والمخاطرة..

كان قد سبقه إلى تجارة العملة فتحى وأحمد الريان اللذان بدأها فى المساجد بين المصليين .. ثم نقلاها إلى البنوك فيما بعد .. حيث كانت لهم حسابات رسمية يصرفون

منها علنا .. وهكذا .. أصيب الدولار بالجنون والتهور .. وراح الجنيه ينكمش ويصاب بالأنيميا .. ووجد الشاب الريفى الطموح أن الفرصة قد جاءت إليه على طبق من فضة .. كل ما كان عليه أن يفعله هو أن يغمض عينيه ويقرأ الفاتحة ويمسح وجهه بعدها ثم يمد يده ويقوم بتغيير العملات .. لكنه .. قبل ذلك تعلم أصول الحرفة من أحد أصدقائه كان يقف عند مطعم شهيرة فى حى «الدقى» .. طلب منه هذا «الخبير» أن يدفع له ألف جنيه لتشغيلها فى السوق على أن يدفع له ربحا صافيا خاليا من الضرائب ٩٠ جنيها شهريا .. أى أن ما يتقاضاه من البنك فى سنة يتقاضاها من تجارة العملة فى شهر .. وراح «أشرف السعد» يجمع الألف جنيه من ذهب شقيقاته .. وبقايا مدخراته المتواضعة فى دفتر توفير .. ودفع الألف جنيه من ذهب شقيقاته .. وبقايا مدخراته المتواضعه فى دفتر توفير .. ودفع الألف جنيه لصديقه .. لكنه لم يكتف بانتظار العائد الشهرى وإنما راح يلازمه كظله ليعرف منه سر الصنعة .. ليعرف منه كيفية تنفيذ العمليات السرية بسرعة وخفة ورشاقة وقبل أن تنقض الشرطة عليه.

* * * *

بنفسه قال «اشرف السعد» : انه وجد تجارة العملة مثل مغارة «على بابا» .. ذهب وياقوت ومرجان بلا حساب .. خاصة عندما توحى للناس بأن السماء لا تعارضها .. بل وتدعمها بالبركة .. وتنميها بالتقوى .. وتغيرت حياته تماماً .. أصبحت شهية كالعسل .. صافية كالماس .. مريحة كوسادة ريش النعام .. لم يعد يمسح السيارات مقابل عشرة جنيهات .. لم يعد يمشى على قدميه بحثا عن لقمة عيش .. لم يعد يرتدى ملابس الجينز .. أصبح يركب المرسيدس .. ويأكل ما يشتهى .. ويتمدد مثل «هارون الرشيد» .. إن كثير من الناس يتاجر فى الدين فلماذا لا يجد لنفسه مكانا فى الطابور؟ .. ثم لماذا لا يشترى الطابور؟.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : انه استثمر مدخرات المصريين العاملين فى الخارج .. واستثمر الغطاء الدينى الذى تكون بعد الانقلاب على الفكر القومى .. وهو الغطاء الذى حرم التعامل مع البنوك .. واعتبرها رجس من عمل الشيطان .. ولعب هذا الدور صحافيون وكتاب وسياسيون ومسئولون سخروا حياتهم لهذه المهمة التى لم تكن لوجه الله وإنما كانت ركوبا لموجة ثراء جديدة .. لقد مهدوا الأرض وسخروا العقول بأفكارهم .. وأصبحت

البيئة مناسبة لقيام شركات توظيف الأموال .. واندفع الناس إليها وكأنهم قد وجدوا ضالتهم المنشودة بعد قرون من الصبر والمعاناة والانتظار .. أخيرا جاء إليهم المسيح المنتظر الذى سيشفى المرضى ويحيى الموتى ويحقق العدل والرخاء .. وفى شهور معدودة كان «أشرف السعد» يكسب مليون جنيه فى اليوم .. وفى شهور خاطفة كان تحت يديه ودائع وأموال تتجاوز الألفى مليون جنيه .. وراح الناس فى كل مكان يقفون على أبوابه بالطابور الذى كان يبدأ قبل صلاة الفجر ولا ينتهى بعد صلاة العشاء .. ووصل عدد فروعه فى محافظات مصر إلى ٨٠ فرعاً .. وكان كل من يطرق بابه يبكى بحرقه ويستجديه .. ويكاد يلثم الأرض بين قدميه حتى يقبل مدخراته .. وكان «أشرف السعد» يتنازل ويقبلها .. مؤكدا أن ثوابه الذى ينتظره ليس فى الدنيا وإنما فى الآخرة عند الله.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : انه فهم اللعبة بسرعة مذهلة .. فمظهر الشاب الورع المتدين لا يكفى فى دول بيروقراطية عريقة فى التعقيدات والقرارات .. لابد من اختراق السلطة من داخلها .. لابد من خلق طابور خامس من كبار الموظفين الحاليين والسابقين ليصبحوا مثل «حصان طروادة» .. يخرجون من بطنه لإنقاذه فى الوقت المناسب .. وهكذا .. وجد فى خدمته صحفيين وكتاب أعمدة وضباط شرطة ووزراء .. بل ورئيس وزراء سابق .. على أن كل هؤلاء فى كوم .. والمدعى العام الاشتراكى الأسبق الذى تحدث عنه فى كوم آخر .. إن الذهول سيكون من نصيب كل من يسمع واقعة مزرعة هذا المستشار .. والتى أكدها – فى نفس البرنامج التلفزيونى الجرىء الذى قدمته «هالة سرحان» – مساعده فى ذلك الوقت المستشار الجرىء «حسنى عبد الحميد» .. وهو واحد من خصوم الفساد البارزين.

لقد وجد «أشرف السعد» المستشار المدعى الاشتراكى الأسبق يعرض عليه شراء مزرعة يمتلكها .. وحدد بنفسه الثمن .. عشرة ملايين جنيه .. ولم يجد «أشرف السعد» الذى كان رهن التحقيق فى جهاز المدعى العام الاشتراكى سوى أن يقول: «أليس السعر قليلاً؟» .. ولم يفهم المدعى العام الأسبق السخرية .. ووقع عقد البيع .. واستلم شيكاً بالمبلغ الذى حدده .. ولكن .. تسرب الواقعة إلى الصحافة وتدخل الدولة جعله يتراجع عن البيع .. ويعيد الشيك إلى صاحبة .. وفيما بعد .. بعد أن ترك المدعى العام الأسبق منصبه عاد ليعرض المزرعة على «أشرف السعد» من جديد .. ولم يكن أمامه سوى أن يقبل بالسعر الطبيعى .. وكان ٤ ملايين جنيه .. أى أن هناك ٦ ملايين جنيه كان يطالب بها بحكم منصبه .. واستغلالا لنفوذه .. ولعل ذلك ما جعل المستشار حسنى عبد الحميد – وهو

بطل من أبطال مواجهة الفساد المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة - يقول في هدوء وثقة واطمئنان: «إن الفساد في داخل الجهاز كان أشد من خارجه».

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : أن وزير الاقتصاد الأسبق الدكتور «مصطفى السعيد» كان مستشاراً لأحد شركاته .. وأن الصراع الذى كان بينه وبين رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور «رفعت المحجوب» أدى إلى محاولة استخدام «أشرف السعد» فى تصفية الحسابات بين هؤلاء الكبار .. ولم يكن من الممكن أن يخرج سالما فى معركة وجد نفسه فيها بين ديناصورات شرسة وحيتان هائجة .. وتدخلت النيابة .. وبدأت صورة المستثمر المتدين الورع تهتز فى عيون البعض .. وكان ذلك بداية العد التنازلى.

* * * *

بنفسه قال «اشرف السعد» : انه كان صيادا للثروات .. كان يطارد المشروعات العاجزة عن النهوض ويشتريها بتراب الفلوس .. ويترك ٢٠٪ لأصحابها .. ويمنحهم ٢٠٪ أخرى مقابل إدارتها .. أى أنه كان يتنازل عن ٤٠ ٪ من الأرباح حتى يحافظ على سلامة هذه المشروعات وحسن إدارتها .. ولكن .. يبقى السؤال القديم المزمن : كيف يترك ٤٠٪ من الأرباح وفى الوقت نفسه يوزع ٢٤٪ على المودعين؟ .. بخلاف مرتبات العاملين فى شركات تلقى الأموال .. وبخلاف الدعاية وكشوف البركة؟.. وأى مشروع يحقق هذا العائد الذى يتجاوز طبقاً لهذه الحسابات أكثر من ٨٠٪ من رأسماله؟ .. إن تجارة السلاح والمخدرات لا تحقق هذه النسبة المرتفعة من الأرباح إذا ما أخذنا فى الحسبان المخاطر العنيفة فى هذه التجارة السرية غير المشروعة.

* * * *

بنفسه قال «أشرف السعد» : انه عرف بقرار التحفظ عليه قبل أيام من صدوره .. ولذلك لم يكن غريبا أن يكون فى باريس وقوات الأمن تداهم بيته ومكتبه .. ثم طلبوا منه العودة ليوفق أوضاعه .. ولم يكن هناك مفرا من الاستجابة .. لكنه قبل أن يركب الطائرة سأل صحفيا يتولى منصبا كبيراً .. هل لو عاد فإنهم سيعاملونه بالحسنى .. وتلقى إجابة مشجعة .. ولكن .. ما أن فتح باب الطائرة فى مطار القاهرة حتى وجد أمامه كل قيادات وجنرالات وزارة الداخلية .. ولأن المشهد كان مروعا فقد استدار ركاب الطائرة إلى الخلف وعادوا إلى مقاعدهم.

ووجد أشرف السعد نفسه فى السجن بعد أن انتقلت علاقة الحكومة بشركات توظيف الأموال من التدليل إلى العقاب الصارم .. نقل من سجن أبسط إلى سجن أصعب .. وفى العنبر الذى وضع فيه كان عدد المسجونين بالمئات .. ولم يكن مسموحا لكل مسجون إلا بعدد محدود من البلاطات .. ومن يريد بلاطة أخرى عليه أن يدفع ٢٧ «خرطوشة» سجائر لصاحبها .. أو لزعيم العنبر .. وقد كان على أشرف السعد أن يدفع الكثير حتى يعرف - لبدانته - كيف يجلس وينام .. وكيف يحمى شرفه من الاعتداء عليه .. وقد كانت هذه التجربة وراء هروبه فيما بعد.

وفور خروجه من السجن راح أشرف السعد يوفق أوضاعه .. ويقال أن شركة توظيف الأموال الوحيدة التى ردت كل ما عليها للمودعين .. ويبدو أن ذلك هو ما جعل الحكومة تنقل له مسئولية توفيق الأوضاع فى أكبر شركات التوظيف .. شركة الريان .. إن فتحى وأحمد الريان كانا ينظران إليه كصبى صغير اقتحم عالمهم الواسع .. لكن الدنيا راحت تدور .. وتدور حتى جاءالوقت الذى تحكم فيه فى شركتهما.

وربما كان هذا هو الخطأ القاتل الذى أرتكبه أشرف السعد .. أنه تورط فى شركة الريان بكل ما فيها من علاقات خفية .. فالعلاقات الخفية لا تقبل القسمة على اثنين .. فهى كالسر لو خرج إلى ثالث أصبح خبراً .. لقد شعر كل المسئولين الذين كانوا وراء الريان أ دخول أشرف السعد إلى الشركة سيكشف الكثير .. وسيفضح الكثير .. فكان لابد من القضاء عليه .. فكان أن وضعوا له شيكاً بدون رصيد .. ثم سارعوا بالحصول على حكم بحبسه .. ولأنه جرب السجن .. وخرج منه بتجربة قاسية فإنه قرر الهروب.. وتقدم بطلب للنائب العام السابق كى يسمح له بالسفر .. وسمح له المستشار رجاء العربى «بسفرة» واحدة .. وكأن الذى يريد أن يهرب يحتاج لأكثر من «سفرة» واحدة .. وطار أشرف السعد إلى لندن .. وبقى هناك دون أن نعرف حقيقة ماجرى .. ثم كان ما كان.

* * * *

إننى لا افتح جراحاً قديمة تصورنا أنها ذبلت وجفت .. ولا أثير مشاعر وأحزان مؤلمة تصورنا أن الزمن أخفاها وخطفها بعيدا عنا .. ولكنى أعيد رواية قصة على لسان صاحبها نسمعها منه لأول مرة حتى لو تأخرت حوالى عشر سنوات .. فمن حق الناس أن تعرف ما جرى ولو بعد فوات الأوان .. ومن حق الناس أن تستفيد مما جرى حتى لا يتكرر .. فهل سنستفيد منه؟ .. أم أننا سنكرر ما جرى بنفس التهور ونفس الحماس .. وندفع الثمن؟ .. أغلب الظن الإجابة لن تكون فى صالحنا .. كل ما حولنا يؤكد ذلك.

الفصل الرابع

مصطفى البليدى.. الهروب من المرأة والبيزنيس!

■ يبدو .. أن قلبه كان مثل فندق خمس نجوم يتسع لكثير من النزيلات .. أو مثل بحيرة يسبح فيها عدد لا بأس به من الجميلات .. كان يخلع النساء كما يخلع ستراته وقمصانه وأربطة عنقه .. دون أن يوجه أحد إليه تهم حيازة أكثر من امرأة فى وقت واحد ..لكنه .. فى النهاية – مثل هذا الطراز من الرجال – كان لا يفارق الوحدة.

كان يعامل المرأة كما يعامل الطفل الزهرة .. يقطفها بحنان .. ويشمها بحنان .. ثم يلقى بها فى بئر الأحزان .. كان يرفعها على عرش «الأنوثة» ملكة .. ثم يلقى بها من باب «المطبخ» جارية .. وكان الناس تحسده .. فهو قادر على أن يمد يده ويقطف أجمل النساء وأكثرهن بريقاً .. وقادر – لو شاء – على استيرادهن من باريس بالكتالوج من عند مدام «كلود» – أشهر أسم فى دنيا المتعة – مقابل ٧٥ ألف دولار للمرأة الواحدة .. تأتى بالطائرة مثل باقى أطباق الطعام التى يستوردها بعض الأثرياء ورجال الأعمال فى مصر طازجة من مطعم «مكسيم» .. ومثل الزهور النادرة التى يستوردونها طازجة من هولندا.

كان الناس تتصور أن قلبه حديقة من أزهار «المارجريت» الخرافية .. أو مغارة من أحجار الياقوت .. لا أحد تصور أن قلبه جزيرة فارغة من الهواء .. وأن الشجرة الوحيدة التى تنبت وتزدهر فيها هى شجرة الملل .. لا أحد تصور أن شرايين يده ليست أسلاكاً من الحرير أو الذهب وإنما هى شوارع مسكونة بالقلق .. وقطارات تنقله بسرعة من محطة الانبهار إلى محطة الانكسار.

* * * *

إن رجل الأعمال مصطفى محمد البليدى هو حالة مثالية لعلماء الاجتماع لدراسة ظاهرة الاضطراب العاطفى التى تنجم عن التضخم غير المتوقع وغير المنتظر للثروة .. هو حالة نموذجية لفهم كيف ينفصل رجل الأعمال فى وطنه عن ما حوله .. ويغرق فى غيبوبة الاستمتاع بالحياة.. حى لو كان ثمن كل لحظة يعيشها هبوط إنسان غيره إلى ما تحت

خط الفقر .. وهبوط إنسان غيره من تحت خط الفقر إلى تحت خط القبر .. ولا مانع أن يكون ذلك على حسابه ومن جيبه الخاص .. ولكن .. كل الدلائل تشير إلى غيبوبة استمتاعه بالحياة كانت على حساب ملايين الفقراء والموتى الذين يتحركون ويتنفسون ويتكاثرون على أرض هذا الوطن الصامت الصابر الذى لا يجد من يدافع عنه.

مسكين هذا الوطن .. لقد اختصروا مساحته حتى أصبح أصغر من حبة القمح .. لقد ضيقوه وعصروه بين أيديهم حتى لم يبق من حقوله سوى شجرة.. ومن بحاره سوى أسفنجة .. ومن بنوكه سوى جنيهات قليلة .. ومن طموحه سوى أن لا يستيقظ من النوم والجوع ينهشة .. الوطن الذى تعامل معه حلفاء الثروة والسلطة هو نصف وطن .. ربع وطن .. جزء من مائة من الوطن .. لقد تعامل هؤلاء مع الوطن المادى والمالى ونسوا الوطن الإنسانى والروحانى .. تعاملوا مع الدين ونسوا الله .. تعاملوا مع المئذنة ونسوا المؤذن .. تعاملوا مع الأرض ونسوا البشر الذين يدبون عليها .. تعاملوا مع الزجاجة ونسوا عطرها .. تعاملوا مع الجنس ونسوا المرأة .. تعاملوا مع الثروة ونسوا أصحابها.

* * * *

فى صيف عام ألفين .. كانت مصر تعانى من موجة حارة خانقة مشبعة بالرطوبة ومتفجرة بالسخونة .. لكن .. مازاد من قسوة هذه الموجة تزايد حصار الكساد .. وفشل الحكومة فى معالجة الفساد .. وهو ما فتح الباب على مصراعيه لطابور من رجال الأعمال راحوا يتسللون ويهربون واحدا بعد الآخر إلى خارج البلاد .. وكان منهم «مصطفى البليدى» الذى قدرت ديونه لبنك «القاهرة» بمبلغ ١٤٩ مليون جنيه .. بخلاف ٤ ملايين آخرلبنك آخر لم يعلن عنها .. فقد فضل البنك تحمل الدين عن تحمل الفضيحة.

قبل شهرين من اختفاء «مصطفى البليدى» كانت مصر كلها تعرف أنه سيهرب .. كل تصرفاته كانت توحى بذلك .. فقد راح يصفى كثيرا من ممتلكاته .. المكاتب والقصور والبيوت والسيارات والسندات .. كان البيع عصبيا .. متوترا .. متهوراً .. فهو يريد أن يأخذ أى مقابل فى أسرع وقت ليهرب .. ومن ثم كان ما يحصل عليه من «فلوس» لا يزيد فى أفضل الأحوال عن نصف قيمة ما يبيع .. وفى أحيان كثيرة كان البيع يتم بربع القيمة.

بهذا الأسلوب باع قصرا وعزبة على مساحة تسعة أفدنة فى «المنصورية» بالجيزة قيمتها ٣٤ مليون جنيه .. وباع قصرا فى شارع «الجنفية» فى العجمى بالإسكندرية قيمته ١٢ مليون جنيه .. وباع فيلا فى ميدان «الثورة» فى «الدقى» فى القاهرة قيمتها ٧

ملايين جنيه .. وباع ٣ فيلات فى مارينا فى الساحل الشمالى قيمتها ١٢ مليون جنيه .. وتخلى عن حصته فى إحدى شركات الطباعة الكبرى هى شركة الدلتا للطباعة الحديثة مقابل مبلغ ٥ ملايين جنيه .. بخلاف السيارات .. والمكاتب .. لكن ما حصل عليه كان أقل من خمس الثمن .. فهو بيع تصفية وهروب .. لم تصل جملة ما حصل عليه وهو فى حدود ٧٨ مليون جنيه إلى بنك القاهرة.

* * * *

ولم يهرب مصطفى البليدى بمفرده وإنما أخذ أولاده الثلاثة وحاجاتهم الخاصة معه .. وهو ما قالته فيما بعد زوجته وأبنه خاله «نادية صديق» لجهات التحقيق .. فالهروب هذه المرة كان هروب عائلة وليس هروب فرد بطوله .. ورغم ذلك لم نجد من يمنعه من الهرب .. تركوه يغادر البلاد سالما آمنا غانماً .. وأغلب الظن أن الأجهزة التى تستقطع مليارات الجنيهات من دماء الناس لحماية الوطن من الهاربين بأموال الناس كانت مشغولة بمراقبة ومتابعة وجمع أنفاس وأفكار من تعتقد أنهم أخطر على هذا الوطن من مغتصبى الثروات والقروض الحرام .. هى ترى أن الصحافيين والسياسيين والشعراء ونشطاء حقوق الإنسان هم الأولى بالرعاية .. ومن ثم فهى تعرف عنهم كل شىء .. وتطاردهم فى كل مكان .. وتشهر بهم على كل لسان .. هم فى رأيها أعداء الوطن الخطرين على النظام.

كان مثيرا للذهول أن يخرج «مصطفى البليدى» فى الوقت الذى حدده .. ومن الطريق الذى اختاره .. وبالوسيلة التى فضلها .. فمن الذى أغمض عينيه عنه؟ .. ومن الذى سهل له الهروب ؟ .. من الذى تركه يتجاوز جميع إشارات المرور الحمراء والصفراء ويحس بشهوة طفولية لارتكاب عشرات المخالفات والحماقات؟ .. وما هو الثمن الذى دفعه؟ .. ولماذا خيم الصمت على الجميع ؟ .. من الى تركه يصفى ممتلكاته بحيث لم يبق منها سوى ما تتراوح قيمته ما بين ١٦ – ٢٠ مليون فقط فى صورة أصول لا تزيد عن بعض مخازن فى مدينة «العاشر من رمضان» ومكاتب إدارية فى القاهرة ومخازن بحلمية الزيتون؟.

لقد تنوعت الروايات التى أشيعت حول هروبه .. فهناك من قال: أنه هرب بالطريق البرى إلى ليبيا ثم استقل قاربا – كان ينتظره فيه بعض أعوانه – إلى أحد الموانىء الأوربية .. وهناك من قال: أن الهروب جرى فى قارب عبر البحر الأحمر عند الغردقة .. وهناك من كان خياله أكثر جرأة وقال: أنه ترك أولاده الثلاثة محمد (من مواليد ١٩٧٢) وخالد (من

مواليد ١٩٧٤) وكريم (من مواليد ١٩٨٠) يغادرون القاهرة بالطائرة ثم لحق بهم بجواز سفر مزور على طائرة متجهة إلى باريس .. ومنها إلى محطة النهاية .. في كاليفورنيا .. وبالتحديد في هوليود .. وبالتحديد أكثر في حي «بيفرلي هيلز» .. حي المشاهير والنجوم .. حيث يملك قصرا بجوار قصري «سيلفستر ستالوني» و«اليزابيث تايلور».

* * * *

كان هناك من تصور أنه هرب إلى سويسرا .. ولكن ذلك غير صحيح .. فهو ممنوع من دخلو سويسرا لتهربه من دفع بعض الفواتير .. وأعقب ذلك صدور قرار بمنعه من دخولها .. ثم أنه على مايبدو كان يحسب حساب اليوم الذي سيهرب فيه .. ففي ٨ مايو ١٩٩٥ كشف عن قيامه بأسرع صفقة عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بينه وبين «كونسريتيوم» شركات عقارية هناك .. فقد اشترى عقارات على ساحل كاليفورنيا – منها القصر الذي استقر فيه بعد هروبه – قيمتها ٨٣ مليون دولار دفعها مرة واحد وبشيك شخصي واحد ودون اللجوء إلى تمويل من البنوك .. وهو أمر يندر أن يحدث في أسواق المال والعقار في الولايات المتحدة .. وهي أكبر صفة تمت لرجل أعمال عربي في هذه المنطقة من الولايات المتحدة .. والمثير للدهشة أنه رفض الإجابة على أي سؤال يوجهه إليه بنك القاهرة بشأن هذه الصفقة .. بل ورفض أن يطمئن البنك بأن تمويل الصفقة لم يكن من القروض الذي حصل عليها من البنك.

وقد تأكد أن مصطفى البليدي قد هرب عندما أعلن المدعي العام الاشتراكي المستشار جابر ريحان في ٢٨ يوليو عام ألفين بالتحفظ على أمواله وممتلكاته هو وزوجته وأولاده من التصرف فيها .. وذلك طبقاً للحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة في الدعوى رقم ٧٩ لسنة ألفين.. وقد جاء قرار التحفظ متأخرا أسبوعين كان مصطفى البليدي وأولاده فيها «فص ملح وذاب» .. ولم يجد المدعي الاشتراكي من يحقق معه سوى زوجته الأولى .. وأولى ضحاياه .. فقد تركها تربي أولادهما في كاليفورنيا بينما كان هو في القاهرة يمارس هوايته الشهيرة في الزواج والطلاق .. لم يكن قد طلقها إلا بعد أن أصرت زوجته الثالثة النجمة السينمائية والتلفزيونية ميرفت أمين أن يكون لها «ضرة» .. فلم يتردد في التضحية بالزوجة الصابرة الصامتة .. وبقيت في كاليفورنيا تحاول بيع نصف البيت الذي كان يعيش فيه معها .. حسب القانون

الأمريكى .. فقد رفض أن يشترى لها شقة تعيش فيها فى القاهرة .. وعندما اضطرت إلى العودة إلى مصر لم تجد مكاناً مستقلاً تعيش فيه .. ونزلت ضيفة عند أحد أقاربها .. ولم يتح لها شراء شقة إلا قبل هروبه بقليل .. وبعد أن بيع بيت كاليفورنيا .. والشقة متواضعة .. فى حى المعادى .. إن الخراب الذى تركه مصطفى البليدى لم يكن فقط خرابا ماليا اقتصاديا وإنما كان خرابا عاطفيا وشخصيا أيضاً.

* * * *

ومرة أخرى تقفز سؤال بلا إجابة: لماذا تأخر قرار التحفظ على ما تركة مصطفى البليدى؟ .. إن أسبوعين فى مثل هذه الحالات الاقتصادية الحرجة مدة كافية لتدمير ما تبقى .. فقد بات أكثر من ٤٠٠٠ عامل مشردين .. ولم يكن قد تقاضوا مرتباهم عن آخر شهرين قبل هروبه .. كما أن بعض المقربين من مصطفى البليدى قد استباحوا لأنفسهم السلب والنهب والتكتم على السيولة بدعوى ضمان حقوقهم .. وقد ناشد العمال المدعى الاشتراكى لإجراء حصر بالتوكيلات التجارية التى حصل عليها بعض المقربين من مصطفى البليدى وكانوا فى الوقت نفسه يديرون شركاته .. وأبدى العمال استعدادهم لتشغيل شركاته الأربعة وتعويمها تمهيداً لسداد الديون المستحقة عليها .. لكن لجنة الجرد التى يرأسها المستشار «أحمد الهرمى» – مدير إدارة الأموال بجهاز المدعى الاشتراكى – لم تجد مبررا لذلك.

لقد راح المستشار «أحمد الهرمى» يفحص ما تبقى من إمبراطورية «البليدى» والتى تتكون من:

(١) الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات ورأسمالها المدفوع ١٥ مليون جنيه ..

(٢) المجموعة المتحدة للاستيراد والتصدير ورأسمالها المدفوع ٢٠ مليون جنيه ..

(٣) الشركة المتحدة للمنسوجات والتوكيلات ورأسمالها المدفوع ٥ ملايين جنيه ..

(٤) الشركة المصرية للتسويق والتجارة الدولية ورأسمالها المدفوع ١٠ ملايين جنيه ..

(٥) شركة «فور . أم» للمستحضرات الكيماوية والعطرية ورأسماليها المدفوع ٧ ملايين جنيه ..

(٦) الشركة المتحدة للصناعات الفنية والهندسية ورأسمالها المدفوع ٧ ملايين جنيه.

بخلاف مساهمات فى شركات أخرى هى: شركة القاهر للنقل الجوى (رأسمالها ٥٠

مليون جنيه) وشركة الدلتا للطباعة (رأسمالها حوالى ١ ملايين جنيه) وشركة الدلتا للسياحة والفنادق (ورأسمالها ١٥ مليون جنيه) وشركة الدلتا للتأمين (ورأسمالها ١٣ مليون جنيه) .. ولعل ذلك التنوع المذهل والمثمر لهذه الإمبراطورية هو ما جعل صدمة هروب صاحبها أكبر من صدمة هروب أى رجل أعمال آخر.

****

إن أحدا لم يتوقع هذه النهاية الدرامية السوداء لمصطفى البليدى .. لا أحد توقع أن يدمر الإمبراطورية التى أسسها أبيه الحاج محمد البليدى .. وهى فى الوقت نفسه إمبراطورية جاءت بضربة حظ لم تكن تخطر على الأب .. إن الأب كان موظفاً بسيطا متواضعا فى مصنع نسيج كان يمتلكه أحد اليهود .. وعلى طريقة نجيب الريحانى فى فيلم «لعبة الست» قرر اليهودى بعد قيام ثورة يوليو وبداية تمصير الشركات الأجنبية أن يتنازل عن ما يملك لموظف أمين .. على أن يسدد له الثمن على دفعات يحولها إلى حسابه فى سويسرا .. وبعد ٤ سنوات تملك الموظف الفقير الحاج محمد البليدى المصنع ثم قام بتوسعته .. وافتتح عددا من منافذ التوزيع لمنتجاته .. ثم قرر تطوير نشاطه بالدخول فى أنشطة اقتصادية أخرى.

وقد ولد ابنه مصطفى فى ٣٠ يناير عام ١٩٤٧ .. فى القاهرة .. لكنه لم يشأ أن يعمل مع والده .. وفضل دخول الكلية الجوية التى تخرج فيها فى ٣ يونيو عام ١٩٦٧ .. قبل يومين فقط من النكسة .. وقد وجد نفسه فى جبهة القتال قبل أن يعرف ما يجرى حوله من أحداث .. واشترك أيضاً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وفى العام التالى قرر تقديم استقالته من الخدمة ليتفرغ للعمل الحر بعد أن أعلن الرئيس أنور السادات ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبدا أن القطاع الخاص على وشك أن يسترد أوضاعه القديمة فى الاقتصاد القومى دون قلق أو خوف من التأميم أو المصادرة.

حسب تصريحاته للصحف فإنه بدأ مع والده من الصفر .. كان يقوم بنفسه بتخليص الجمارك .. ثم تولى إدارة التسويق .. ثم وصل إلى منصب نائب رئيس الشركة .. لكنه .. على حد قوله كذلك فضل أن ينشىء شركة خاصة به .. لم يضمها إلى شركات والده إلا بعد أن توفى الأب فى عام ١٩٨٣.

كان الأب قد وضع يده على مصباح «علاء الدين» السحرى مرة أخرى عندما جاءته الفرصة على طبق من ذهب لدخول عالم مستحضرات التجميل .. كان يزور مصر وفدا من شركات مستحضرات التجميل الألمانية .. وقد زار الوفد محافظ القاهرة الأسبق «حمدى عاشور» وطلب منه البحث عن مستثمرين مصريين يحصلون على توكيلات لمنتجاتهم فى مصر .. فقد كان ممنوعا على الأجانب فى ذلك الوقت تأسيس شركات توزع منتجاتهم أو تصنع نيابة عنهم فى مصر .. وحسب ما اضافته مجلة «روز اليوسف» فى تقريرها المنشور فى ٥ اغسطس عام الفين فإن الحاج محمد البليدى حصل على أول توكيلات عالمية لمستحضرات التجميل .. وهى «٤٧١١» .. «أو . دو كلون» .. «بيروزوف» .. «نيفيا» .. «شوارتسكويف» .. وفى سنوات قليلة أصبح عمدة هذه الصناعة فى مصر .. وأصبح أول رئيس لشعبة مستحضرات التجميل فى غرفة الصناعات الكيماوية التابعة لاتحاد الغرف الصناعية .. ثم أصبح رئيسا لهذا الاتحاد .. ثم أصبح رئيسا لمجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية.

وحسب التقرير نفسه الذى كتبه جمال طايع وإيمان مطر: فإن إمبراطورية البليدى قد توسعت عندما فتح باب التصدير للاتحاد السوفيتى من خلال ما عرف بأسلوب «الصفقات المتكافئة» .. وهو أسلوب أقرب للمقايضة .. سلع مقابل سلع .. سلع تحتاجها الحكومة من الاتحاد السوفيتى مقابل سلع تصدرها بواسطة القطاع الخاص وقطاع الأعمال .. على أن تدفع الحكومة المصرية قيمة ما صدره القطاع الخاص بالجنيه المصرى .. وقد استوعب السوق السوفيتى منتجات النسيج والعطور المصدرة من مصر .. وأصبح البليدى واحد من أكبر أربعة رجال أعمال يصدرون إلى الاتحاد السوفيتى .. وكان الثلاثة الآخرون هم: الدكتور إبراهيم كامل .. ومحمد شتا .. ومدحت التونسى .. وقد كونوا هم وغيرهم فيما بعد منظمة «اليومونيج» للتبادل التجارى بين القاهرة وموسكو .. وهى شركة قابضة رأسمالها ٢٠ مليون جنيه .. وحققوا مكاسب مذهلة من ورائها كانت السبب فى شهرة أصحابها وزيادة حجمهم فى سوق «البيزنيس» متعدد الأغراض فى مصر.

وفى وجود أبيه حصل مصطفى البليدى على توكيلات فرنسية لمستحضرات التجميل .. مثل «شانيل» .. و «روشيل» .. و «باكوربان» .. لقد توسع بإمبراطورية أبيه من ألمانيا إلى فرنسا .. وهو ما أتاح له شراء شركة «فور . أم» «التى كان يمتلكها وزير الإعلام الأسبق – ثم وزير رئاسة الجمهورية الأسبق – منصور حسن .. وفى ظل العطور وأحمر الشفاه وظل الجفون ومزيل العرق لم ينس مصطفى البليدى مهنته القديمة .. فراح

يؤسس شركة طيران خاصة .. ولم يتوقف طموحه عند القارة الأوروبية وراح يقفز المحيط ليحصل على توكيل سجائر «مارلبورو» .. وكان شريكه فيه عبد الله عبد البارى .. اشهر رجل إعلان فى الصحف.

* * * *

كان عبد الله عبد البارى قد حقق نجاحاً فى مجال الإعلان الصحفى تحت رئاسة محمد حسنين هيكل فى مؤسسة الأهرام .. وقد أتاح له هذا المجال التعرف على شخصيات أثرت كثيراً فى حياته .. كان على رأسها المهندس عثمان أحمد عثمان رئيس مجلس إدارة شركة «المقاولون العرب» الذى كان أقرب الأصدقاء إلى الرئيس أنور السادات .. وبواسطة عثمان أحمد عثمان أصبح عبد الله عبد البارى قريبا من أنور السادات .. وتولى تأسيس شركة «مايو» الصحفية التى أصدرت صحيفة تحمل نفس الاسم وتعبر عن الحزب الوطنى الحاكم .. واصبح رئيسا لمجلس إدارة الأهرام .. وأصبح شريكا للبليدى فى توكيل مارلبورو .. ولكن التوكيل لم يستمر .. فقد اختلف البليدى وعبد البارى على حجم الأرباح اليومية .. كان البليدى يؤكد أن التوكيل يخسر .. وكان عبد البارى يؤكد أن حجم المبيعات لا تقل عن مليون جنيه يومياً.. وبسبب هذا الخلاف سحب التوكيل منهما .. ولم يحصلا على أى تعويض .. فقد وقع مصطفى البليدى على أوراق قدمتها شركة «فيليب موريس» لم يكن يعرف أنها تعنى موافقته على إلغاء التوكيل دون تعويض .. وذهب التوكيل إلى رجل الأعمال «محمد منصور» صاحب مصانع سيارات «شيفرولية» الأمريكية .. ورئيس غرفة التجارة الأمريكية فيما بعد.

* * * *

والغريب أن مصطفى البليدى الذى وقع فى هذا المطب بسبب عدم إتقانه اللغة الإنجليزية حصل على درجة الماجستير فى الإدارة من جامعة لوزان السويسرية فى عام ١٩٨٨ ثم حصل منها على درجة الدكتوراه فى عام ١٩٩١.

والأكثر غرابة أن الدكتوراه التى حصل عليها – كما يقول – فى الإدارة لم تؤهله للخروج من المأزق النفسى الذى وجد نفسه فيه بعد وفاة والده فى عام ١٩٨٣ .. ولم تؤهله للخروج من المأزق التجارى الذى وجدت شركاته نفسها فيه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .. الدجاجة التى كانت تبيض له ذهبا .. وقد ضاعفت من حجم الكارثة أنه قام

ببناء أكبر مصنع لمستحضرات التجميل فى الشرق الأوسط .. وهو سادس مصنع من نوعه ى العالم .. وقد بناه على حوالى ٧٠ ألف متر مربع فى مدينة «العاشر من رمضان» بتكلفة تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه .. وسر ارتفاع هذه التكلفة هو أن المصنع لا يكتفى بتصنيع مستحضرات التجميل وتعبئتها وإنما يصنع زجاجات التعبئة الزجاجية والبلاستيكية التى تحتاجها.

****

ولم يجد مصطفى البليدى سوقا بديلاً لتصدير منتجاته بعد انهيار السوق السوفيتية فكان أن عمل المصنع بنصف طاقته ..ثم بربع طاقته .. وبدأت الماكينات المجمدة الصامتة فى مكانها تصاب بالصدأ .. وبدأت المخازن المتسعة الرحبة تصاب بالتكدس .. وبدأت شركاته الرابحة المزدهرة تصاب بالشلل .. ولم تسعفه السوق العربية .. فهى سوق تفضل الاستيراد من الشركات الأصلية .. ولم تنقذه السوق المحلية .. فهى سوق لا تتسع لهذه السلع الترفيهية فى ظل تراجع وانهيار مستهلكها الرئيسى .. الطبقة الوسطى التى أصبحت مشغولة بتدبير طعامها وإنفاق معظم دخلها على الدروس الخصوصية وفواتير التليفون المحمول .. كما أن هذه السوق تعانى من ظاهرة تقليد السلع وغشها وبيعها بربع ثمنها .. إن كثيرا من مصانع مستحضرات التجميل تعمل تحت السلم على حد قول مصطفى البليدى فى يوم من الأيام .. وهذه المصانع التى تنتج سلعا غير المطابقة للمواصفات – ومقلدة للماركات العالمية – لا تجد رقابة كافية عليها .. كما أنها تتهرب من الضرائب .. ومن ثم فقد طردت العملة الرديئة العملة الجيدة من السوق .. وهى نقطة مهمة فى صالحة.

إنه رجل صناعة .. ليس مضاربا .. مغامراً .. إنه رجل وضع ملايينه فى مصنع كبير .. فما الذى جعله يعثر ويتخفط ثم يصفى معظم ما لديه .. ويهرب؟ .. ماالذى جعله ييأس من البقاء والاستثمار فى مصر ويتركها رأسا على عقب وقد وصل إلى مستوى الصناعات الوسيطة .. وكرمه الرئيس حسنى مبارك وقدم له ميدالية «تحرير الكويت» لأن أرسل ٥٠ ألف هدية للجنود المصريين الذى حرروا الكويت؟ .. إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة ضرورة لمعرفة المسئولية الرسمية عن هروب رجال الأعمال حتى لا يتسع حجم هذا الهروب ويصبح مأساة كاملة.

وكما اختلط الحابل بالنابل في سوق الصناعة حدث الشيء نفسه في عالم رجال الأعمال أو «البيزنيس من» .. وقد قال مصطفى البليدي: «إن رجل الأعمال أصبح مهنه من لا مهنة له» .. وقال: «إنه يخجل أن يقول إنه رجل أعمال عندما يسأله أحد عن مهنته.. لأن ٩٠٪ من رجال مصر رجال أعمال» .. والباقي يتفرج .. المشكلة هنا هى كيفية تعريف كلمة «رجل أعمال» .. ومن وجهة نظرى .. رجل الأعمال يجب أن يكون موهوبا فى الإدارة بنفس القدر الذى نجد فيه الفنان التشكيلى موهوبا فى التعامل مع الألوان .. ويجب التفرقة بين رجل الأعمال والتاجر .. إن والدى كان رئيس الغرفة التجارية حتى وفاته وكانوا يطلقون عليه «شهبندر التجار» .. وكنت فخورا بذلك .. أما اليوم فالتجار تاهوا والصناع تاهوا فى صفة رجل الأعمال .. وقانونا هذا خطأ .. والناس عندها حق عندما تشعر بالريبة عندما تجد عفريتا يطلع لها كل يوم اسمه رجل أعمال».

وفى أعماق مصطفى البليدى إحساس دفين بالخوف .. الخوف من الغد .. الخوف من المجهول .. ويقول: «أنا أتحدى أن يكون فى بيت أى فرد ما يكفيه من غذاء لمدة يوم واحد .. بل يجب أن يخزن لمدة أسبوع أو شهر .. وهذا لأن مازلنا نعانى من عقدة احتمال وقوع أى أزمة» .. ويستطرد: «أنا نفسى معقد لدى حوالى ٧ خطوط تليفون فى مكتبى.. وهى عقدة قديمة لأن الحرارة كانت تختفى بالأسبوع».

****

وأغلب الظن أنه لم يكن يعانى فقط من عقدة الخوف من اختفاء الحرارة فقط فى التليفون وإنما فى العلاقات الإنسانية أيضاً .. إن مصطفى البليدى هو الأكثر شهرة بين رجال الأعمال فى الزواج والطلاق .. إن الثروة قد تصيب صاحبها بالملل .. والزهق .. ومع خشية الله يكون الزواج والطلاق هما الحل.

إن الزوجة الأولى هى ابنة خالة التى تحملته كثيرا أكثر من عشرين سنة ولم يكن أمامها سوى الصبر والتحمل وتربية أولادها الثلاثة حتى تخرجوا فى الجامعات الأمريكية .. وحتى ذلك الوقت لم يكن مصطفى البليدى شخصية معروفة .. أو مشهورة .. لقد جاءت الشهرة عندما بدأ مشوار الزواج والطلاق من الوسط الفنى .. ساعتها وجد الشهرة إلى جانب الثروة.

كانت زوجته الثانية الفنانة هدى رمزى ابنة المخرج والمنتج السينمائى حسن رمزى .. وهى شخصية مرحة .. جذابة .. متواضعة .. عرفها فى لقاء عابر .. ولم تمر سوى عدة أيام حتى كان زواجها .. وقد اعتزلت هدى رمزى الفن بعد الزواج ولكن دون ضغط منه ..

كانت كما قالت: «تريد أن ترضيه» .. كما أنها «أرادت التفرغ له ولمرافقته فى رحلاته إلى الخارج» .. وارتدت الحجاب .. وفتحت معرضا لبيع أثاث البامبو .. وقد بقيت فى شقتها فى الزمالك .. وهى شقة مكونة من ثلاث طوابق ولها مصعد خاص بها وحمام سباحة .. وقد تولى هو أعادة تأثيثها وتغيير ديكوراتها .. لكنه لم يستمر طويلا فى شقتها .. واشترى لها فيلا نقلا إليها الأثاث الذى أعاد به فرش شقتها .. وعلى باب الفيلا كانت هناك سيارة مرسيدس بيضاء فى انتظارها.

وتقول سهير جودة فى تقرير صحفى نشرته روز اليوسف: إن الزواج استمر حوالى العام ونصف .. تخلله الطلاق الأول بعد ستة أشهر فقط ثم قام بإعادتها .. ثم طلقها مرتين .. «والغريب أنه تزوجها مرة رابعة لمدة أسبوعين فقط بعد أن طلق زوجته الرابعة نيفين البكرى .. وكانت هدى رمزى وقتها مطلقة للمرة الثالثة من زوجها سمير عيسى .. والمثير أن أحد الأصدقاء ذهب إليها بعد الطلاق الثالث وأخبرها أنه يمر بضائقة مالية شديدة وطلب منها الوقوف إلى جانبه فقامت بإعادة طاقم من الماس كان قد أهداه إليها قبل الطلاق بأيام .. وفيما بعد فوجئت هدى رمزى بمرفت أمين تتزين به .. ولم تكن تعلم عن هذه القصة شيئاً» .. المثير أن هدى رمزى لا تزال تصر على أن مصطفى البليدى هو أفضل إنسان صادفته .. وأحبته .. وإن لم تنكر أن فى حياته قصة سرية غامضة كانت بطلتها وضحيتها سكرتيرة مجهولة كانت تعمل معه .. وفى القصة المأساوية الكثير من التفاصيل المؤلمة التى لا تزال تفرض نفسها على جميع الأطراف.

****

ميرفت أمين هى الزوجة الثالثة .. وقد عاشت معه ٣ سنوات .. اعتذرت خلالها عن العمل فى الفن .. وتفرغت له تماما .. وقد أغراها بسخائه .. فقدم لها شقة فى حى المهندسين .. وبيتاً فى المنصورية .. وحلى وثياب فاخرة عليها توقيع مصمميها .. ولايزال العجمى يتحدث عن الحفل المستوحى من كتالوج ألف ليلة وليلة التى بدت فيها ميرفت أمين مثل سيندريلا فى ثوبها المستورد خصيصا من باريس .. وحولها كل نجوم المال والسينما .. ولكن .. ما أن أنتهى الحفل حتى فوجئت سيندريلا بأن عليها أن تغادر قصر الأمير .. فقد فوجئت فى اليوم التالى بورقة طلاق .. ولم يكن من السهل فهم هذا السلوك الذى لا يحمل أى قدرة على المواجهة .. وهذه على ما يبدو عادته فى البيزنيس وفى الزواج.

وقد رفضت ميرفت أمين أن تعود إليه بعد طلاقها الثانى .. ورفضت العودة إليه بعد أن طلق زوجته الرابعة نيفين البكرى .. وفضلت العودة إلى التلفزيون والسينما .. أما نيفين البكرى فلم يستمر زواجه منها سوى ستة شهور .. وهى من أصل سورى .. عملت مقدمة برامج فى إحدى القنوات الفضائية العربية .. وتركتها لتتزوجه .. وبعد الطلاق حوالى العامين تزوجت من رجل أعمال شاب هو إحسان مياب الذى حكم عليه بالسجن فى القضية التى عرفت بقضية «نواب القروض».

* * * *

ثم كان زواجه الخامس والأخير.. إن «هنى» ليست امرأة عادية .. فهى محترمة وقوية .. لذلك فالكل يتوقع أن تكون الزوجة الأخيرة .. خاصة وأن الحياة بينهما ستكون فى الخارج .. فى محطة الهروب الأخرية .. كما أنها قريبته .. وقد سبق لها الزواج من رجل الأعمال شريف سعيد وهو يعمل فى تموين شركات الطيران وكان والده من تجار الحديد .. وقد خرجت «هنى» من تجربتها الأولى بابنتين .. أميرة (٢٣ سنة) .. وشيرين (٢١) .. وقد رفضتا فى البداية زواج أمهما من مصطفى البليدى .. ثم كان أن نجح فى استمالتهما إليه حتى لم تعد الواحدة منهما قادرة على الاستغناء عنه .. وقد زوج إحداهما من أحد أولاده .. وكان حفل الزفاف مثيرا إلى حد لا يمكن تصوره إلا فى كتاب «ألف ليلة وليلة» .. وكان حفل الزفاف فرصة لتغطية شائعة هروبه التى سرعان ما أصبحت حقيقة.

* * * *

وفى تقرير سهير جودة : إن كل امرأة ارتبطت بمصطفى البليدى كانت تؤكد أن الهروب هو مفتاح شخصيته .. وأن متعته هى أن يجعل المرأة تعيش أياماً وكأنها محلقة فى السماء .. ثم يستمتع بانكسارها على الأرض .. مستمتعا بتحويلها من الجنة إلى الجحيم .. وقد قالت إحدى زوجاته: «من لم تتزوج البليدى لم تعرف معنى «الهنا» ومن تتزوجه لابد أن تعرف معنى «خيبة الأمل» «وقسوة الغدر» .. وفى تفسير إحدى زوجاته أن السبب فيما يفعل هو أنه عاش تجربة مريرة فى بداية حياته .. فقد خانته امرأة أحبها وخطبها وتأكد من ذلك بنفسه .. على أن ذلك لا ينفى أنه أسطورة على طريقة شهريار .. لكنه شهريار متحفظ .. أنيق .. خفيف الظل .. يحرص على أن يرتدى ملابسه الكاملة حتى فى البيت.

* * * *

إننا أمام حالة تستحق الفحص والدراسة النفسية والمالية والاقتصادية .. هل السلوك الإنسانى لرجل الأعمال يؤثر على سلوكه الإدارى؟ .. هل الذى يهرب من مواجهة زوجاته ويطلقهن غيابيا يهرب بأموال البنوك إلى الخارج دون قدرة على مواجهة المشاكل ؟ .. هل هو ضحية التوسع غير المحسوب بأموال بالبنوك أم أن عجز الحكومة عن مواجهة الغش التجارى وتهريب البضائع الرخيصة من الخارج أدى إلى نقص مبيعاته ومن ثم انكماش أعماله وأخيراً فشله فى سداد القروض والديون؟.

إنها أسئلة لابد من الإجابة عليها حتى لا يهرب رجال أعمال يقدرون الصناعة مثل مصطفى البليدى .. لكن .. لا أتصور أن أحدا يقدر على الإجابة عليها .. ومن ثم فهناك مثل مصطفى البليدى عشرات يستعدون للحاق به.

الفصل الخامس

جورج حكيم .. هروب العميل المثالى للبنوك !

■ كنت أسهر معه فى بيت رجل مهم .. وكان فى السهرة دكتور جامعى أصبح وزيراً .. ورجل قضاء فى سلك النيابة لم نجمه .. ومخرج سينمائى شهير هو يوسف شاهين .. ورجل أعمال هو أنور عصمت السادات ابن شقيق الرئيس الراحل والمسمى على اسمه .. ومدير مكتب الرئيس للمعلومات فى ذلك الوقت الدكتور مصطفى الفقى .. وطبيب المخ والأعصاب الشهير الدكتور خيرى السمرة .. كل هؤلاء كانوا يسهرون معه .. وربما تاهت من الذاكرة أسماء لم أعد أتذكرها .. فقد كانت هذه السهرة فى الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٩٤ .. أما ضمير الغائب الذى «سهرنا معه» فكان رجل الأعمال جرجس إسحق حكيم مرجان .. وشهرته جورج حكيم .. الذى هرب بعد هذه السهرة بحوالى أسبوع واحد فقط وسط ذهول كل من عرفوه وكل من لم يعرفوه.

كانت السهرة ثقافية بمعنى الكلمة .. فقد راح جورج حكيم يناقش يوسف شاهين · أو «جو» كما يناديه أصدقائه – فى الواقعية السينمائية فى مصر السينما .. ولم يكن يتصور وهو يشيد برواد الواقعية مثل كمال سليم وصلاح أبو سيف وتوفيق صالح أنه يدوس على لغم يمكن أن يخرج لهبا من جوف يوسف شاهين .. فمن الصعب أن تتحدث مع يوسف شاهين عن مخرج آخر غير يوسف شاهين.

ولم يكن من الممكن أن يفوت جورج حكيم الفرصة ليدخل معى فى حوار طويل حول الإرهاب والتطرف .. الذى كان حديث الساعة فى تلك الأيام الحرجة .. وأنهى حواره بسؤال لم أجد من باب التواضع ما يدفعنى للإجابة عليه .. هل تخشى الاغتيال على يد المتطرفين الذين تحاربهم على صفحات روز اليوسف؟ .. كنت وقتها المسئول عن إعادة السمعة الطيبة والشهرة العريضة لهذه المجلة العريقة فلم أشأ أن أجيب بما قد يفهم منه خطأ أنه غرور .. واكتفيت بالقول: إن الإنسان فى مصر قد يموت بعود جرجير ملوث؟ .. فلماذا لا نموت فى سبيل الدفاع عن عقل هذه الأمة ومستقبلها؟.

ولم يتردد جورج حكيم فى أن يلتفت إلى الدكتور مصطفى الفقى ليسأله عن رأيه فى نظرية عبقرية المكان التى أرساها الدكتو جمال حمدان فى كتابه الشهير «شخصية مصر» .. وهل هذه النظرية لا تزال سارية رغم ما جرى فى العالم من ثورة اتصالات .. جعلت من السهل على شعاع ليزر أن يصعد إلى القمر ثم يهبط منه فى ثانية؟ .. وراح الدكتور مصطفى الفقى يؤكد أن البعد الثقافى والإبداعى فى مصر سيجعل لنظرية «عبقرية المكان» سحرها مهما كانت ثورة الليزر والأنترنت.

وكان نصيب الدكتور خيرى السمرة من الحوار قضية شائكة عن صحة الحكام فى العالم الثالث ولماذا لا تصدر نشرات دورية تحدد حالة هؤلاء الحكام؟ .. ولم يكن من السهل على طبيب حريص على علاقاته السياسية مثل خيرى السمرة أن يتورط فى الإجابة على مثل هذا السؤال حتى ولو كان يتحدث عن الهند وبنجلاديش.

****

هل كان يمكن أن نصدق أن جورج حكيم هرب؟ .. هل كان يمكن أن نصدق أن رجل بمثل هذا الاهتمام العام يهرب فجأة وبدون مقدمات أو سابق إنذار؟ .. هل كان يمكن أنه نصب على البنوك وعلى غيره من رجال الأعمال وعلى أصحابه وأغتصب أموالهم .. وهرب إلى خارج البلاد؟.

إننى لست الوحيد الذى كان يعرفه .. كان يعرفه عدد كبير من المشتغلين بالحياة العامة .. فى الصحافة والثقافة والطب والقانون والأحزاب السياسية والكاريكاتور .. يعرفونه مهموما بمتاعب الوطن .. ومهتما بقضاياه .. ويعرفون أن جذوره ضاربة فى عمق تربة هذا الوطن .. فجده حكيم مرجان هو مؤسس شركة البحيرة – المنيا للنقل الداخلى بين الأقاليم .. وقد أممت فى عام ١٩٦١ .. وعمه إسكندر حكيم مرجان كان عضوا فى مجلس «الأمة» عن شبرا .. وأبوه إسحق حكيم مرجان كان أشهر تاجر بطاريات وإطارات سيارات .. وهو نفسه جورج حكيم مرجان كان مرشحا فى قوئم اختيار مجلس الشورى .. فما الذى جرى له؟ .. وما الذى أصاب عقله بالخلل والاضطراب فأخذ أسرته وهرب؟.

كان يؤمن بمقولة مكرم عبيد الشهيرة: «أنا قبطى دينا .. مسلم وطنا وثقافة» .. وهو ما جعله يساهم مساهمة كبيرة فى بناء مسجد قريب من أحد معارضه فى ميدان «سفير» بحى مصر الجديدة .. وقد حدث أن جاءت شرطة المرافق لإزالة بعض أشغالات طريق أمام معرضه فخرج المصلون المسلمون من المسجد الذى بناه للدفاع عنه .. ومساندته .. إلى

هذا الحد كان ضاربا بجذوره في العمق .. فما الذي جعله ينتزع جذوره مرة واحدة ويأخذ زوجته أخصائية الأطفال الدكتورة مارجريت فريد عبد الملاك .. وطفليه حكيم وكان عمره وقتها ٨ سنوات .. وعماد وكان أصغر بعامين .. ويهرب؟.

إنها المرة الأولى التي يهرب فيها رجل أعمال من هذا الطراز .. رجل أعمال «كان» مستقيماً ومحترماً ومثقفاً .. رجل أعمال لم يكن من طراز أولئك الطفيليين الذي قذفت بهم أمواج الانفتاح الاقتصادي على سطح الحياة في مصر .. فهو لم يبدأ حياته منادياً للسيارات .. ولم يتاجر في «البودرة» ثم احترف البيزنيس .. أبداً .. إنه ورث نشاطه وأعماله عن أسرته العريقة .. وهذا أخطر ما في هذه القضية.

قال رجل أعمال تعليقاً على هروبه: «لو أن جورج طلب مني قبل سفره مليون جنيه «كاش» لأرسلتها له على الفور .. إنه جورج .. الذي لم يخدع أحد من قبل» .. كان المليون جنيه مبلغاً كبيراً في تلك الأيام .. ولم تكن نسمع عن أفراد يلعبون بالمليار .. كما هو الآن.

ويمكن القول أن التجار في الأسواق أصيبوا بحالة من السكوت أو الخرس أو «الصمت الرهيب» من صدمة سماع خبر هروبه .. وراح بعضهم يحرك أصابع يده في عصبية راسما أشكالا خرافية في الهواء تعبيراً عن الدهشة والاستغراب .. أما أصحابه الذين كانوا لا يفارقهم فقد تجاوزوا مرحلة الدهشة إلى مرحلة المرارة .. فهو لم يصدمهم .. ولم يخنهم فقط .. وإنما أخذ أموالهم أيضاً.

لقد أخذ مليون جنيه من أنور عصمت السادات فكان أن سارع الأخير بوضع يده على أحد معارض ومخازن جورج في مدينة نصر .. وقيل وقتها أن أنور سافر وراء جورج ليسترد ما له .. وأخذ من صاحب مطعم «فراقيش» في «هليوبوليس» مصطفى عبد السلام مليونا وربع المليون جنيه .. كان الدين شخصيا .. فقدم صاحبه بلاغا في النيابة .. وأخذ من صديق قريب ساعتين ثمينتين لبيعهما له .. ولكنه في اليوم التالي هرب.

وقد وجدوا في شقته ورقة بخط يده سجل فيها بيانا بما استولى عليه .. طلب من الرب ومن أصحابه المغفرة .. وطلب من «يسوع» المسيح أن يباركه ويرعاه.

* * * *

وجورج حكيم من مواليد الجيزة في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ .. ويحمل جواز سفر رقم ٧٢٩٢٦ استخرجه من مصلحة الجوازات في عام ١٩٩٣ بعد أن انتهت صلاحية جواز سفره السابق رقم ٢٨٧٤٢ لعام ١٩٨٦.

لم يكمل تعليمه الجامعي .. ترك قسم الميكانيكا بكلية الهندسة جامعة القاهرة وهو فى سنة البكالوريوس بسبب حادث فقد فيه إحدى عينيه .. ورغم أن الحادث لم يؤثر على حالته النفسية فإنه كان يضع على عينيه نظارة سوداء ليل ونهار.

بدأ عمله فى تجارة إطارات السيارات بمساعدة والده فى محله بميدان «سفير» وراح يتوسع حتى أصبح يمتلك ٨ معارض ومخازن فى مصر الجديدة ومدينة نصر والمعادى والمهندسين وسوق القناة الدولى فى أول الطريق الصحراوى إلى الإسماعيلية.

ويعمل ثلاثة من أشقائه هم عبد الله ويسرى وفؤاد فى نفس النشاط .. أما الرابع بشرى فهو مهندس .. وتضاف إليهم شقيقتهم نادية .. والمذهل أنهم نشروا إعلانا فى جريدة «الأهرام» تبرءوا فيه منه فى نفس صفحة الحوادث التى نشرت خبر هروبه .. ووصفوه فى الإعلان «بالمدعو» .. وقالوا: أنهم ليسوا لهم علاقة به.

وقبل هروبه بسنتين أصيب جورج بسرطان فى الحنجرة .. وسافر إلى الولايات المتحدة وأجرى هناك جراحة لإزالة الورم الخبيث .. وكان يوصله إلى مقعده فى الطائرة الدكتور مصطفى الفقى الذى لم ينل منه فيما بعد سوى جزاء سنمار .. وتكلفت الجراحة ٣٥٠ ألف دولار .. وبعد شهر عاد إلى القاهرة .. وقبل أن يستكمل فترة النقاهة توفيت والدته وحماته .. وبدأ يشعر بأن بعض جذوره قد جفت .. وهو ما يبدو قد سهل عليه اقتلاع ما تبقى منها.

****

وفى العام نفسه اختاره البنك المصرى – الخليجى ليفوز بلقب «نقيب العملاء» وهو لقب شرفى يمنحه البنك للعميل الأفضل فى تعاملاته .. وأقام البنك له احتفالا منحه فيه هذه الرتبة.. لكن بعد هروبه اكتشف البنك أن جورج استولى على ٧ ملايين و٧٧٠ ألف جنيه من أمواله دون ضمانات جدية .. منها كمبيالات من رجال أعمال لم يتحر البنك عنها كما هو معتاد .. ومنها كمبيالات مزورة .. كالتى قدمها بتوقيع مزور نسبة إلى المهندس محمد عبد الرحمن بركة بمبلغ ٥٠ ألف جنيه وتحمل رقم صادر البنك (فرع مصر الجديدة) ٥٠٨٧ وكانت تستحق فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤ .. وقد سارع المهندس محمد بركة ومحامية إلى جورج ونجحا فى الحصول منه على اعتراف بالتزوير وأن هذه الكمبيالة وغيرها غير صحيحة وغير سليمة جميع التوقيعات عليها من صنعه هو .. من صنع جورج .. لكن البنك المصرى الخليجى رفض أن يصادق على صحة توقيع جورج على اعترافه فكان أن

حصل المهندس محمد بركة على صحة توقيعه من بنك آخر يتعامل معه جورج هو بنك مصر - رومانيا .. وهو ما جعل المهندس محمد بركة يرفع دعوى تزوير على جورج ودعوى تواطؤ على البنك المصرى الخليجي.

فى ذلك الوقت المبكر بدأت الانحرافات الداخلية فى البنوك .. لكن لا أحد كان مستعدا للانتباه والاهتمام .. ومن ثم راحت كرة الثلج تكبر حتى أصبح من الصعب السيطرة عليها .. لقد بدأت علامات الاستفهام مبكرة فى ذلك الوقت حول ما يجرى فى البنوك .. وتقديمها قروض بلا ضمانات .. أو بضمانات وهمية مصطنعة .. وقد كان لدى التحقيق فى قضية جورج علامات استفهام وريبة وكشوف بأسماء موظفين فى البنوك حصلوا على سيارات وشقق وأجهزة كهربائية مقابل تسهيلات قدموها لعملاءهم .. وفرطوا بسببها فى حقوق المودعين .. ولأن لا أحد تدخل فى الوقت المناسب تحولت هذه الهدايا العينية إلى ما هو وأكثر .. نسب من القروض التى يمنحونها بلا ضمانات .. وتتحدد النسبة حسب قيمة القرض.. ومدة السداد .. وطبيعة الضمانات .. ويقال أن البعض كان يأخذ ٢٠٪ أحيانا.

* * * *

والغريب أن البنك المصرى الخليجى كان أول من تصرف على أن جورج حكيم هرب ولن يعود .. فبعد ساعات من سفره فى أول يونيو عام ١٩٩٤ انتقلت مجموعة من البنك مع عبد الله شقيق جورج إلى معارض جورج فى مدينة نصر والمعادى وتمكنت من البضاعة الموجودة فيها ووضعت يدها عليها.

لم تكن المرة الأولى التى يسافر فيها جورج إلى الخارج .. فقد سبق أن سافر إلى النمسا فى ٢٥ فبراير عام ١٩٩٣ وعاد بعد يومين .. وسافر إلى جنيف فى ٣ يوليو عام ١٩٩٣ وعاد بعد ثلاثة أيام .. وسافر إلى زيورخ فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٩٣ وعاد بعد خمسة أيام .. فما الذى جعل البنك المصرى الخليجى يتصرف بعد ساعات قليلة من سفره هذه المرة على أنه لن يعود؟.

كان جورج قد سافر هو وأسرته بعد ٢٤ ساعة فقط من اكتشاف واقعة تزوير كمبيالات المهندس محمد بركة .. وفى يوم سفره أعطى بعض الدائنين موعدا لسداد بعض ما عليه لهم فى الساعة العاشرة صباحاً .. وفى هذا الموعد كان هو وأسرته فى الجو.

كان قد استخرج تذاكر السفر على الخطوط السويسرية بكارت «أمريكان اكسبريس»

من وكالة بيرميدز للسيلجة .. وكان خط السفر: القاهرة .. جنيف .. زيورخ .. سلفينا .. وسلفينا مدينة يوغسلافية تشتهر بصناعة إطارات السيارات فيها مصنع سافا للكاوتش الذى كان جورج وكيلا له فى مصر .. وفى سلفينا حصل على ٤٠٠ ألف دولار من عمولاته قبل أن يطير إلى المحطة الأخرية المتوقعة .. نيوجرسى .. فى الولايات المتحدة .. حيث شقيقة زوجته مهاجرة ومستقرة هناك.

فى يوم السفر ودعه ابن شقيقه حتى المطار .. وفى الطائرة تصادف وجود رجل الأعمال محمد نصير الذى سأله: «إلى أين؟» .. فقال: «إلى سلفينا للحصول على توكيلات جديدة» .. ولم يقل جورج له بالطبع: أنه يهرب من مصر .. ولم يقل له: إنه كان يدبر لهروبه منذ ٣ شهور تقريبا.

قبل ٣ شهور حصل على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة .. وحصلت زوجته على شهادة مرضية قدمتها إلى المستشفى التى تعمل فيه لتأخذ إجازة .. وخلال هذه الفترة لاحظ أصحابه أنه شارد الذهن .. فاقد الاهتمام بالقضايا العامة .. لكنهم لم يتخيلوا أنه يفكر فيما فوجئوا به فيما بعد.

* * * *

واعترف بعض موظفيه وعماله أنهم كانوا يودعون له مبالغ بالدولار فى حسابه فى البنك المصرى الأمريكى .. والغالب أنه حول هذه المبالغ إلى نيوجرسى .. ومعظم هذه المبالغ أخذها من بنوك وأفراد .. وفى اليوم الأول لهروبه كان هناك ١٢ بلاغا ضده .. وهى:

(١) بنك مصر الخليج وأخذ منه ٦ مليون و٧٦٠ ألف جنيه .. (٢) بنك الدقهلية التجارى وأخذ منه ٦ ملايين ونصف المليون جنيه .. (٣) شركة كلوريد للبطاريات وأخذ منها ٦٥٥ ألف جنيه .. (٤) المهندس محمد عبد الرحمن بركة وأخذ منه مليون و٨٠٠ ألف جنيه .. (٥) اللواء متقاعد عادل كشك وأخذ منه ٣٠٠ ألف جنيه .. (٦) مصطفى عبد السلام وأخذ مليون وربع المليون جنيه .. (٧) طاهر العيوطى وأخذ منه ٧١٧ ألف جنيه.. (٨) شهاب الدين حسن إبراهيم وأخذ منه ٥٥٠ ألف جنيه.. (٩) عطا الله غالى وأخذ منه ٧٩٥ ألف جنيه .. (١٠) نصحى أبو العمايم وأخذ منه ٣٥٠ ألف دولار.

وقد قدر كل ما أخذه وهرب نحو ٢١ مليون جنيه ومليون دولار.. وأغلب الظن أن أصحاب الديون بالغوا فى تقديراتهم حتى يحصلوا على المبالغ الحقيقية عندما تقع قسمة

الغرباء .. كما أن بعض هذه المبالغ أخذها جورج لتشغيلها على طريقة شركات توظيف الأموال.

وفور أن علم الدائنون بهروبه حتى اندفعوا إلى ممتلكاته يستولون عليها .. وضع بنك القاهرة يده على البضائع الموجودة فى مخازن سوق القناة .. ووضع بنك مصر الخليج يده على معظم مخازنه ونقل ما حصل عليه من بضائع إلى إحدى شركات القطاع فى السبتية .. واستولى عادل كشك على معرض المعادى ونزع يافطة جورج ووضع على المعرض يافطة تحمل اسم «هليوتريدنج» وقلب نشاط المكان من البطاريات والإطارات إلى السيرميك.. وقد حرر عادل كشك محضرا فى قسم البساتين بأنه اشترى المعرض بعقد ابتدائى من جورج قبل سفره.

واستولى بعض رجال الأعمال على البضاعة فى معرض ومخازن ميدان «سفير» .. أما الذى استولى على العين فهو مالك العقار محمد سعيد ربيع .. ووضع على المعرض لافتة باسم «ربيع موتورز» .. ووضع فى الداخل بعض الأدوات المنزلية .. وقد شوهد محمد سعيد ربيع يخزن كميات من إطارات السيارات فى مخزن يملكه أمام نادى الزهور فى مدينة نصر .. وأعترض السكان .. فقام بنقل البضاعة إلى مكان آخر.

ولم يعترض أشقاء جورج على هذه التصرفات .. بل أقروا بها أمام نيابة مدينة نصر .. وبدا واضحا أن تدخل جهات التحقيق جاء كالغادة متأخرا بعد فوات الأوان.

* * * *

لم يكن جورج يتصور أنه بعد هروبه بساعات سيكون السبب المباشر فى تفجير أكثر من قضية تتعلق بطبيعة البزنيس .. وطراز رجال الأعمال .. والتسيب فى البنوك .. وعدم قدرة أجهزة التحقيق على هذا النوع الجديد من الفساد دون أن تشل حركة المعاملات .. وقد بقيت هذه القضايا دون حل أو حسم حتى الآن .. والفرق الوحيد هو أن الهاربين من أمثال جورج كانوا يهربون بملايين يمكن عدها .. أما الهاربون الجدد فهروبهم بالمليارات التى يصعب حصرها .. وكأننا لا نتعلم من أول إشارة .. وهذه أشهر عاداتنا ولن نشتريها.

إن أكثر ما لفت نظرى فى قضية جورج هو كيف اندفع بعض «رجال الأعمال» إلى معارضه ومخازنه لوضع أيديهم على ممتلكاته ومستخدمين كل أدوات وأسلحة البلطجة.. بما فى ذلك الرصاص .. وماء النار .. وكأن لا أحد منهم يعترف بان البلد فيها قانون .. أو كأنهم لا يصدقون أنهم يمكن أن يحصلوا على حقوقهم بالقانون.

والمذهل أن بعض البنوك التي كان يتعامل معها جورج هي التي أعطت إشارة البدء في ممارسة هذا الأسلوب .. بل أن الدائنين لم يعرفوا بخبر هروب جورج إلا عندما وجدوا هذه البنوك تندفع وراء هذه البلطجة.

وكانت الواقعة الحربية الشرسة في هذه القضية هي واقعة أنور عصمت السادات .. إن ابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات لم يتقدم ببلاغ إلى إدارة الأموال العامة يحدد فيه ما له .. أي ما بين ٣٠٠ ألف جنيه وحوالي المليون جنيه .. ولكن قرر أن يأخذ ما له مباشرة .. بالقوة .. من مخازن أشقاء جورج في أسفل العقار رقم (١٥) شارع أحمد عوض بمدينة نصر .. هو عقار مملوك للدكتور أحمد سلامة الوزير الأسبق لمجلسي الشعب والشورى.

****

ويبقى السؤال الذي لم أعرف إجابة عليه حتى الآن .. ما الذي أفسد جورج حكيم وجعله ينقلب على نفسه ويشوه سمعته وسمعة أسرته ويهرب بأموال البنوك وأموال أصحابه؟ .. هل هو السرطان وتصور انه يحتاج لمواجهته في نيوجرسي؟ .. هل ضغطت زوجته عليه؟ .. هل هو القانون الذي يسجن رجال الأعمال الذي لا يستطيعون سداد ديونهم ولا يكتفي بإشهار إفلاسه كما في دول السوق الحرة؟ .. هل أفزعه السجن وكان يخاف من خياله؟ .. هل انهار العقل فجأة فتحول من مثقف إلى مهرب .. ومن رجل أعمال شريف إلى رجل أعمال شرير؟.

وفيما بعد .. وجدت جورج حكيم يتصل بي من مكان هروبه .. ورغم أنه وعد بأنه سيقول ما عنده .. ويفسر ما فعله .. إلا أنه لم ينفذ هذا الوعد .. وكان كل ما يريد أن يسمعه هو صوت واحد كان يعرفه في الوطن الذي هرب منه.

لكن هل صوت واحد يأتي عابراً من فترة طويلة إلى فترة طويلة أخرى يمكن أن يشفي حنين مصري مرتبط بالجذور مثل جورج حكيم إلى كل ما كان يعشقه في هذا الوطن .. إن السجن كان أحب إليه من السفر .. على أنه اكتشف ذلك بعد فوات الأوان.

الفصل السادس

توفيق عبد الحى .. هارب على شريط كاسيت !

■ كان يوصف بالإمبراطور «الأصفر» .. فاللون الأصفر الذى يميز شركته ينتشر فى كافة أنحاء مصر .. من السلوم إلى النوبة .. لكن .. كان من يتعامل معه كمن يمسك بجمرة مشتعلة .. لو شعر بالدفء لحظات فإنه سيحترق فى النهاية .. ويصبح رماداً .

لقد احتار الناس فى الحكم عليه .. كان هناك من يرى وجهه المادى فيستريح إليه .. وكان هناك من يرى وجهه السياسى فيخاف منه .. ولذلك فإن عثمان أحمد عثمان ظل صورة غائمة مضطربة متداخلة الظلال والألوان .. وقد انتهى به الحال إلى مأساة إنسانية بكافة المقاييس .. فقد أصيب بمرض «الزهيمر» .. وفقد الذاكرة القريبة والبعيدة .. وتصارع أبنائه على ثروته الهائلة .. ووصل الصراع إلى مداه غير المعقول وغير المقبول عندما رفع أحد أبنائه عليه قضية حجر لمنعه من التصرف فيما يملك.

إن عثمان أحمد عثمان كان أول من ساهم فى تأسيس جمعية الهاربين بأموال مصر فى الخارج منذ أن عرفت مصر ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات .. لقد بدأت ملفات اشهر الهاربين على يديه .. توفيق عبد الحى .. وهدى عبد المنعم.

لقد بدأ عثمان أحمد عثمان – المولود فى العريش – حياته العملية بتأسيس شركة مقاولات صغيرة كانت أولى عملياتها بناء جراج .. ثم راحت هذه الشركة التى أطلق عليها «المقاولون العرب» تكبر وتتوسع حتى أصبحت إمبراطورية .. فهى تسيطر على جيش كبير من العاملين فيها أطلق عليه «الجيش الأصفر» .. ثم أنها تجاوزت المقاولات وتمددت بواسطة مؤسسها إلى سيطرة كاملة على مقدرات الحياة الاقتصادية فى مصر خاصة فى عصر الرئيس أنور السادات.. إن الإنجاز الأكبر لعثمان أحمد عثمان هو علاقته بأنور السادات .. وقد بدأت هذه العلاقة وأنور السادات نائب رئيس .. فقد رفض عثمان أحمد عثمان أن يتقاضى منه أكثر من ٨٠ جنيهاً فاتورة إصلاح وترميم وتجديد بيت أنور السادات فى الهرم .. ولكنه رد له التحية بأفضل منها عندما عينه وزيراً للتعمير فى عام ١٩٧٣ .. ثم قويت أواصر هذه العلاقة عندما وصلت إلى حد النسب والمصاهرة .. فقد تزوجت ابنة

أنور السادات من أبن عثمان أحمد عثمان .. فى ذلك الوقت أصبح عثمان أحمد عثمان الرجل القوى فى مصر الذى يعين الوزراء ورؤساء تحرير الصحف ويحدد من يكسب ومن ينمو ومن يخرج من الملعب خاسرا مهزوما منكسرا.

وقد بلغ نفوذ عثمان أحمد عثمان فى ذلك العهد حداً وصل إلى منطقة السخرية التى لا يفتح المصريون نيرانها على أحد إلا بعد أن يكون قد فاض بهم الكيل .. فقد شاعت نكتة تقول: أن المعلم سأل أحد تلاميذه عن مؤسس الإمبراطورية العثمانية؟ .. فسارع التلميذ قائلاً: «عثمان أحمد عثمان يا أفندم!» .. وعلي حد وصف محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب »كان عثمان أحمد عثمان دولة داخل الدولة .. أو دولة فوق الدولة .. وهو ما جعل شركة المقاولون العرب – وهى شركة قطاع عام – تتحول إلى شركة عائلية .. كما أنها تفرعت إلى شركات غير محددة الهوية يمتد نشاطها إلى كافة مجالات الحياة الاقتصادية .. الألمونيوم .. والأخشاب .. استصلاح الأراضى .. إنتاج الأوكسجين .. الصناعات الكهربائية .. السياحة .. الدواجن .. التأمين .. البنوك .. الموكيت .. توظيف الأموال .. وغيرها.

* * * *

وقد خرج من تحت عباءة عثمان أحمد عثمان عشرات من رجال الأعمال الذين لم يكن أغلبهم على درجة مقبولة من التوافق النفسى والاجتماعى والاقتصادى مع المجتمع المصرى .. وقد كان على رأسهم عامل متواضع جاء من بلده المتواضعه فى صعيد مصر هو رشاد عثمان الذى أصبح فيما بعد أكبر تاجر أخشاب فى منطقة الورديان فى الإسكندرية .. وقد بدأ نجم رشاد عثمان فى الصعود عندما دعاه عثمان أحمد عثمان ليصلى الجمعة مع الرئيس فى الإسماعيلية .. وبعدها زار الرئيس الإسكندرية وقال بنفسه لرشاد عثمان: «خللى بالك من الإسكندرية .. يا حاج .. أريد أن تصبح أحسن من بيروت» .. ورد رشاد عثمان بفرح وحماس: «الإسكندرية فى قلبى وفى عينى ياريس» .. واستخدام رشاد عثمان هذا الحوار العابر بينه وبين رئيس الدولة فى تسخير أصحاب النفوذ لتحقيق مكاسبه .. ولكن .. أنتهى به الحال إلى المحكمة .. ودخل السجن .. ثم خرج منها ليمشى بجانب الحائط .. خاصة وأن العصر قد تغير .. ولم يعد له نفس السلطان الذى كان يحظى به على السلطان.

* * * *

ومن تحت عباءة عثمان أحمد عثمان خرج واحد من أوائل الهاربين وأشهرهم .. توفيق عبد الحى .. الطالب «المعجزة» الذى تحول من الثورة إلى الثروة .. ومن التمرد إلى

الفساد .. لقد ظهر توفيق عبد الحى لأول مرة فى والوجود أو حسب رواية محمد حسنين هيكل - فى أعقاب مظاهرات طلاب الجامعة فى فبراير ونوفمبر عام ١٩٦٨ .. كانت هذه المظاهرات تعبيراً عن قلق دفين كان فى أعماق شباب الجامعة بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ .. وقد كان هذا القلق متحفزاً للخروج عند أول مبرر لذلك .. وجاء المبرر بأحكام «الطيران» وهى الأحكام التى صدرت فى حق بعض كبار القادة الذين اعتبروا مسئولين عن الضربة المفاجئة التى لحقت بسلاح الطيران المصرى صباح يوم الهزيمة .. «بدا الكثيرين من شباب الجامعات أن الحكام صدرت بأخف مما كان ينبغى.. وهكذا خرجوا متظاهرين إلى الشوارع .. وفى الحقيقة فإن مظاهراتهم فى تلك الأيام كانت تعبر بالدرجة الأولى عن صدمة الهزيمة فى تلك الأيام وفى ذلك الوقت جرى حوار بين الشباب وبين القيادة شارك فيه جمال عبد الناصر نفسه .. فقد استقبل فى بيته مجموعة من قيادة هؤلاء الطلاب وناقش معهم جوانب الموقف كله .. ثم تطرقت المناقشة إلى رغبتهم فى المشاركة فى الحوار الوطنى .. وذلك عن طريق جريدة أسبوعية يصدرها اتحاد الطلاب تعبر عن أفكار واتجاهات الشباب .. وصدرت الجريدة فعلا باسم «الطلاب» .. وفى أروقة الجريدة ظهر توفيق عبد الحى رغم أنه لم يكن من زعماء الطلبة ولا كان طالبا فى الجامعة أساساً وإنما كان ملحقاً بأحد المعاهد».

ويستطرد هيكل: «إن دور توفيق عبد الحى كان دوراً محدوداً فى الجريدة انحصر فى محاولته أن يكون مندوب إعلانات لها .. وبهذه الصفة سعى إلى شركة «المقاولون العرب» .. يحاول أن يحصل منها على إعلانات للجريدة .. وكان من حسن حظه أن عثمان أحمد عثمان رجل يعرف قيمة الدعاية جيداً .. ويعطيها جزء كبير من اهتمامه وأمواله .. وفى ذلك الوقت كان جمال عبد الناصر قد رحل .. وكان أنور السادات قد جاء .. ولم تكن مجلة «الطلاب» على وفاق معه .. فكانت تنتقد سياساته وتصرفاته .. كما أنها لم تتردد فى الهجوم الصريح على صديقه الجديد عثمان أحمد عثمان.

حاول عثمان أحمد عثمان أن يُسكت الجريدة بإعلانات شركته مستغلا الضائقة المالية التى تعانى منها .. لكن الجريدة واصلت سياستها دون مناورة أو مهادنة .. وبرزت فكرة تبناها على الفور عثمان أحمد عثمان .. أن تخرج إلى مجتمع الشباب جريدة جديدة باسم «صوت الطلاب» تنافس الجريد الأصلية «الطلاب» .. وترد عليها .. وتغرى كتابها بالمال .. وكان رئيس تحريرها هو نفسه مندوب الإعلانات القديم فى جريدة «الطلاب» لدى «المقاولون العرب» .. وقد اختلط الأمر على كثيرين بسبب تشابه الأسماء .. ولم تمر شهور قصيرة حتى اختفت الجريدة الأصلية تحت وطأة الأزمة المالية .. وبقيت الجريدة الـ[illegible] .. الجريدة التقليد وحدها تحت رئاسة الطالب الفاشل توفيق عبد الحى وهى تنعم بسخاء

أشهر مقاول فى مصر .. وللأسف الشديد فإن هذه الجريدة المسمومة كانت هى الجريدة الوحيدة التى تعبر عن شباب الجامعة فى مصر .. وكان من الطبيعى أن تمدح الجريدة فى أنور السادات وفى عثمان أحمد عثمان وتهاجم خصومهما بطريقة فجة كشفتها وفضحتها .. ومن ثم انصرف الناس عنها .. فكان أن أغلقت أبوابها .. لكن بقى توفيق عبد الحى إلى جانب عثمان أحمد عثمان .. بل ازداد قربا منه .. فقد عينه رئيسا لتحرير مجلة كانت تحمل أسم وزارته «التعمير».

* * * *

لم يستمر عثمان أحمد عثمان وزيرا أكثر من ٣ سنوات .. فقد شعر أن علاقته بأنور السادات تعطيه قوة تتجاوز قوته فى الوزارة .. كما أنه لم يحتمل هجوم الصحافة على أموال التعمير التى أُهدرت فى بالوعة الفساد .. ولم يحتمل الأستجوابات البرلمانية التى كانت تدعم ما تقوله الصحافة وتمنحه حصانة .. خرج عثمان أحمد عثمان من الوزارة فى عام ١٩٧٦ وخرج معه توفيق عبد الحى الذى قام بتشجيع منه بإنشاء وكالة للإعلان .. أطلق عليه اسم «أريك» .. سرعان ما تحولت من وكالة إعلان إلى شركات متنوعة النشاط .. وقل لعبت «أريك» دورا مؤلما وصفه رشاد عثمان أمام المحكمة بأنه دور جعل أصحابها يعيشون «على نهب قوت الشعب» .. واستطرد قائلاً: «إن توفيق عبد الحى نصاب .. وشريك لعثمان أحمد عثمان .. وقد رفضت أن أشارك النصابين فى نهب قوت الشعب».

كان لمجموعة شركات «أريك» مجلس إدارة عائلى مكون من توفيق عبد الحى وزوجته وشقيقه وشقيق زوجته .. وتوحشت هذه الشركات عندما ظهر فى الاقتصاد المصرى ما عرف بالتنمية الشعبية .. وفكرة التنمية الشعبية هى فكرة من بنات عثمان أحمد عثمان أوحى بها إلى الرئيس أنور السادات .. وكان الهدف منها توصيل السلع للناس بعيداً عن البيروقراطية بأسعار مناسبة .. ومن خلال منافذ توزيع فى الأحياء والشوراع .. وضرب أنور السادات مثلا بالبيضة وقال إنها تباع بسبعة قروش فى الجمعيات التعاونية ولكنها ستباع بثلاثة قروش فقط فى منافذ التنمية الشعبية .. وفيما بعد وصل سعر البيضة عن طريق التنمية الشعبية إلى ١٠ قروش.

«وهكذا انتقل تركيز مجموعة شركات «أريك» من مجال الإعلان إلى مجال التنمية الشعبية .. وفجأة حصلت هذه الشركات على ١٥٢ منفذا للبيع المباشر للجمهور فى أحياء القاهرة والإسكندرية .. وكانت هذه المنافذ فى الغالب عبارة عن أكشاك أقيمت على الأرصفة خلافاً للقانون» .. ويضيف هيكل: «وقد قصد بها على أى حال أن تكون نموذجا

براقاً لحيوية القطاع الخاص وقدرته على سد احتياجات الناس من الطعام بكفاءة ويسر».

«ثم وقعت الواقعة .. فبعد اغتيال الرئيس أنور السادات أوقفت الجمارك شحنات من الدواجن المجمدة كانت معدة للتوزيع بواسطة منافذ «أريك» .. ثم تبين من تقارير الرقابة الصحية أن هذه الشحنات - وقد سبقتها إلى الأسواق وإلى أمعاء المصريين شحنات أخرى فاسدة .. كان ذلك في نهاية عام ١٩٨١ .. أما صلاحية هذه الشحنات فكانت قد انتهت فى عام ١٩٧٤ .. ولم تعد صالحة للاستهلاك الآدمي .. بل لم تعد صالحة لأن تكون سماداً للتربة .. ثم كشفت التحقيقات أن ١٥ الف طن من هذا النوع من الدواجن (أكثر من ٧ ملايين دجاجة) قد سبق توزيعها على جمهور المستهلكين الذى التهمها - مع الأسف - دون أن يظهر شكواه أو امتعاضه أو غضبه».

وقامت الدنيا ولم تقعد .. وتحولت القضية إلى قضية رأى عام .. ولم يكن هناك حماية سياسة بعد اغتيال أنور السادات .. فكان أن أمرت سلطات التحقيق بالقبض على توفيق عبد الحى .. تمهيداً لمحاكمته .. ولكن .. كان هناك من نبه «الطالب» المعجزة إلى ما يدبر له .. وفى الوقت الذى كان فيه رئيس النيابة المختصة يوقع أمراً بالقبض عليه كان هو على متن طائرة متجهة إلى العاصمة اليونانية أثينا .. ومن أثينا إلى بنما .. حيث اشترى هناك شركة ومزرعة .. لكنه عاد مرة أخرى إلى أثينا .. ربما لقربها .. ربما لأن فيها الكثير من رائحة بلاده .. ثم كشفت التحقيقات أنه حصل من البنوك - قبل سفره - على قروض تصل إلى ٣٥ مليون جنيه نجح فى تحويلها إلى الخارج .. وكان على رأس البنوك التى أقترض منها بنوك كانت خاضعة لعثمان أحمد عثمان هى بنك قناة السويس .. الذى أخذ منه ١١ مليون جنيه .. وبنك المهندس الذى أخذ منه حوالى المليون ونصف المليون .. بخلاف ٦٨١ الف جنيه أخذها من البنك العربى للاستثمار .. والمذهل أنه مول صفقات الدواجن الفاسدة بقرض من الشركة العربية للتجارة الخارجية قيمته ٨٤٧ الف جنيه .. ووجدت مصلحة الضرائب أنه تهرب من ٢١ مليون جنيه كان عليه أن يدفعها لها.

ولم تجد الحكومة - ممثلة فى نائب رئيس الوزراء فكرى مكرم عبيد - تفسيرا لما جرى سوى .. «سوء الحظ» .. فقد قال الرجل: «إن من سوء الحظ أن توفيق عبد الحى استطاع قبل هروبه من البلاد فى ٢٠ فبراير عام ١٩٨٢ أن يخدع أناسا كثيرين» .. ومن سوء الحظ أن شركة «أريك» التى لا يزيد رأسمالها عن ٥ آلاف جنيه تمكنت من تحقيق ٥ ملايين جنيه أرباحا فى أول ميزانية .. ومن سوء الحظ أن هذه الشركة الصغيرة قد خرجت من بطنها شركة أخرى فى بنما تسمى «أكسلانس» باسم توفيق عبد الحى ومعه زوجته واثنان من أولاده.. ومن سوء الحظ أنه أدخل ١٠٥ شحنة دجاج فاسد لم تلاحق

الرقابة الصحية سوى ٧ شحنات منها .. ومن سوء الحظ أن كل القروض التى مُنحت له لم يكن لها ضمانات كافية .. ومن سوء الحظ أننا لم نتعلم الدرس .. وبدلاً من أن نمنح قروضاً بالملايين وبلا ضمانات منحناها بالمليارات وبلا ضمانات كذلك.

****

لم يكن أمام السلطات فى مصر لمواجهة ما فعله توفيق عبد الحى سوى تحويل أوراقه وملفاته إلى المدعى العام الاشتراكى .. وكان المستشار عبد القادر أحمد على .. الذى طالب بمصادرة الأموال وممتلكاته «ليكون عبرة لجامعى المال الحرام» .. ومن سخرية الأقدار أن المستشار عبد القادر أحمد على وضع نفسه فيما بعد فى موضع الشبهات حينما عرض على أشرف السعد شراء مزرعة يملكها بمبلغ ١٠ ملايين جنيه بينما كان سعرها الحقيقى لا يزيد عن ٤ ملايين جنيه .. وكان أشرف السعد وقت الصفقة تحت التحفظ ويخضع للتحقيق فى جهاز المدعى الاشتراكى.

ومن سخرية الأقدار أيضا أن المحامى العام لنيابة الأموال العامة فى قضية توفيق عبد الحى كان المستشار ماهر الجندى .. محافظ الغربية ثم محافظ الجيزة فيما بعد والذى وضع نفسه قبل خروجه من منصبه الأخير فى عام ١٩٩٩ فى موضع شبهات فى قضية شهيرة عرفت بقضية محمد فودة .. وهو واحد من طاقم مكتب وزير الثقافة فاروق حسنى.. وكان محمد فودة قد استغل موقعه وعلاقاته فى تحقيق ثروات مشبوهة .. وكان ماهر الجندى واحد ممن ساعدوه واستفادوا منه.

وكان ماهر الجندى فى التحقيقات التى أشرف عليها فى قضية توفيق عبد الحى قد استبعد فى الاتهامات وزيرين سابقين أثيرت حولهما شبهة التواطؤ .. هما الدكتور وجيه شندى وكان رئيسا لمجلس ردارة بنك الاستثمار العربى الذى قدم تسهيلات إئتمانية بلا ضمانات إلى توفيق عبد الحى .. وبعد أن ترك الدكتور وجيه شندى البنك أصبح وزيراً للسياحة .. والمهندس سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق وكان رئيس لمجلس إدارة بنك المهندس .. أحد البنوك التى قدمت قروضا إلى توفيق عبد الحى دون أن تستردها.

****

لم يطق توفيق عبد الحى البقاء فى بنما .. وشعر بود أكبر وهو يقترب من منطقة البحر المتوسط ..ويستقر فى اليونان .. ولكنه .. لم يستقر طويلا هناك حتى راح يمارس هوايته الشهيرة فى الفساد .. ووجد نفسه متهما فى عدة قضايا تتعلق بذمته المالية ..

فهرب من اليونان إلى ألمانيا .. ولكنه لم يستقر طويلا هناك حتى قبضت عليه الشرطة الألمانية بناء على طلب رسمى من الشرطة اليونانية .. ووجدتها السلطات فى مصر فرصة وطالبت هى الأخرى بتسليمه .. وكان ذلك بعد حوالى ٧ سنوات من هروبه من مصر.. وبالتحديد فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٩.

وبينما كان توفيق عبد الحى تحت التحفظ فى سجن هامبورج كانت النيابة العام تعد مذكرة قانونية بجرائمة التى لم تسقط بالتقادم تميهدا لتسليمه إلى الشرطة المصرية .. وفى المذكرة التى أعدها المستشار محمد البحر (المحامى العام الأول ورئيس المكتب الفنى للنائب العام) وأرسلها المستشار جمال شومان النائب العام فى تلك الأيام إلى نظيره الألمانى: أن توفيق عبد الحى تهرب من ضرائب لم يدفعها بلغت حوالى ٦٣ مليون جنيه مع حساب الغرامات والتعويضات وأنه حكم بحبسه فى قضية التهرب الضريبى لمدة ٥ سنوات وهى قضية لا تسقط بالتقادم قبل ١٠ سنوات.. كما أنه متهم فى قضية أموال عامة (القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ أموال عامة عليا) وهى خاصة بحصولة على تسهيلات ائتمانية بمساعدة موظفى البنوك تبلغ ١٥ مليون دولار .. وهى قضية لا تزال متداولة وصدر فيها قرار ضبط وإحضار للمتهم بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٩ والحكم المتوقع فيها هو الأشغال الشاقة المؤقتة من ٣ - ١٠ سنوات.

وقد أبدى توفيق عبد الحى استعداده للعودة إلى مصر كما نشرت بعض الصحف ولكنه وضع خمسة شروط لذلك وهى: ضمان عدم اعتقاله .. والسماح لمحاميه الألمانى بالحضور وتوفير كافة الضمانات له .. وضمان محاكمته محاكمة عادلة وسليمة .. وضمان عدم التعرض لمصالحه فى الخارج أثناء وجوده فى مصر.

وقد ظهرت هذه الشروط بعد أن نجح دفاع توفيق عبد الحى فى إقناع القضاء الألمانى بأن التهم الموجهه إليه فى مصر قد سقطت بالتقادم.. ولكن توفيق عبد الحى لم يكن يرغب فى العودة بالفعل .. كل ما تفتق عنه ذهنه هو استغلال الضجة الإعلامية التى حاصرته وراح يحاول «تبيض» وجهه مستغلا رغبة الناس فى معرفة ما جرى.

وكان توفيق عبد الحى قد نجح فى شراء جواز سفر لبنانى مسجل فيه إلى جانب صورته بياناته الأساسية .. توفيق عبد الحى سليم أبو العطا .. مولود فى ميت غمر .. وهو غير لبنانى .. لكن مثل هذا الجواز يجب تجديده كل سنة .. كما أنه معظم دول العالم لا تعترف به .. ولكن .. ما يعطيه الفرصة للبقاء فى أى دولة هى الأموال التى هرب بها .. إن معظم دول العالم مستعدة أمام مليون دولار تستثمر فى كشك سجائر أن تفتح ذراعيها لكل من هب ودب .. أما الكلام عن الأموال القذرة فهو كلام لا يسبب سوى الصداع.

كان تفسير توفيق عبد الحى لما جرى له فى مصر هو «الحسد» .. ولم يقل «الحقد» .. الكلمة التى أدخلها الرئيس أنور السادات إلى القاموس السياسى لتبرير الفساد والرد على خصومه .. وأضاف توفيق عبد الحى إلى الحسد إنه كان على وشك أن يصبح وزيراً .. وإن أضاف أنه فشل فى أن يصبح رئيسا لنادى هوليوليدو .. وفشل فى أن يصبح رئيسا لاتحاد رياضة التيكوندو .. وعندما سئل: «وهل مارست رياضة التيكوندو» قال: «وهل مارس المليونير أحمد عبود باشا رياضة كرة القدم عندما اسندوا إليه رئاسة النادى الأهلى قبل الثورة؟».

وعندما سئل عن الملايين التى استولى عليها راح يروى حكايات بعيدة عن الإجابة المباشرة ضرب مثلا بعيداً بتلفيق قضية «حشيش» للدكتور عزيز أحمد فهمى لأنه هاجم مصطفى النحاس الزعيم الوفدى الشهير .. وضرب مثلاً بعيدا أيضاً بالدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس الأسبق الذى طرد من منصبه بسبب خلاف وقع بين زوجته الدكتورة سعاد أبو السعود والسيدة جيهان السادات .. والمقصود .. أن كل ما يتعرض له كان تلفيقا سياسيا .. أو كان على حد قوله نوعا من الاضطهاد السياسى .. وأضاف: «والمشكلة كذلك أننى لخبطت فى كثير من الكلام وأصدرت فى اليونان جريدة اسمها «الحقائق» هاجمت فيها النظام .. وتمكنت من الإفلات من حكم المحاكم فى اليونان بتسليمى إلى مصر لأن وزير الأمن الداخلى هناك «كابسيس» صديقى وزبونى فى المطعم العربى الذى افتتحه فى أثينا .. وفى هذا المطعم كنت أهذى بكلام كثير للفنانين المصريين الذين كانوا يصورون مسلسلات فى اليونان» .. باختصار حاول توفيق عبد الحى تصوير نفسه فى صورة البطل السياسى الذى تطارده قوى الشر فى النظام السياسى .. وهى اللعبة التى بدأ بها فى جريدة «الطلاب».

واستمر توفيق عبد الحى فى تمثيل دور الضحية على صفحات المجلات القومية التى فتحت صفحاتها له .. فلم يتردد فى اتهام المباحث المصرية بتدبير محاولات لخطف ولديه محمد وتامر وأبنته ياسمين .. وزوجته فاتن الأشوح.

وفى بيته فى هامبورج كان توفيق عبد الحى يستقبل ضيوفه العرب والمصريين فى غرفة خاصة مفروشة على الطريقة الشرقية .. ومعدة لتدخين «الشيشة» .. وشرب الشاى الأسود الثقيل .. ومجهزة بأجهزة «كاسيت - استريو» لسماع شريط مدته ساعة ونصف الساعة سجله توفيق عبد الحى بصوته .. ويروى فيه قصة حياته .. وما جرى له .. وهو يقول أنه يرسله لكل من يريد بالبريد السريع على حسابه الخاص .. فهو يتصور أنه يمكن أن يؤثر فى الناس بهذا الشريط كما فعل الأمام الخمينى فى إيران .. حيث أشعل

الثورة ضد الشاه ونجح فى إسقاطه بشرائط الكاسيت التى كان يرسلها من منفاه فى فرنسا إلى أتباعه فى طهران.

فى بداية الشريط .. يقول بصوت متهدج .. «أنا توفيق عبد الحى البرىء .. المظلوم» .. ثم يتحدث عن أمجاده فى التنمية الشعبية .. وفى الحياة السياسية .. ثم يبدأ معزوفة الاضطهاد السياسى .. وتلفيق الاتهامات .. وقد سمع الشريط بعض زواره من الصحفيين مثل ضياء الدين بيبرس .. وعندما أبدى استياءه مما سمع .. عاد توفيق عبد الحى له بنسخة جديدة منقحة ومعدلة ليسأله من جديد رأيه .. ولم يشأ ضياء الدين بيبرس أن يتثاءب بعد خمس دقائق .. على حد قوله.

ولاحظ كل الذين التقوا به فى ألمانيا أن له صداقات وصلات كثيرة .. وكان حريصا على منح ضيوفه من الألمان صناديق السيجار الكوبى الفاخر .. وولاعات «الديبون» الشهيرة .. مع لوحات من أوراق البردى كان لا يتردد فى أن يقول أنها من إنتاج ورش ومصانع عائلته فى ميت غمر .. وكان فى الحقيقة يوصى بشرائها من خان الخليلى.

* * * *

ولم يتوقف توفيق عبد الحى من التجارة فى السياسة .. وعقد الصفقات السرية التى لا يمكن أن تجرى بعيدا عن أعين أجهزة المخابرات .. وقد كشف وائل الأبراشى فى عدد ٣ يناير عام ١٩٩٤ من مجلة روز اليوسف – نقلا عن مصادر ديبلوماسية ليبية – أن توفيق عبد الحى كان وسيطا أساسيا فى صفقة لم تنجح بين ليبيا وروسيا قبل إصدار قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على ليبيا.

كان توفيق عبد الحى يرتبط بصلات وثيقة بالسفير الروسى فى أثينا وهو ما أتاح له أن يدبر لقاءا بينه وبين عدد من المسئولين الليبيين لعقد صفقة شديدة الغرابة .. أن تدفع ليبيا فورا ٥ مليارات و٨٠٠ ألف دولار مقابل استخدام روسيا لحق الفيتو فى مجلس الأمن عند التصويت على قرار مجلس الأمن بفرض مزيدا من العقوبات على ليبيا .. لكن الصفقة فشلت بسبب اشتراط روسيا الدفع مقدما وهو ما أثار مخاوف ليبيا من أن تحصل روسيا على المبلغ وتعتبره جزءا من الديون الليبية على روسيا دون أن تنفذ ما عليها .. وكان كل ما حولته ليبيا إلى روسيا هو ٦٥ مليون جنيه فقط .. وفشلت الصفقة.

وبالتليفون روى توفيق عبد الحى: أن الصفقة جرت مناقشتها فى جنيف .. وكان الوفد الليبى مكون من ٢٠ مسئولا .. وأنه هو الذى دفع ثمن تذاكر السفر وحفلات الغذاء والعشاء التى حضرها أيضاً مسئولون روس كبار.

ورغم أن ليبيا أجرت تحقيقا في الأموال التي أنفقت على الصفقة ووزعت على السماسرة والوسطاء فإن توفيق عبد الحي ينكر أنه تقاضى مقابلا .. بل ويصر على أنه دفع الكثير من جيبه .. ويقول: إنهم في ليبيا أرسلوا له خطاب شكر جاء فيه: «أشكركم على المجهودات التي تبذلونها في سبيل الجماهيرية العظمى وما تحققونه من نجاحات مع استمراركم على المبدأ مهما كانت الصعوبات ومهما وضعت أمامكم من عراقيل .. وأملنا كبير فيكم .. وفي استمرار مجهوداتكم الأخوية لتحقيق الأهداف السامية .. ونعاهدكم باستمرار على التعاون معكم» .. وطلب منه زيارة ليبيا .. ولكن .. ليس في نص الرسالة التي قرأها على محرر روز اليوسف تليفونيا ما يشير من قريب أو من بعيد لهذه الصفقة.

لقد ظل توفيق عبد الحي يلعب نفس الألعاب .. ويمارس نفس الأدوار .. وهو ما سيدفع ثمنه غاليا .. ربما من حياته وحياة أسرته .. فليس اللعب في الخارج مثله في الداخل .. وليس التسيب في الخارج مثله في الداخل .. وفي كثير من الملاحم الكبيرة تنتهي حياة البطل برصاصة.

الفصل السابع

هدى عبد المنعم .. الهروب بجواز سفر الخادمة !

■ وكما خرج توفيق عبد الحى من تحت عباءة عثمان أحمد عثمان خرجت شخصية أخرى هربت إلى أثينا بعد أن عجزت عن البقاء فى فرنسا والولايات المتحدة .. وهى المرأة الحديدية .. أو هدى عبد المنعم .. وقد كان في شرف استقبالها فى العاصمة اليونانية توفيق عبد الحى نفسه .. وأسسا معا فرع جمعية الهاربين بأموال مصر فى أثينا .. وفيما بعد اعترفت هدى عبد المنعم بأن وزيراً سابقاً كان مستشاراً لها ساعدها هو وآخرون على الخروج من مصر.

كانت هدى عبد المنعم – التى ولدت فى ١٩٤٦ فى مدينة الإسماعيلية وهى المدينة التى سيطر عليها عثمان أحمد عثمان طوال حكم أنور السادات – موظفة صغيرة فى شركة «المقاولون العرب» بمرتب لا يزيد كثيراً عن ١٦ جنيه بعد حصولها على دبلوم التجارة فى عام ١٩٦٥ من مدرسة الإسماعيلية التجارية .. ثم اقترب مرتبها من العشرين جنيها فى عام ١٩٧١ .. إلا أنها استطاعت أن تصل إلى القمة خلال فترة وجيزة عندما تزوجت من أحد الأثرياء العرب هو عثمان عبد الله المقريف شقيق محمد المقريف عضو مجلس قيادة الثورة فى ليبيا وهو مقاول وكان صديقا لعثمان أحمد عثمان وقد قتل زوجها فى حادث غامض .. لم تكشف أبعاده بعد .. وفيما بعد تزوجت هدى عبد المنعم زوجها الثانى صلاح الدين مختار وهو ضابط سابق. ولا شك أن بزوغ نجمها الاقتصادى كان بسبب زوجها الأول الذى عاشت وعملت معه خارج مصر حوالى ١٠ سنوات وعندما عادت طفت على سطح الحياة الاقتصادية بشركتين هما الشركة الدولية للإسكان أو «هيديكو مصر» وأسستها فى عام ١٩٨٠ كشركة مساهمة وكان أشقائها وشقيقاتها هم أعضاء مجلس الإدارة .. وشركة «التجمع العربى المصرى للإسكان» والمعروف بشركة «المغتربين» .. وقد أسستها فى عام ١٩٨٥ كشركة توصية بسيطة .. ولم تمر سوى فترة وجيزة من العمل والنشاط حتى وقعت الواقعة.

كان نشاط الشركتين هو بناء المساكن .. لكن لم تتردد صاحبتهما فى استغلال أزمة الإسكان التى كانت فرصة لجيل جديد من الرابحين الذين حققوا الملايين فى ساعات

استغلالا لها .. وقد حدث فى ديسمبر عام ١٩٨٦ أن تقدم المسئولون فى محافظة القاهرة ببلاغ يتهمون فيه شركتى هدى عبد المنعم بتزوير تراخيص البناء الصادرة لهما بزيادة عدد الأدوار وزيادة ارتفاعات المبانى .. ثم كشفت التحقيقات – التى قامت بها ١٢ جهة فى وقت واحد – أنها جمعت فى فترة وجيزة ٤٥٠ مليون جنيه من المواطنين تحت حساب شقق لم تستكمل بعد .. كما أنها باعت الشقة الواحدة لأكثر من مشترى .. وكشفت التحقيقات أنها استغلت علاقتها بالمسئولين لشراء أرض فى حرم مطار القاهرة غير مسموح فيها بالبناء .. وكشفت التحقيقات أنها أخذت من البنوك قروضا وصلت إلى ١٨ مليون جنيه .. ووجهت إليها أيضاً تهمة إصدار شيك بدون رصيد .. لقد وصلت جملة ما حصلت عليه دون وجه حق إلى حوالى ٥٥ مليون جنيه .. فكان أن قررت الهروب إلى الخارج .. وخرجت من القاهرة بطريقة غامضة لم يكشف عنها أحد حتى الآن .. وكان ذلك فى عام ١٩٨٧.

لقد اعترفت هدى عبد المنعم بأن مسئولين سهلوا خروجها – منهم وزير دخلية سابق اصطحبها بنفسه إلى المطار – ليعطوها فرصة لتعويم موقفها وتدبير أوضاعها .. وكشف إبراهيم خليل فى عدد ١٦ ديسمبر عام ١٩٩٦ من مجلة روز اليوسف أنها كانت مسنودة من عدد ليس قليلا من الوزراء .. وقد ذكر الدكتور ماهر مهران وزير السكان الأسبق أنه تعرف عليها عندما جاءت إلى عيادته كمريضة وأجرى لها جراحة ما .. والمعروف انه دكتور فى أمراض النساء .. والمعروف أنها لم تنجب .. وقد سبب لها ذلك كثير من المتاعب الزوجية والنفسية .. وذكر الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان أنه تعرف عليها فى مكتبه الهندسى عندما طلبت بناء عمارة سكنية .. لكنه على حد قوله لم يعجبه أنها تكثر الحديث عن علاقاتها بكبار المسئولين.

وقد خرجت «المرأة الحديدية» من القاهرة إلى باريس وأقامت هناك حوالى ٥ سنوات .. وقد كانت تمتلك فى الشانزليزية – اهم شارع تجارى فى باريس – بوتيكا لبيع الملابس على حد معلومات وائل الأبراشى فى التقرير الذى نشرته له روز اليوسف فى عدد ١٦ ديسمبر عام ١٩٩٦ .. وفى التقرير نفسه أنها فشلت فى نشاطها التجارى فى باريس فباعت الشقة والبوتيك وسافرت إلى الولايات المتحدة وعملت فى السمسرة من خلال تأجير الشقق والمكاتب .. ولكنها عانت من الفشل أيضاً .. فقررت السفر إلى اليونان .. وأسست هناك خمس شركات يعمل فيها ١٧٥٠ عاملاً وتدر دخلا للحكومة اليونانية يصل إلى ١٩ مليون دولار سنويا .. واشهر هذه الشركات .. شركتان .. هما شركة «شيبنج» للشحن والتخليص .. وشركة «نيوجولد» للتجارة

فى تصاريح العمل للأجانب .. وخلال كل هذه السنوات كانت هدى عبد المنعم تعيش وتسافر متنكرة .. وكانت معها خادمتها وزوجة بواب عمارتها صفية محمد على سلام .. ويقال أن هدى عبد المنعم كانت تستخدم اسمها وجواز سفرها .. وقد حدث أن أصيبت صفية سلام بمرض فرض عليها العودة إلى القاهرة .. ولم يترك لها هذا المرض فرصة للعودة إلى أثينا وماتت فى القاهرة .. ويبدو أن هذا الحادث الذى كان نوعا من القضاء والقدر هو الذى أدى إلى كشف هدى عبد المنعم بعد ٩ سنوات من التنكر.

****

كانت هدى عبد المنعم قد تعرضت لحادث سطو على بيتها فقدت خلاله الكثير من الأشياء الثمينة لكن أكثر ما أزعجها هو فقد جواز سفر خادمتها التى تستخدمه .. وعندما أرسلت تطلب بدل فاقد للخادمة الراحلة لم تكن تعرف أن تعليمات جديدة قد صدرت للسفارات المصرية بالتشدد فى استخراج جوازات السفر خشية استخدامها فى عمليات إرهابية .. ومن هذه التعليمات ضرورة إخطار مباحث أمن الدولة بكل طلب جديد .. واكتشفت مباحث أمن الدولة فى القاهرة أن جواز السفر الخاص بخادمة هدى عبد المنعم .. وبدأت عملية تضييق الخناق على المرأة الحديدية .. ونجحت العملية عندما طالبت مصر الشرطة الدولية بتسليمها هدى عبد المنعم .. وقبض عليها فى قصرها فى إحدى ضواحى أثينا ضاحية جريندادا التى توصف بأنها مثل «عش الدبابير» .. حيث قصور الأثرياء والمليونيرات الهاربين .. ولكنها أنكرت أنها هدى عبد المنعم وأكدت على حد قول بعض الروايات الصحفية أنها سيدة أخرى وأنها مسيحية وقدمت ما يفيد بالتبرع بربع مليون دولار للكنيسة اليونانية .. ولكن مدير الانتربول المصرى اللواء سراج الروبى قدم صحيفة الحالة الجنائية وفيها صورة من بصماتها .. وقدم شهادة ميلادها .. وعندما تيقن النائب العام اليونانى أنها هى هدى عبد المنعم أمر بالقبض عليها وحبسها ٢٠ يوما ثم كان أن بدأت المحاكم اليونانية فى نظر طلب تسليمها إلى الشرطة المصرية .. وعرض الأمر على القضاء اليونانى.

وأمام المحكمة ادعت هدى عبد المنعم – حسب التقرير الصحفى الذى نشره مريد صبحى فى الأهرام فى يوم ١١ أكتوبر عام ١٩٩٦ – أنها تعلمت فى الولايات المتحدة وحصلت على ماجستير فى الاقتصاد من هناك .. ولكن المحكمة لاحظت أنها لا تجيد اللغة الإنجليزية .. وادعت أيضاً أنها خرجت من مصر على جواز سفر والدتها منذ كانت طفلة فى الرابعة من عمرها وكان سبب الهروب الخوف من ثورة جمال عبد الناصر ..

وسألتها المحكمة عن اسم طليقها فذكرت أكثر من اسم وهو ما جعل المحكمة تتأكد أنها لا تقول الصدق .. وحكمت المحكمة الابتدائية بتسليمها إلى مصر .. لكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم.

ومن أغرب ما جرى أنه عندما قبض على هدى عبد المنعم علق أحد أصحاب النفوذ الذين تورطوا معها من قبل قائلاً: إن ما يجرى هو عملية استعراض عضلات من وزير الداخلية (وكان وقتها اللواء حسن الألفى) على سيدة ضعيفة فقدت قوتها.

لكن .. من ناحية أخرى .. كان للقضية جانبها الحسن رغم الفشل الظاهر .. وهو أن هدى عبد المنعم شعرت بأنه لا مفر من أن تسدد ما عليها من ديون وقروض .. وهو ما حدث بالفعل .. وأخليت ساحتها .. ورفعت عنها الحراسة .. وأصبح من حقها العودة إلى مصر دون خوف أو قلق .. ففي يوم ١٥ يونيو عام ١٩٩٨ أسدلت محكمة القيم الستار نهائيا على قضية هدى عبد المنعم .. حيث قضت المحكمة برفع الحراسة عن أموالها وأموال شركتها فى مصر وذلك بعد أن تولى جهاز المدعى العام الاشتراكى الأشراف على سداد ما يقرب من ٥٥ مليون جنيه كانت عليها .. وقد كان من حسن حظها أن الأراضى والعقارات التى تركتها قد ارتفعت قيمتها بصورة مجنونة خلال السنوات الطويلة لنظر الدعاوى ضدها .. وهو ما أتاح لها سداد ما عليها .. ثم فاض عن ذلك ١٥ مليون جنيه أصبحت من نصيبها .. وكانت أصولها ساعة هروبها تقل عن ديونها بحوالى ٤ ملايين جنيه.

ولقد تحولت قصة هدى عبد المنعم إلى فيلم سينمائى لعبت بطولته نبيلة عبيد وأخرجه سعيد مرزوق بعنوان «هدى ومعالى الوزير» .. ولم تتردد المرأة الحديدية فى رفع دعوى قضائية ضد الفيلم وصناعه .. وكان ذلك دليلا إضافيا على أنها لا تزال قادرة على القتال .. وقد أكدت بما فعلت أن المرأة فى كثير من الأحيان مثل أعمق البحار .. وأوسعها .. وأخطرها .. وأن المرأة فى كثير من الأحيان لو لفت ضفائرها على عنق الرجال أكثر من اللازم تحولت هذه الضفائر إلى حبل مشنقة.

＊＊＊＊

إن هدى عبد المنعم .. وتوفيق عبد الحى .. ورشاد عثمان .. وغيرهم من مليونيرات آخر زمن قد فتحوا الباب على مصراعيه للمقارنة بين رجال الأعمال الآن .. ورجال الأعمال زمان .. قبل الثورة .. لقد قال ياسين سراج الدين: إن عدد رجال الأعمال قبل الثورة كان قليلا للغاية .. وكان أغناهم لا يملك سوى ١٠ ملايين جنيه .. وقدكان عدد رجال الأعمال

الذين يمتلكون هذا المبلغ ٢٠ رجل أعمال .. أما رجل الأعمال العاديون فقد كان الواحد منهم لا يمتلك أكثر من ربع مليون جنيه .. «والوضع الآن مختلف تماما فعددهم كبير ويملكون ثروات طائلة تقدر لدى البعض بالمليارات وتقدر عند غالبيتهم بما يتراوح ما بين ٥٠ و ٩٠٠ مليون جنيه».

لكن فات ياسين سراج الدين أن الثروة في مصر قبل الثورة لم تكن لرجال الأعمال وإنما كانت لكبار ملاك الأراضي الزراعية .. وفاته أيضاً فروق الأسعار . فالمليون زمان كانت تساوى ٣٠ مليون الآن.. وفى النهاية .. وفى جميع الأحوال كان الشعب المصرى هو الذى يدفع الثمن.

يقول الدكتور عباس حافظ عثمان: لم يكن الإنسان المصرى قبل الثورة يعيش فى رفاهية كما يقولون .. كان دخله الشهرى لا يزيد عن ٤ جنيهات فقط .. وكانت خزانة الدولة لا تتجاوز قيمتها ١٢ مليون جنيه سنويا .. ومن ثم كانت ثروة بعض رجال الأعمال فى ذلك الوقت تقترب مما فى خزانة الدولة .. كذلك فإن الفساد لم يمنع سيطرة رأس المال على الحكم أو على السلطة وأن يتحالفا معاً.

لكن .. وجود رجال أعمال عشوائيين .. مغامرين فى مصر الآن لا يمنع من وجود رجال أعمال لعائلاتهم تاريخ طويل فى البيزنيس.

لقد بدأت مجموعة محمد محمود (أو أم . أم) منذ أكثر من ١٠٠ سنة .. بالتحديد فى عام ١٨٩٥ بورشة لإنتاج الأحذية فى شارع الموسكى .. ثم تحولت إلى شركة محدودة فى عام ١٩٢٠ .. واشترت فى العام نفسه أول محل لبيع الأحذية فى شارع عبد العزيز .. وكان أول محل لبيع الأحذية يمتلكه مصرى .. وكبرت الورشة لتصبح مصنعاً .. وكان المصنع يصدر إنتاجه إلى إيطاليا .. كان يبيع المياه فى حارة السقايين .. وعندما تحولت التجارة فى العهد الناصرى إلى الكتلة الاشتراكية راحوا يصدرون الأحذية إلى الاتحاد السوفيتى .. وعندما بدأت سياسة الانفتاح فى السبعينات تنوع النشاط .. وامتد من الأحذية إلى الأثاث وتجارة السيارات الفاخرة .. مثل الجاجوار .. واصبحوا يمتلكون ١٨ شركة إلى جانب حصة كبيرة فى البنك المصرى الخليجى.

وبدأت مجموعة «الرشيدى الميزان» فى عام ١٨٩٠ وبدأت نشاطها بالصناعات الغذائية وظلت كذلك حتى اندمجت فى شركة «بست فوود» الأمريكية .. وبمقتضى هذه الصفقة اشترت الشركة الأمريكية ٥١ ٪ بحوالى ٦٦ مليون جنيه.

ومن العائلات العريقة فى البيزنيس عائلة محمد رشيد السكندرية .. وهى تعمل فى مجالات متنوعة أبرزها المواد الغذائية .. ولكنها اشتهرت منذ الستينات برعاية الفنون

التشكيلية .. وتقتني هذه العائلة الآن حوالى ١٥٠٠ قطعة فنية منها لوحات للشقيقين ادهم وسيف وانلي.

ومنذ عام ١٩٦٦ تخصصت عائلة محمد زهران فى تصنيع الألومنيوم .. وقد تحول المصنع الصغير إلى إمبراطورية واسعة فى حى سموحة .. ساهم فى دعمها الأب .. وأبنائه الأربعة ممدوح وعلاء وحمادة وسامح .. ولكل منهم نشاطه الخاص.

ومن العائلات العريقة فى البيزنيس أيضاً عائلة شتا التى يرأسها حاليا المهندس محمد عبد المحسن شتا الذى تخرج فى كلية الهندسة فى عام ١٩٦٢ .. وكان والده من أكبر منتجى ومصدرى المنسوجات قبل الثورة .. وكان يملك ويدير مجموعة من المصانع والوكالات التجارية فى حى الحسين .. وخضعت كلها للتأميم عام ١٩٦١ .. وتحولت فيما بعد إلى الشركة الأهلية للمنسوجات .. وفيما بعد أيضا أسس محمد شتا فى عام ١٩٧٥ شركته الخاصة: «إنكوم» سرعان ما تحولت إلى مجموعة شركات متنوعة النشاط.

كما أن هناك جيل جديد من رجال الأعمال نزلوا إلى عالم البيزنيس فى مصر بشروط وقواعد محترمة للعبة .. إن محمد فريد خميس فى صناعة السجاد .. وهانى رزق فى صناعة السلع الغذائية .. ورؤوف غبور فى صناعة السيارات .. ومحمد أبو العينين فى صناعة الملابس الجاهزة هى نماذج جيدة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

* * * *

وتبقى المشكلة الأساسية وهى تحديد من هو رجل الأعمال .. لقد احترنا فى الستينات فى تعريف العامل والفلاح، لكن حيرة الستينات لا تقارن بحيرة السبعينات والثمانينات والتسعينات فى تعريف من هو رجل الأعمال .. وقد دخلنا الألفية الثالثة دون أن نصل إلى هذا التعريف .. وهو ما جعل رؤوف غبور يكتب تعليقا فى جريدة الأهرام (فى ١٩ يناير عام ألفين) بعنوان: كله عند المصريين رجل أعمال .. وبالتفصيل قال رؤوف غبور:

«زمان كان أمنية أى طفل أن يصبح طبيبا أو مهندساً أو ضابطاً .. أما اليوم فإذا سألت طفلاً : تحب تشتغل إيه لما تكبر؟ .. فغالبا ما يكون الجواب: رجل أعمال .. وفى الغرب يعرف رجل الأعمال بالشخص القادر على تحويل الأحلام الكبير إلى مشروعات ناجحة ونافعة للمجتمع بفضل كفاءته فى الإدارة والعمل ومجهوده الضخم وسمعته الطيبة كما أنه لا يغفل دوره الاجتماعى المتمثل فى بناء معاهد العلم والأبحاث والمستشفيات والملاجىء..

«ونذكر هنا مثال بيل جيتس مؤسس شركة «ميكروسوفت» .. أغنى رجل فى العالم والذى أوصى بالتبرع بكل ثروته (١٠٠ مليار دولار) للأعمال الخيرية .. وبالتالى يحظى رجل الأعمال فى المجتمعات المتقدمة بالمكانة التى تليق بحملة مشاعل التقدم والتطور فى هذه الدول..

«أما عندنا فإن وسائل الإعلام تتبارى فى تقديم رجال الأعمال فى إطار مختلف تماما فيصور رجل الأعمال فى الإذاعة والتليفزيون والسينما كشخص منحرف يسعى إلى الربح من خلال الرشوة والسرقة والنصب والاحتيال .. يجلس نهاراً إلى حمامات السباحة وحوله الفتيات الجميلات بالبكينى ويسهر مساءاً بالملاهى الليلة لا يفارقه السيجار وكأس الخمر .. أما الصحافة فتنسب أى انحراف إلى مجتمع رجال الأعمال بحثا عن العناوين المثيرة الجذابة للقارىء .. مثل: رجل أعمال يستولى على صفقة لحم بنصف مليون جنيه (وهو جزار وليس رجل أعمال) .. أو مثل: رجل أعمال يشم الهيروين فى سيارته بالمقطم (ويتضح أنه خردواتى) .. أو مثل رجل أعمال يغتصب طفلة .. والأمثلة كثيرة لا تخلو منها صفحات الحوادث بالصحف المختلفة يوميا..

«هل تقصد وسائل الإعلام أن تحط من قدر المهنة التى يتمنى شبابنا الامتهان بها .. وكأنها تقول: إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحا فعليك أن تسرق وتنصب وترشو وتتجر فى المخدرات .. أو لم تجد وسائل الإعلام مثالا واحدا مشرفا لرجل أعمال حقيقى ومحترم تتحدث عنه لإيجاد قدوة صالحة لشبابنا؟..

«وفى مقام البحث عن جذور هذه الظاهرة يتضح أن هناك أسبابا اقتصادية واجتماعية وثقافية وتاريخية لها سيرد ذكرها فيما بعد .. ففى ظل الاقتصاد الموجه الذى استمر فى بلادنا قرابة الثلاثين عاماً كانت مقومات النجاح مختلفة تماماً عنها اليوم ونتج عن ذلك تحول الثروة إلى أيدى الفئات التالية:

(١) بعض المغامرين الذين أحسنوا استغلال الثغرات القانونية وعيوب النظام الاقتصادى والاجتماعى لتكوين الثروات الضخمة (تجار العملة وتجار السوق السوداء والمهربين).

(٢) بعض كبار موظفى الحكومة والقطاع العام المنحرفين الذى استغلوا نفوذهم لتحقيق كسب غير مشروع.

(٣) أصحاب وكالات الشركات الأجنبية المتعاملة مع الحكومة والقطاع الخاص الذين كونوا ثروات ضخمة من العمولات.

«ويشترك هؤلاء جميعاً فى أنهم لم يسددوا الضرائب عن تلك الأموال كما أنهم لم يستثمروا فى بلادهم بسبب القلق الدائم لديهم نتيجة علمهم بعدم مشروعية ثرواتهم .. كما أن معظمهم فقراء من الداخل وهو ما دفعهم إلى اللجوء إلى المظهرية إلى درجة الإسفاف لتغطية محدودية إمكاناتهم الشخصية أو مستواهم العلمى الثقافى الضحل أو ما قد يعرفه العامة عن مصادر ثرواتهم.

«ويجدر الإشارة إلى أنه فى ظل السوق الحرة والاقتصاد المفتوح تعود الأمور إلى نصابها وبالفعل بدأت تظهر بعض الأمثلة المشرفة من رجال الأعمال .. ناجحين قائمين بمسئوليتهم الاقتصادية والاجتماعية..

والسؤال المهم بعد ذلك هو: أين تقف جمعيات رجال الأعمال من هذه الإهانات المستمرة التى تلحق بمجتمعها؟ .. وإلى متى تلك السلبية المتناهية حيال هذه الظاهرة ؟ .. وأخيرا هل من المستغرب فى زمن يلقب فيه السباك والميكانيكى والسمكرى بالباشمهندس .. وتجار المخدرات بالباشا .. وراقصة المواخير بالفنانة .. أن يقال على أى شخص انه رجل أعمال .. وربما تكون المشكلة فى إعادة صياغة المثل القائل «كله عند العرب صابون» ليصبح «كله عند المصريين رجل أعمال».

وربما كنا نتفق كثيرا مع رؤوف غبور فيما قاله .. لكن مسلسل الهروب الذى بدأه البعض ممن يعتبرهم هم شخصيا رجال أعمال جعل مساحة الاختلاف معه تزيد .. بل أنه هو شخصيا تراجع عن بعض مما قال حينما ذكر فى مجلة «المصور» فيما بعد: أن رجال الأعمال فى مصر ثلاثة أصناف .. الصنف الأول وهو حوالى ٢٠٪ بلا مشاكل .. والصنف الثانى بنسبة ٧٥٪ متعثر ربما لأنه اقتحم مجالا لا يفهم فيه أو توسع فى استثماراته دون حساب دقيق .. أما الصنف الثالث فهو ما يمكن وصفه بالحرامية .. وهذا الصنف فى حدود ٢٪.

وبصريح العبارة يقول خالد أبو إسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية التى تضم ثلاثة ملايين ونصف المليون تاجر: «من اقترض من بنك وهرب ليس رجل أعمال بل حرامى». وبعد هذا الرأى القاطع لا نضيف.

الفصل الثامن

رامى لكح.. اللغز الذى حير الجميع

■ لم يتردد البعض فى الربط بين قصة صعود وهبوط رجل الأعمال الشهير رامى لكح وقصة السفينة «تايتنك».

إن السفينة «تايتنك» التى غرقت فى بداية القرن العشرين كانت سفينة معجزة .. تفاخر صانعوها وبحارتها بأنها قادرة على تحمل كل المصاعب والمصادفات مهما كانت .. لكن بمجرد أن إصتدمت بجبل جليد حتى أنهارت .. ولم يمر عليها كثير من الوقت حتى غرقت .. واستقرت فى قاع المحيط .. كانت سرعة النهاية لا تتناسب ابداً مع ما صاحبها من دعاية وغزل وسباحة فى الخيال.

إن هذا البعض يعتقد ان ما جرى للسفينة «تايتنك» جرى لأشهر رجال الأعمال فى جيله رامى لكح .. إن أحداً خارج سوق الأجهزة الطبية الذى برع فيها لم يكن يعرفه حتى عام ١٩٩٧ .. أى قبل ٣ سنوات فقط من تدهوره وتعثره وخروجه بعيدا عن الوطن .. ولكن عندما عرفه الناس بدا مكتمل الضوء .. جاذبا له .. مؤثراً فيه .. بدا وكأنه معجزة اقتصادية .. أو كأنه عبقرية متفجرة صاعدة مسيطرة قابضة فى عالم البيزنيس.

وقد تبدو العلاقة بين رامى لكح والسفينة «تايتنك» مغرية فى التشبيه .. ولكن .. فى الحقيقة كان لرجوع رامى لكح إلى القاهرة وتحديه لقدره ومشاكله ما يجعل التشبيه متعجلا .. متسرعا .. كان من الممكن أن يكون التشبيه صارخا لولا رجوعه وإصراره على أن يطفو من جديد على وجه الماء.

كان رامى لكح يوم ظهر على سطح الحياة العامة فى مصر وقتها لا يزال صغيرا بالنسبة لما قيل عن أعماله .. كان عمره لا يزيد عن ٣٥ سنة عندما ظهر على سطح المجتمع كواحد من نجومه الجدد .. وفى الوقت نفسه كان يسيطر على سوق الأجهزة الطبية .. ويحتكر أكبر توكيلاتها فى الشرق الأوسط .. بل أن المساحة الجغرافية لبعض التوكيلات مثل توكيل «توشيبا» كانت تتسع لتشمل بعض الدول العربية مثل لبنان والسعودية والكويت وبعض الدول الأسيوية والأفريقية.. وبعض دول الشرق الأوسط .. مثل تركيا

.. وما أثار الانتباه إليه هو أنه ربما كان أول رجل أعمال نسمع عنه بهذا الصخب ويأتى من سوق الأجهزة الطبية .. لم يأت من عالم البيزنيس التقليدى .. المقاولات .. الفنادق والقرى السياحية .. تجارة المواد الغذائية .. صناعة السيارات والعطور والسجاد .. مثلا.

وساعد على ظهوره المفاجىء القوى أن وزارة الصحة قامت بإعادة تجديد عدد كبير من مستشفياتها التى تآكلت وخرجت بعيدا عن الزمن وعجزت عن منافسة المستشفيات الخاصة .. إلى جانب بناء عدد آخر من المستشفيات الجديدة فى أماكن كانت محرومة من الخدمات الطبية مثل شرم الشيخ ومدن عديدة فى الصعيد .. وكانت الميزانية المرصودة للتحديث والتجهيز تقدر بالمليارات وهو ما لم يحدث منذ سنوات طويلة .. كان فيها وزراء الصحة يذهبون كما يأتون .. وفى هذه العمليات كانت نسب الربح مرتفعة .. لا تقل عن ٢٥٪ فى بعض الأحيان.

كانت سياسة وزير الصحة الجديد - الذى قام بهذا الانقلاب - الدكتور إسماعيل سلام هى أن العمل فى تجديد وتحديث المستشفيات الحكومية يجب أن يتم بأسلوب «تسليم المفتاح» .. وهو أسلوب أخذت به الشركة الفرنسية التى بنت مستشفى «عين شمس» التخصصى .. وتعلمه رامى لكح منها من خلال تعامله معها .. فقد كان أحد الموردين لها من الباطن .. وحسب هذه السياسة فإنه لابد من وجود مقاول عام يتسلم المستشفى.. تجرى من خلاله كافة عمليات البناء والترميم والتوريد والتجهيز .. بحيث لا تتورط الوزارة فى التفاصيل الصغيرة .. وتتسلم المستشفى على المفتاح فى النهاية .. وكان أول اقتحام لرامى لكح فى مجال «تسليم المفتاح» هو مستشفى أبو الريش للأطفال فقد اشترك مع صاحب شركة مقاولات هو المهندس سليمان عامر فى «تسليم المفتاح» .. سليمان عامر بخبرة المقاولات .. ورامى لكح بخبرة الأجهزة الطبية .. ثم تكررت التجربة الناجحة فى مسشفيات أخرى داخل مصر وخارجها.

وقد أتاحت هذه السياسة لرامى لكح أن يحصل على نسبة كبيرة من أعمال وزارة الصحة .. وسهل له الفوز فى المناقصات أن شركته الرئيسية «ميد كيب» لديها عدد كبير من توكيلات الأجهزة الطبية .. كما أنها من أقدم الشركات فى هذا السوق .. وهو ما منحها فرصة التقدم إلى المناقصات بأسعار مناسبة .. فهى لو لم تحقق ربحا فى العملية ككل حققت على الأقل ربحا فى بيع الأجهزة الطبية .. وفى الوقت نفسه حافظت على توكيلاتها .. وساعد على ذلك أيضا أن رامى لكح شابا .. يقدر على متابعة كل التفاصيل

بنفسه .. ويقدر على البقاء فى أى ظروف مهما كانت .. كما أن حماسه وسرعة إنجازه كانا مثار انتباه لكل من عرفوه فى تلك الفترة التى كان فيها لا يزال فى الظل.

ويروى أصدقائه أنه عندما كان يتعاقد مع القطاع الخاص على بيع جهاز طبى من أجهزته كان يجلس على الرصيف قبل الموعد المحدد بساعة .. ويروى أحد أصدقائه أنه أطلق لحيته وترك كل ما وراءه وما أمامه وبقى ساهرا الليل والنهار حين كان ينفذ بناء مستشفى شرم الشيخ .. وهى سبب شهرته .. ولم يكن مترددا وهو يبنيها على مستوى راق من الدقة الهندسية والروعة المعمارية حتى لو تسببت فى خسارة له .. فهذه الخسارة مع الدعاية التى حظى بها - فى صور الصفحات الأولى ونشرات الأخبار التلفزيونية ورئيس الدولة يفتتحها - ستجلب عليه مشروعات أخرى مشابهة يعوض فيها خسارته ويحقق ربحا كبيراً.

وقد أغرته عمليات «تسليم المفتاح» بأن يفكر فى تكوين شركات تدخل فى الأعمال المختلفة التى تسبق تسليم المفتاح .. مقاولات البناء .. الألمونيوم .. الحوائط الجاهزة .. الديكور .. ثم أغراه وجوده فى شرم الشيخ بأن يفكر فى توسيع نشاطه التجارى ليشمل بناء الفنادق والقرى السياحية .. لتشغيل شركة المقاولات التى كونها لبناء وترميم المستشفيات .. ثم أغراه النشاط السياحى بالتفكير فى شركة للطيران هى الشركة التى عُرفت فيما بعد بشركة «ميد وست» .. وقد كان أول من فكر فى احتكارالمطربين بعقود تتجاوز الغناء إلى السنيما واستخدام اسم المطرب وصورته فى العطور والإعلانات وغيرها على الطريقة الغربية .. وكان العقد الأول مع عمرو دياب .. ولكن العقد لم ينفذ لأسباب تتعلق بالنزاع بين الطرفين .. وهو نزاع وصل إلى النائب العام .. وكاد أن يتطور إلى ما هو أكثر لولا تدخل مجلة روز اليوسف فى صيف عام ١٩٩٧ للتوفيق بينهما .. وقد عادت العلاقة بينهما إلى مجراها الطبيعى.

ثم لم يتردد فى بناء مصنعا ينتج خام الحديد «البليت» فى مدينة العاشر من رمضان باعه فيما بعد بمبلغ ٣٣٠ مليون جنيه إلى عبد الوهاب قوطة .. وهو أسم شهير فى سوق الحديد وعضو مجلس الشعب عن بورسعيد .. نتيجة رغبة من المستثمرين الأجانب المساهمين فى مجموعة شركات لكح باعتبار أن صناعة الحديد صناعة تتسم بأخطار كبيرة.

ثم لم يتردد فى التفكيرفى بناء مدينة سكنية جديدة على أطراف حى مصر الجديدة .. الحى الذى ولد وتربى وكبر فيه هو وأسرته .. كان ينوى تسميتها بنيو هليوبوليس ..

وقد اشترى صورا لمصر الجديدة كما بناها البارون «أمبان» وصور فيلما عنها ليستخدمه في مشروعه الجديد .. وقد رسم التصميمات .. وحصل على قطعة الأرض اللازمة من وزارة الإسكان والتعمير .. والأهم أنه استضاف في بيته في مصر الجديدة وفي بيته في العجمي بالإسكندرية حفيد البارون «أمبان» - الرجل الذي بنى حي مصر الجديدة - وزوجته الأفريقية السمراء وراح يدفع به إلى الصحف ليتحدث إليها .. في محاولة ذكية من رامي لكح للدعاية المكثفة غير المباشرة للمشروع.

ولم يتردد في التفكير في إنشاء شبكة من محلات الفول والطعمية على مستوى الجمهورية .. أختار لها اسم «بلدي» لينافس المحلات الصغيرة بأكبر حلم من أحلامه التي لم تتحقق.. وقد تعرض رامي لكح إلى هجوم من بعض الأقلام الصحفية التي طالبته بأن يترك الفول والطعمية «للغلابة».

وهكذا بدأ نشاطه يتوسع ويتشعب ويتعقد أيضاً .. ويتجاوز حدود الواقع .. وحدود إمكانياته الشخصية والمالية .. وفي اللحظة التي لم يعد أحد يفرق بين الوهم والحقيقة في مشروعاته وأفكاره لاحت في الأفق علامات القلق والاضطراب .. لاحت في الأفق المشاكل والعثرات.

* * * *

أما البداية فهي أصل عائلته .. إن عائلة لكح - التي كان من الصعب نطق اسمها - هي عائلة لبنانية .. من زحلة .. وقد هاجر جده لأمه وجده لأبيه من هناك إلى مصر قبل اكثر من ١٠٠ سنة .. يقول هو أنهما هاجرا قبل حوالي ٤٠٠ سنة .. وقد ولد رامي لكح في حي الظاهر عام ١٩٦٣ وهي الدائرة الانتخابية التي رشح نفسه فيها فيما بعد لمجلس الشعب .. وقد كان جده لأبيه تاجر ماس ودخل في مصنع أخشاب .. وهو مسيحي كاثوليكي ..مثل غالبية «الشوام» الذين هاجروا إلى مصر في نهاية القرن التاسع عشر .. ولعبوا دورا في التجارة والصحافة .. أما جده لأمه فقد سارع بامتلاك بعض العقارات ودور السينما في مصر الجديدة .. ولا يزال المربع السكني بما فيه من محلات تجارية ودار سينما بالاس - أمام نادي هليوبوليس - ملكا لأمه ولأشقائها وشقيقاتها وورثتهم .. وكان من الصعب التصرف في هذه الثروة العقارية لأسباب مختلفة .. وكانت هناك دور سينما أخرى في القاهرة والإسكندرية.

كان رامى وهو طفل صغير يسعد كثيرا بدخول السينما التى يملكها جده لأمه مجانا .. وكان ذلك يسعد شقيقه الأصغر ميشيل.. وكانا يشعرهما بالتميز دعوة زملائهما فى مدرسة الجيزويت إلى مشاهدة الأفلام التى تعرضها السينما بلا مقابل .. كان هو وأصحابه يشاهدون الفيلم الواحد أكثر من مرة .. وفيما بعد كانت إحدى نقاط ضعف رامى انجذابه للضوء الذى يحظى به نجوم السينما .. ودخوله فى علاقات من نوع ليس مريحا فى الوسط الفنى .. وهى علاقات أثرت على حياته العائلية قليلاً .. وعلى صورته العامة كثيرا .. وقد أوحت الفنانة إلهام شاهين إلى بعض الصحف فى عام ١٩٩٧ بأنه تقدم لخطبتها .. وكانت تحلم بقصر تملكه فى شارع العروبة بمصر الجديدة ليكون عش الزوجية .. وهو القصر الذى اشتراه من أحد الأمراء السعوديين .. بخلاف القصر الذى كان يعيش فيه رامى لكح نفسه فى المنطقة نفسها والذى اشتراه من رجل الأعمال الليبى يحيى عمر .. ويقال أن هذا القصر كان مجهزا بنفق هروب تحت الأرض ويوصل إلى طريق المطار فى حالة مهاجمة القصر أو حصاره .. ويقال أنه كان مجهزا بغرف تسجيلات موصلة بأسلاك تجرى فى حوائط عدد من حجراته .. ولا أحد يعرف ما إذا كان ذلك حقيقة أم نميمة؟.. ولا أحد يعرف كيف كانت إلهام شاهين تتخيل كيف ستتزوج منه وهو مسيحى.. هل كان سيشهر إسلامه؟ .. أم أن الزواج كان سيكون زواجا مدنيا فى فرنسا تهاجر بعده من مصر وتعتزل الفن فور وقوعه؟ .. على كل حال كانت هذه القصة التى تناولتها الصحف بإفراط مصدر إزعاج له فيما بعد .. وقد كنت على وشك أن أنسى هذه القصة لولا أن مجلة «الكواكب» أحيتها عندما تردد فى الصحف أنه هرب إلى الخارج .. وتساءلت المجلة فى عنوان واضح: «هل تعود إلهام شاهين إلى رامى لكح؟» .. على أن أخطر ما جرى هو أنه عندما أصبح حديث الصحافة والناس .. لم يتردد الجميع فى التفتيش فى دفاتره الجديدة والقديمة .. فى دفاتره العامة والخاصة .. وهذه قاعدة لا يمكن الفرار منها .. كلما اقتربت من الضوء كلما كان من السهل أن تحترق به.

وربما كان اندفاع رامى لكح إلى عالم الضوء والشهرة سببه أنه لم يعش أيام شبابه الأولى كما يحدث عادة لمن هم فى سنه .. فقد توفى والده قبل أن يُنهى تعليمه .. وكان عليه وعمره ٢١ سنة أن يدير شركات والده .. كان عيه أن يتحمل المسئولية مبكراً وأن يتنازل عن أبسط الأشياء التى كان يهواها .. السباحة والرجبى .. ولم تعد له فيما بعد هواية فى الحياة خارج البيزنيس سوى البحث عن أطباق شهية من الطعام .. وكان وزنه فى تلك الأيام يقل ٤٠ كيلو جرام عما انتهى إليه مؤخراً .. وإن فقد بعض منها وهو فى

الخارج يدير أزمته الأخيرة .. وكان عليه أن يتحمل أيضاً فشله فى تجربة الحب الأولى التى عاشها على حد قوله لمجلة «الشباب» .. وضاعف من قسوة التجربة أنه بطبعه يميل إلى الوحدة .. ولا يعرف كيف يمد بسرعة جسور الحوار مع الآخرين .. ولعل هذا هو ما جعله يحاول تعلم العزف على البيانو بمفرده .. ودون استعانه بأحد .. كما أنه رغبة منه فى الحوار بينه وبين الشخصيات اللامعة المختلفة التى كان يقابلها لم يكن يملك سوى إغراء هذه الشخصيات بالدخول معه فى البيزنيس المناسب لها .. وفى غالبية الأحوال كان الكلام مثل كلام الليل ما أن تظهرعليه الشمس حتى يتبخر ويسيح .. وهو ما جعل معظم من يعرفونه لا يصدقون كثيرا مما يقول.

وكثيراً ما كان رامى لكح يردد المقولات المعتادة عن أهمية مدرسة الحياة التى تعلمنا ما لا تعلمه مدرسة فى وزارة التعليم .. وقد روى إلى مجلة «الشباب» التى وصفته بأنه أغنى شاب فى مصر أنه تهور ذات مرة وكتب بيانات استعارة أرسلتها له مؤسسة نيجيرية ليهاجر إليها ويحصل على ٨٦ مليون دولار .. وصدق رامى لكح العرض .. وحصل على التأشيرة المناسبة وسافر إلى نيجيريا .. لكنه كاد أن يفقد حياته هناك.. فى مغامر لم يكن من الصعب اكتشاف أنها عملية نصب .. ولو كانت هذه القصة حقيقة فهى تكشف رغبته فى المغامرة والنجاح السريع .. ولو كانت من بنات أفكاره فهى تكشف قدرته على ممارسة الخيال بخصوبة عالية.

توفى والده فى عام ١٩٨٥ .. وسارعت ذئاب السوق لنهش توكيلات الشركة التى اسسها وكان يديرها .. ولم تجد الأم مفرا من دفع ابنها الأكبر ليحتل موقع أبيه .. وليحافظ على التوكيلات التى حصل عليها منذ الستينات .. والمؤكد أن الشاب الذى لم يكن قد وصل إلى منتصف العشرينات نجح فى أن يحافظ على ما تركه والده .. بل راح يتوسع فيه ويدعمه ويقويه .. وساعده على ذلك أنه استعان بأقرب الأصدقاء إليه .. وعلى رأسهم رامى أودا باشا ومحمد خضر وكريم ندا وغيرهم وهؤلاء زملاء وأصدقاء من أيام مدرسة الجيزويت .. وفيما بعد عملوا معه وشاركوه العمل والنجاح والمتاعب .. وفى الوقت نفسه لم يتردد رامى لكح فى أن يتزوج ويكون له أسرة تساعده على الاستقرار .. لقد عاش رامى لكح حياة تقليدية صارمة .. فقد تحمل مسئولية شركة والده .. ثم تحمل مسئولية أسرته الصغيرة .. وأغلب الظن أن ذلك جعله فيما بعد يميل إلى الحياة المترفة التى لا تخلو من المتعة بأشكال مختلفة .. وهو ما وضعه هدفا لشائعات مثيرة فى كثير من الأحيان.

وحسب مقاله لمجلة «الشباب» - عدد مارس ١٩٩٩ - فإنه عندما تسلم الشركة بعد وفاة والده كان عدد العاملين فيها ٣٥٠ شخصا .. وأن هذا العدد قد ارتفع ليصل إلى ٧ آلاف شخصياً ثابتا وحوالى ١١ ألف يعملون بصفة مؤقتة حسب ظروف المشروعات المختلفة .. لكنه فى إعلانات مبايعة رئيس الجمهورية الأخيرة ذكر أن عدد العاملين فى شركته ٤ آلاف عامل وموظف .. وأغلب الظن أن هذا الرقم هو الرقم الصحيح.

وساعد رامى لكح على النجاح والنمو أن القطاع الخاص بدأ فى بناء المستشفيات وتطوير العيادات الخاصة .. وعلى سبيل المثال لم يكن فى مصر سوى ٧ أجهزة للأشعة المقطعية .. ستة فى القاهرة .. وواحد فى الإسكندرية .. وقد عمل على أن يقدمه إلى بعض العيادات الخاصة فى المدن الكبرى بالمحافظات .. وبالتقسيط .. وبدأ ذلك فى مدينة المنصورة .. واكتسب سمعة طيبة سهلت نموه .. وفى أقل من سنتين كان قد باع ٥٠ جهاز أشعة مقطعية بسعر الجهاز ٨٠٠ ألف جنيه .. وعدد مشابه من أجهزة الرنين المغناطيسى وقسطرة القلب .. بأسعار كانت أعلى .. وحسب ما صرح به وصل حجم عمله مع القطاع الخاص فى عام ١٩٨٩ إلى ٧٠ مليون جنيه راحت الشركات الأجنبية التى يتعامل معها وبيبيع أجهزتها الطبية تمنحه الوكاله فى دول عربية أخرى .. وزادت الثقة فيه بعد أن بدأ العمل مع وزارة الصحة .. قام على حد قوله بإعادة تجديد ٢٠٠ مستشفى بطريقة تسليم المفتاح .. وقفز حجم أعماله إلى ٥٠٠ مليون جنيه .. وبدأت هذه الثروة الضخمة تغرى صاحبها بمزيد من اللعب خارج قطاع الأجهزة الطبية .. كما أنها راحت تضغط عليه ليصبح شخصية شهيرة فى المجتمع.

* * * *

بداية من منتصف التسعينات كان رامى لكح مشدوداً للظهور الاجتماعى .. وقد كان من سوء حظه أن اسمه عندما تردد فى البداية اقترن بما وصف بتجاوزات فى مناقصات وزارة الصحة .. وقد بدأ الحملة عليه وعلى وزير الصحة النائب الوفدى الشاب أيمن نور .. وفميا بعد أصبح أيمن نور من أقرب الأصدقاء إليه .. وعندما أشيع أول مرة - فى مايو عام ألفين - أنه هرب سربت بعض الصحف ما يفيد إلى أن أيمن نور سافر إلى لندن والتقى به فى فندق هيلتون هناك وحاول إقناعه بالعودة .. وأغلب الظن أن أيمن نور هو الذى اقنعه بالتفكير فى ترشيح نفسه فى مجلس الشعب عن دائرة الظاهر التى يسيطر عليها منذ فترة طويلة الدكتور عبد الأحد جمال الدين .. وقد نزل رامى لكح أرض المعركة

مبكراً وراح ينفق مبالغ سخية أفزعت دوائر الحزب الوطني – ويعتقد البعض أن رغبته في دخول البرلمان هي التي تسببت في مشاكله الأخيرة.. وهو ما قاله رامي لكح بنفسه في أكثر من تصريح صحفي .. وإن قال في تصريح صحفي آخر: «إن الجمع بين البيزنيس والسياسة كالجمع بين «زوجتين» .. «عملية صعبة جداً» .. وأضاف إنني أفضل أن أكون متفرغاً لمجال واحد محدد .. فصاحب بالين كاذب .. إما السياسة وإما الاقتصاد .. وقد قررت أن أخوض الانتخابات أن أتنازل عن إدارة مجموعة شركاتي .. في نيتي عقد جمعية عامة وتقديم استقالتي لأتفرغ للبرلمان والعمل السياسي» .. ولكن ما حدث هو أن الرياح لم تأت بما تشتهي سفينته.

لكن الدوي الأكبر الذي اقترن باسم رامي لكح في بداية ظهوره على سطح الحياة الاجتماعية في مصر كان ما تردد عن علاقته بإلهام شاهين .. وزاد الطين بلة .. أن إلهام شاهين كشفت في ذلك الوقت عن سر كانت تخفيه وهو أنها كانت متزوجة من رجل أعمال لبناني ثري وشهير هو عزت قدورة .. واتهمته بأنه دبر محاولة لتشويها بماء النار .. وعندما واجهتها الصحافة بالملايين التي أخذتها من المليونير اللبناني قالت عبارة هزت صورتها أمام الناس هي: إن من يريد أن يعرف إلهام شاهين يجب أن يدفع الملايين .. وتصور البعض أن محاولة عزت قدورة بحرقها بماء النار هو نوع من الانتقام منها بسبب ما أشيع عن زواجها من رامي لكح .. وكانت المحصلة النهائية أن بداية ظهور رامي لكح لم تكن بداية طيبة.

ولعل الرغبة في تجاوز هذه الصورة كشف له مبكرا أهمية الصحافة والإعلام وضرورة التعامل معهما بكياسة وحذر .. لقد قال بصريح العبارة «أنه يخاف من الصحافة » .. فراح يمد جسوره إلى صحف كثيرة .. قومية وحزبية ومستقلة .. كما أنه لم يتردد في تقديم التبرعات والإعلانات لها .. واهتم بنشر أخباره وصوره الاجتماعية .. وانتشر في الوسط الصحفي أنه كان وراء تمويل صحيفة تصدر بترخيص من قبرص باللغة الإنجليزية هي «كايرو بوست» لم تستمر في الصدور طويلاً .. وفكر في مشروع محطة تليفزيونية أخبارية بالتعاون مع محطة «سي. إن. إن» الأمريكية .. لكن تكلفة المشروع على الورق لم تغره بالتنفيذ .. مثل مشاريع أخرى كثيرة كان يحلم بها ولم ينفذها .. وتردد أنه شريك في جريدة «صوت الأمة» .. لكنه سارع بتكذيب الخبر في إعلانات واضحة بجريدة الأهرام .. وكانت سرعة التكذيب سببها أن ملاك الصحيفة الجدد كانوا هدفا لضربات قاسية من حكومة الدكتور كمال الجنزوري فلم يشأ أن يؤخذ بما لم يفعل.

وعندما وجد نفسه هدفا للضربات من جوانب مختلفة قرر – إلى جانب رفق المعاملة مع الميديا – أن يبحث عن دعم غير مباشر من خلال أبناء وأقارب شخصيات مهمة ونافذة ومسئولة .. وكان أن راح يوظف هؤلاء الأبناء برواتب مغرية .. تتراوح ما بين ٣ – ٧ آلاف دولار شهريا بخلاف مكاسب عينية أخرى .. وكانت قائمة أسماء هؤلاء المحاسيب هي ما أطلقت عليه بعض الصحف «كشوف البركة» .. والتسمية مقتبسة مما كان شائعاً أيام شركات توظيف الأموال .. وإن كانت هذه الصحف أخطأت عندما تصورت أن الأسماء التي تضمنتها القائمة هي أسماء صحفيين .. ورؤساء تحرير .. والمؤكد أن ذلك في غالبيته غير صحيح .. وإن لا يعني ذلك أنه لم «يتعامل» مع الصحفيين على هذا النحو.. ولكن تعامله معهم كان مختلفا.

ولو كانت قائمة «البركة» تسمية غير دقيقة فإنها هي أيضاً لم تنفع صاحبها .. إن كان ما أنفقه عليها خلال سنوات لم يجده في أزماته الأخيرة .. وثبت وهم هذا الأسلوب في حالة رامي لكح .. فالسياسة تتدخل للإنقاذ في حدود .. بل عند حد معين قد يصبح «المحاسيب» عبئاً .. فهم قد يضربون من كانوا يناصرونه حتى لا يشملهم الاتهام .. ويصل إليهم العقاب.

****

وللإنصاف فإن رامي لكح حاول أن يلعب لصالح السياسة في مصر أكثر مما حاولت السياسة أن تلعب لصالحه .. لقد قام بنشر إعلانات على حسابه الخاص في الصحف الأمريكية الشهيرة مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«هيرالد تربيون» التي تصدر عنهما في باريس .. وصحيفة «جلوب أند ميل» الكندية .. و«الديلي تلجراف» البريطانية ردا على ما نشرته الديلي تلجراف في تغطيتها لحادث قرية «الكشح» الأول في نوفمبر عام ١٩٩٨ .. بالإضافة إلى فتح وجه على شبكة الإنترنت بعنوان «توقيعات الفين» نشر فيه بيان موقع من عدد كبير من المسيحيين في مصر يرفضون فيه التدخل في شئونهم ويشيدون فيه بالمساواة التي يتمتعون بها .. وطالب البيان أقباط العالم بمزيد من التوقيعات على هذا البيان ..

كان متوقعا أثناء رحلة الرئيس حسني مبارك إلى واشنطن في مارس عام الفين أن يقف بعض أقباط المهجر أمام السور الحديدي للبيت الأبيض حاملين لافتات .. ورافعين شعارات .. مهاجمين الحكومة المصرية .. وقد عرف رامي لكح أن عددا أكبر من المصريين

يريدون السفر إلى واشنطن وبناء على ذلك التصرف المتوقع من بعض أقباط المهجر .. فسارع أثناء رحلته إلى واشنطن فى ذلك الوقت بتسهيل سفرهم من نيو جرسى .. ونيويورك بأتوبيسات خاصة على حسابه .. ونشر إعلانين تأييد فى صحيفتى «واشنطن بوست» و«واشنطن تايمز» .. ودفع ما يزيد عن ١٥٠ ألف دولار .. أى أكثر من نصف مليون جنيه.

وقد شاءت الصدفة أن التقى برامى لكح أثناء زيارة رسمية لواشنطن وقد رأيته بعينى وهو يقف وسط مظاهرة للسياسة المصرية فى الحديقة المقابلة للبيت البيض على الجانب الآخر من شارع بنسلفانيا الرئيسى وكانت بالعشرات .. إن لم نقل بالمئات .. وشارك فيه مسيحيون ومسلمون لا يعرفون التفرقة ولا التعصب .. أما المظاهرة المضادة للسياسة المصرية فقد كانت فى حماية الشرطة الأمريكية وكان عدد من فيها أقل من عدد أصابع اليدين.. وبدا كل من فيها شديد الهياج والعصبية.

وقد تردد انه من الممكن أن يصبح عضواً فى مجلس الشورى .. وهو لم يحدث.. فكان ان قرر نزول انتخابات مجلس الشعب.. وقد كان مؤكدا قبل أن تعلن ترشيحات الحزب الوطنى أن مرشح الحزب فى دائرة الظاهر لن يتغير .. سيكون هو نفسه الدكتور عبد الأحد جمال الدين .. وإن لم يمنع أن الحزب الوطنى وجد فيه من يتحمس لرامى لكح .. لكنه حماس سرعان ما فتر .. فقد كان رامى لكح فى خارج البلاد – لا أحد يعرف هل يبقى هناك أم يعود – وعندما بدأت المشاورات حول اختيار مرشحى الحزب الحاكم .. ثم أنه فى بعض تصرفاته الانتخابية المبكرة فى الدائرة كان هناك من يشعر أنه يفتقد قواعد اللعبة .. ويحتاج لمزيد من الخبرة فى «التربيطات» الانتخابية.

لقد طلب – على سبيل المثال – من رئيس جمعية الصعيد أمين فهيم المحامى أن يسانده فى الانتخابات بحكم وجود الجمعية الكاثوليكية فى نطاق الدائرة الانتخابى .. ولكن أمين فهيم اعتذر لأنه لا يورط نفسه ولا جمعيته فى السياسة .. وما كاد أمين فهيم يعلن ذلك حتى وجد الدنيا تقوم ثم تقعد فوق رأسه .. ووجد هجوما صحفيا شرسا ضده .. وشم الرجل رائحة رامى لكح .. ولم يجد أمامه سوى مواصلة القتال دفاعا عن سمعته .. وعندما وصل إلى ما يريد قدم استقالته من الجمعية التى فنى فيها معظم سنوات عمره .. وبالطبع أنكر رامى لكح كعادته أى دور له فيما جرى.

ولفت رامى لكح الأنظار أكثر عندما شارك ببراعة فى زيارة بابا الفاتيكان فى روما جون بول الثانى إلى مصر .. لقد كان واحدا من المجموعة الصغيرة التى رافقت البابا فى

زياراته وتنقلاته وصلواته .. وقد أشرف بنفسه على القداس الكبير الذى أقامه البابا فى الصالة المغطاة بإستاد القاهرة فى يوم الجمعة ٢٥ فبراير عام ألفين .. وقد رفع ذلك أسهمه السياسية .. لكن فى الوقت نفسه عكست الخلافات التاريخية بين الكنيسة الغربية (الكاثوليكية) والكنيسة المصرية (الأرثوذكسية) نفسها صورة خفية ومؤثرة على رامى لكح .. فهو وإن كان مسيحيا فإنه فى رأى الأغلبية المسيحية فى مصر وهم الأقباط لا يمثلهم .. لأنه كاثوليكى .. ولا يعتقد الكثيرون أن تلك نقطة فاصلة ولكنى أعتقد ذلك .. فالحرب ضده كانت بصورة أو أخرى من رجال أعمال أقباط منافسين له .. وقد استغلت خلافات المذاهب فى زيادة خلافات البيزنيس.

****

وقد عرفت رامى لكح .. سمعت عنه من صديق قديم من أيام الجامعة هو الدكتور هانى عنان الذى يعمل فى نفس البيزنيس .. بيزنيس الأجهزة الطبية .. وكان رأيه فيه: أنها شاب عبقرى فى عمله .. ولم يكن عمله قد تشعب وتوسع وتعقد كما حدث فيما بعد .. ولم يكن كثير مما لفت النظر به قد تراجع .. كنا فى الطريق إلى شرم الشيخ وهانى عنان يتحدث عنه لأول مرة .. ولم يكن من الصعب أن نقابله هناك صدفة .. بعد ساعات .. فقد كان يقيم فى نفس الفندق .. موفنبيك .. كانت له حجرة دائمة على البحر لتكون جاهزة فى أى وقت يهبط فيه شرم الشيخ لمتابعة العمل فى المستشفى الذى كان يبنيه هناك .. تقابلنا بالصدفة أنا وهانى عنان وهو والدكتور نصيف قزمان .. وكان الدكتور نصيف قزمان من أقرب الأصدقاء إليه فى تلك الفترة التى كان فيها رامى لكح واعدا .. مبشراً .. وقد تباعدت السبل بين الصديقين فى بعض الأحيان.

وقد وصل إلى أسماعى أن رامى لكح كان يحذر بعض المقربين منه منى .. ولم يكن ذلك يزعجنى فقد كان التحذير سببه خوفه من الصحافة .. ولم تكن الصحافة التى كنا نصنعها فى روز اليوسف أى صحافة .. كنا قد انتهينا من كشف قضية المهندس عبد الوهاب الحباك .. أشهر قضية فساد فى قطاع الأعمال .. وكانت معركة ممدوح الليثى فى ذروتها .. وقد كنت فى روز اليوسف بحكم مسئوليتى فيها شديد الحذر فى علاقاتنا برجال الأعمال .. وكانت المعادلة الصعبة التى أتصور أننا نجحنا فيها هى كيف نقترب من جماعة أصبحت بحكم الواقع عنصرا مؤثرا فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يمكن تجاوزه .. وفى الوقت نفسه كيف نحمى أنفسنا من الشبهات فى عالم يسيطر

عليه سوء الظن وسوء الفهم .. وكان الحل الوحيد هو الاقتراب بحذر .. الاقتراب إلى المتابعة الصحفية دون أن نتجاوز ذلك إلى درجة من الدرجات الإنسانية الأبعد.

وفرضت علينا الأحداث أن نتابع رامى لكح .. فقد كانت هناك قضيته مع عمرو دياب .. وقد وجدنا أن فرصة الصلح بينهما التى أتيحت لنا يمكن أن تتحول إلى تحقيق صحفى مبتكر .. وكان أن التقيا فى مكتبى بحضور عدد من محررى روز اليوسف وراحت الكاميرات تصور .. وراحت الأقلام ترصد وتكتب .. ثم كانت قضيته مع إلهام شاهين .. وهى قضية شغلت الرأى العام ولم يكن من الممكن تجاوزها .. ثم كانت الصفقة المثيرة التى وقعها مع النائب العام السابق المستشار رجاء العربى لشراء بعض أصول وشركات شركة الشريف .. وهما مصنعان .. أحدهما للمنظفات الصناعية والثانى للمبات الكهربائية .. كان مغريا أن نعرف كيف انتهت إحدى شركات توظيف الأموال الإسلامية إلى رجل أعمال مسيحى .. وبعيدا عن هذه القضايا التى نجحنا فى تغطيتها صحفيا بصورة أذهلت الجميع لم يكن هناك علاقة تتجاوز حق الرأى العام فى أن يعرف.

ثم كان ما كان .. وفرضت الظروف أن أترك موقعى الصحفى فى روز اليوسف .. لم أعد مسئولاً سوى عن مقال أكتبه فى جريدة الأهرام .. صباح كل يوم سبت .. فى ذلك الوقت وجدته يمد بنفسه جسورا من الود الشخصى فى أيام الصيف فى الإسكندرية .. ولم يكن عندى ما أخشاه ولا ما أمنحه له سوى الود الإنسانى.. لم أكن لأعطيه شيئاً حتى ولو خبر صغير فى جريدة عابرة .. وأرشيف الصحف والمجلات يعرف ذلك ويحفظه .. اقتربت منه إنسانيا .. وعرفته عن قرب .. وأغرتنى شخصيته فى تأمل ما وراءها .. وكان رأى فيه .. أن النجاح الذى ينزل على صاحبة كمائدة من السماء يمكن أن يكون نقمة عليه وليس نعمة .. فقد كان حجم ثروته يتجاوز حجم تقديراته للأمور الإنسانية والسياسية .. وقد اختلفنا فى هذه التقديرات .. فكان لابد من الافتراق .. وكان ذلك منذ عامين تقريبا .. وقد استخدم خصومى فى الصحافة والسياسة معرفتى به فى التشهير بى وتصفية الحسابات القديمة معى .. ولم أتوقف عند ما قيل .. فأنا أحمد الله على أننى لا أشعر بالانسحاق أما الثروة .. ولا يغرينى من الحياة سوى أن ألعب دورا مؤثرا لخدمة الناس جميعاً .. ودعم ذلك إيمانى بأن كاتب واحد يعبر عن الناس بألف رجل أعمال مما يحسبون ويعدون.

ثم كان أن قررت المساهمة فى جريدة تحمل ترخيصا مصريا هى «صوت الأمة» .. وقد نشرت إحدى الصحف أن رامى لكح شريكا فيها وممولاً لها .. وهو ما أفزعه وجعله ينشر

إعلانا يكذب فيه ذلك .. ويهدد باللجوء إلى الحاكم لعقاب كل من ينسب إليه ارتكاب هذه الجريمة .. وقد كانت جريدة «صوت الأمة» التي كان رئيس الوزراء السابق الدكتور كمال الجنزوري وراء إغلاقها ومصادرة ترخيصها جريمة بالفعل من وجهة نظر أي شخص يخاف أن تدمر الحكومة مصالحه .. ومن ثم كان نفي رامي لكح لأي علاقة بها أو بأحد ملاكها أو صناعها نفيا سريعا .. لا يحتمل التأجيل .. بل أن رامي لكح لم يتردد في الهجوم على أحيانا لتوصيل رسالة مجاملة إلى حكومة الدكتور كمال الجنزوري .. وتفهمت ما فعل .. فهو إن لم يشأ أن يكسب من موقفه فإنه على الأقل لا يدفع ثمنه.

وفي الأيام الأولى من شهر سبتمبر عام ألفين وهو حائر في الغربة لا يعرف ما الذي عليه أن يفعل .. فوجئت به يتصل بي عبر التليفون المحمول .. شهور طويلة لم أكن قد سمعت فيها صوته .. وجاء صوته شاحبا .. مرهقا .. خافتا ليسألني .. هل أعود .. أم أبقى؟ .. كان يخشى لو عاد أن يقبض عليه ويعصف به .. وكان يخشى لو بقى أن ينتهي من الوحدة والوحشة .. وكان رأيي أن يعود وإن تركت له في النهاية تحمل تبعات قراره.

* * * *

لم يكن من السهل توقع ما حدث لرامي لكح .. كان ذلك من عاشر المستحيلات .. ولكن طموحه المجنون .. والزائد عن أي حدود وضعه في أكثر من مأزق .. ثم راحت الدوائر تضيق ..وتضيق حتى اختنق.

لقد أراد رامي لكح أن يتخلص من فوائد القروض وتبعاتها وسمعتها التي لم تعد على ما يرام .. فقام بإصدار سندات على شركاته بمبلغ ٦٥٠ مليون جنيه(٢٥٠ مليون جنيه على مصنع الحديد البليت و٤٠٠ مليون جنيه على باقي شركات مجموعته) .. كان بنك القاهرة ضامنا لها .. وكانت فائدة السندات تزيد عن الفائدة على الودائع في البنك بواحد في المائة .. على أن تستهلك على ٧ سنوات .. وفي الوقت نفسه سافر إلى لندن مع خبراء من شركة «كابيكس» المصرية للأوراق المالية للحصول على «الريتنج» لمجموعة شركاته .. والريتنج هو تعبير اقتصادي يعني القدرة على سداد القروض .. وتقوم بهذا التقييم خمس شركات شهيرة في العالم اختار رامي لكح واحدة منها في لندن .. وقد منحته تقييما مناسبا.

ولم يكتف رامي لكح بالسندات التي أصدرها على نفسه في مصر وإنما أصدر سندات خارجية في أوروبا وهي ما تسمى «اليورو بوند» وكانت بـ ١٠٠ مليون دولار .. حرص

على أن يحولها بالسعر الرسمي في وقت كان السعر في السوق السوداء أعلى .. وخسر في العملية ملايين من الجنيهات .. لكنه أراد أن يسجل على الحكومة نقطة كانت لصالحه .. واليورو بوند تستحق بعد ٥ سنوات .. عليه خلالها أن يدفع فائدة لأصحابها تقدر بالملايين .. وهو ما وضعه بين سندان القروض والوضع المتعثر في الداخل ومطرقة فوائد السندات الأوربية ثم قيمتها كاملة في عام ٢٠٠٥ في الخارج.

قبل ذلك قام رامي لكح بتحويل شركاته إلى شركة قابضة قيمها بمبلغ ١١٥٤ مليون جنيه باع ١٠٪ من أسهمها إلى بنك القاهرة بالقيمة الأسمية للسهم وهي ١٠ جنيهات .. ثم قام برفع رأس مال مجموعة شركاته بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه.. واشترت بعض شركات التمويل المالية الشهيرة في العالم (نامورا) والبنوك الأجنبية بعضا من أسهمها في حدود ٢٠٪ من جملة الأسهم.. وفي الأيام الأولى لطرح السهم في البورصة زاد سعره ٤ جنيهات.. ثم راح ينخفض.. وكان هناك من يعتقد أن الانخفاض له ما وراءه .. كان هناك رجل أعمال منافس بينه وبين رامي حرب طويلة وقد ضغط على إحدى شركات السمسرة الشهيرة والمؤثرة في البورصة لتشكك في السهم .. وفي الوقت نفسه تغيرت قيادة بنك القاهرة .. وسعت القيادة الجديدة لإثبات أن تصرفات القيادة السابقة لم تكن على مستوى مناسب من الاحتراف .. وكان أن بدا سعر السهم ينخفض مما دفع بنك القاهرة للضغط على رامي لكح لكي يأخذ ما اشتراه البنك من أسهم بسعر أعلى من سعر البورصة في ذلك .. أي بسعر أعلى من سعر الإصدار .. وكانت هذه الصفقة بداية الأزمة بين رامي لكح وبنك القاهرة في ظل قيادته الجديدة وعلى رأسها أحمد البردعي .. وفي خلال الأزمة الأخيرة – التي دفعت رامي للخروج إلى فرنسا قبل العودة – وصل سعر السهم إلى أقل من جنيه ونصف الجنيه.

وبوصول الأزمة بينه وبين بنك القاهرة إلى هذا الحد بدأ رامي لكح يشعر بالقلق ويفكر في الخروج من مصر.

* * * *

في الأسبوع الأول من شهر يونيو عام ألفين خرج رامي لكح من القاهرة هو وأسرته .. أمه .. شقيقه .. زوجته .. طفلتيه في وقت الامتحانات الحرج .. ولاحظ الناس عدم وجود شريكه وصديقه رامي أودا باشا في القاهرة .. أغلب الظن أنه كان هو وأسرته في الخارج أيضاً .. وبدا من هذا الخروج الجماعي أن في الأمر شبهة هروب .. كانت قضية نواب

القروض وما انتهت إليه من أحكام طويلة بالسجن قد خيمت بسحابة من القلق على مجتمع الأعمال .. ودفعت كذلك عدد من رجال الأعمال بالتفكير فى الهرب .. ومن ثم كانت كل الظروف والملابسات توحي وربما تؤكد أن رامى لكح قد هرب .. وعلى نفس الطائرة الى سافر عليها كان رجل الأعمال محمد نصير .. والمحامى ثروت عبد الشهيد .. ورجل البنوك محمود عبد العزيز .. وزوجاتهم.

وبعد غياب حوالى ١٠ أيام فى لندن جرت خلالها ٣ اتصالات مهمة عاد رامى لكح فى مساء الأثنين ١٩ يونيو عودة وصفت بأنها مفاجئة .. أما الاتصالات المهمة فكانت مع مسئول فى جهاز أمنى حساس .. ومع وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى .. وفى الاتصالات الثلاثة شكا رامى لكح من تعسف القيادات الجديدة للبنوك معه .. وقال إن ما يملكه من أصول ومستحقات على الحكومة والقطاع الخاص تزيد عن ما عليه من ديون .. وكانت النصيحة التى استجاب لها هى أن يعود ويسوى أوضاعه .. ولا نعرف هل تلقى وعدا بالمساعدة أم أن كل شىء كان قابلا للتفاوض عندما يعود إلى القاهرة.

وعندما عاد رامى لكح أفرط فى الحديث إلى الصحف والمجالات المختلفة .. وراح يصف هروبه بأنه شائعة رددها منافسيه فى السوق وفى الدائرة الانتخابية التى كان سيرشح نفسه فيها .. وقال أن هذه الشائعة تسببت فى خسارة له تصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه بسبب انهيار سعر أسهمه فى البورصة .. وكان أخطر ما قاله هو أن ثروته كانت فى عام ١٩٩٩ حوال ٥٠٠ مليون جنيه .. ثم قفزت فى عام واحد لتصبح ١٥٠٠ مليون جنيه فى عام ألفين .. أى أن كسب فى عام واحد مليار جنيه .. وهو ما كان مثار تعليقات تتراوح ما بين السخرية والدهشة ..

ولم يتردد رامى لكح فى الإيحاء بأن هناك مؤامرة ضده وقال: إنه كان مستهدفاً بطريقة مدروسة وواضحة .. وعندما سئل: ممن؟ .. أجاب: «هناك مرتزقة مأجورون من أفراد مهمتهم ضربى تحت الحزام مؤقتا إلى أن يقضى على نهائياً» .. ولم يقل رامى لكح أن شركاته كانت تتعرض لأزمة اقتصادية عكست نفسها على تخفيض مرتبات العاملين فيها بنسبة ٣٠٪ على الأقل.

ما الذى جرى بعد رجوعه ؟ .. ولماذا عاد وخرج مرة أخرى؟ .. لقد حصلت على مذكرة أرسلها رامى لكح إلى رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد قال فيها كل ما عنده .. وتقع المذكرة فى ٦ ورقات .. وفيما يلى نصها:

سرى للغاية .. هام وعاجل جداً ..

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد

رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ..

١- قمت بمقابلة اللواء أركان حرب هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الإدارية وقد وعدنى سيادته بالوقوف إلى جانبى بعد تفهمه للموقف وقد طلب منى التنسيق مع اللواء فهمى عبد اللطيف المسئول عن القطاع الاقتصادى بهيئة الرقابة الإدارية والذى حاول جاهدا المعاونة لإيجاد الحلول المناسبة ولكنه لسوء الحظ لم يوفق.

٢- قمت بمقابلة السيد محافظ البنك المركزى وأبدى تعاونه الكبير بعد تفهمه لموقفى وأعطى توجيهاته للسيد رئيس البنك الأهلى بتنسيق الموقف مع بنك القاهرة برئاسة الأستاذ / أحمد البردعى.

٣- قمت بالاتصال بالأستاذ الدكتور / يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد ولكنه لم يعط أى اهتمام أو يساعد فى إيجاد الحلول المناسبة.

٤- ثم قابلت الأستاذ / أحمد البردعى رئيس بنك القاهرة ولم يشتم فيما جاء بالمذكرة القدمة لسيادتكم أى نية للحل .. بل وطلب ضمانات إضافية لا لزوم لها مع توقفه عن تقديم أى تسهيلات ائتمانية .. مما يوضح أن موقفه ليس تقديم المعاونة فى إيجاد الحلول بل الإصرار على تدمير الشركة.

٥- حاولت مرارا وتكرارا تحديد أى موعد مع سيادتكم ولكن للأسف لم أستطع مقابلة سيادتكم لانشاغلكم الشديد.

٦- بدأت بعد ذلك حلقة غريبة من التصرفات الغير مسئولة من جميع البنوك مما يعطى إيحاء بأنه يوجد توجيه خفى بعدم التعاون .. بل زيادة الضغط لاستلام أى مستحقات مع العلم بان لى مستحقات طرف الحكومة والقطاع العام والاستثمارى والخاص ولم أستطع الحصول عليها.

٧- اتضح لى أن أى عمليات أو أوامر توريد جديدة لم أجد أى بنك فى مصر يساعد فى تمويلها بالرغم من وجود تسهيلات ائتمانية قائمة .. ماذا أفعل؟ .. هل حكم بالإعدام على

المجموعة؟ ومن الذى أصدر هذا الحكم؟ .. وهل السبب تجرئى على خوض انتخابات مجلس الشعب مستقلا؟

٨- الجميع يدعوا فى طلب غطاء نقدى لتغطية خطابات الضمان الابتدائية والنهائية بغطاء ١٠٠٪ وأيضاً خطابات الاعتمادات المستندية .. ماذا أفعل؟.

٩- ماطل البنك الأهلى قطاع الائتمان برئاسة الأستاذ احمد أبو بكر فى تجديد التسهيلات الأئتمانية منذ شهر يناير ٢٠٠٠ حتى مايو ٢٠٠٠ وفى النهاية تم تجديدها فى شهر مايو بشروط مخالفة تماما للتسهيل السابق علما بأن كثير من العمليات تحت التنفيذ مما أوقف العمل فى هذه العمليات وتم تعريضنا لغرامات وشروط جزائية من قبل الموردين فى الداخل والخارج والعملاء ايضاً.

١٠ - نتيجة لافترءات بنك القاهرة وتجاوزه جميع الحدود والأعراف المصرفية وقيامه بالتحفظ على ودائع ورهونات تفوق أضعاف ما له مما أدى إلى استحالة إصدار ميزانية ٢٠٠٠/٦/٣٠ لأنها ستعكس بالقطع مدى انهيار الإيرادات وتعسف بنوك القطاع العام والانهيار الاقتصادى الذى تعانى منه مصر بوجه عام وعدم وجود سيولة والجميع يعرف ذلك.

١١- كيف تتحول الشركة خلال ٦ شهور من أكبر مورد للأجهزة الطبية على مستوى الشرق الأوسط إلى شركة يرفض العملاء التعامل معها نظر لخوفهم من المستقبل الذى تسبب فيه بنك القاهرة وأصبحت الشركة أضحوكة البنوك جميعا مع افتخار السيد رئيس بنك القاهرة وإعلان ذلك فى كل المناسبات.

١٢- أما الطامة الكبرى نتيجة هذا المسلسل الغريب السريع بدء تدهور سعر السهم فى الخارج حتى وصل من تسعة دولارات إلى دولار واحد وخمسة عشرة سنتا مما أصاب المستثمرين الأجانب بحالة من الذعر ونحن عاجزون عن القيام بأى حل لمساندة السهم.

١٣- بدأت الجهات الأجنبية وعلى راسها البنك المصدر لأسهمنا (نومورا) بالضغط علينا لعمل مؤتمر صحفى عالمى لنشر أوضاع الشركة لبث الطمأنينة لدى المستثمرين الأجانب مع تهديدنا باتخاذ إجراءات عنيفة فى حالة عدم التصرف السريع خلال ٧٢ ساعة كما هو مرفق فى صورة هذا الخطاب إلى سيادتكم.

١٤ - مما سبق شرحه لسيادتكم أن الموقف يتضح فى أننى خسرت كل رأسمالى ومجهودى خلال خمسة عشر عاماً من العطاء ولم يتبق لى إلا كرامتى.

سيدى رئيس مجلس الوزراء فى هذا الفناء الأخير أريد أن أوضح لسيادتكم أننا وأبدا كنا نعمل على بناء وخلق فرص عمل والاستثمار فى مصر ومصر فقط وأصولى الشخصية موجودة فى مصر ولم أتصرف فى أى شىء منها قبل سفرى.

سيدى رئيس الوزراء أنا لست مثل من هربوا ومديونياتهم لا يقابلها أصول فى مصر .. مديونياتى يقابلها أصول موجودة فى مصر.

والحل المطلوب:

١ - رفع الضغط الذى يُمارس علينا من المؤسسات العالمية والمرفق صورته والذى يحتاج إلى حلول مؤثرة خلال ٧٢ ساعة.

٢ - إصدار توجيهاتكم بدعوة البنوك للموافقة على زيادة رأسمال المجموعة بالمديونيات التى يقابلها أصول وضمانات تزيد عن قيمة تلك المديونيات خاصة بنك القاهرة بقيمة ٤٨٠ مليون جنيه والنبك الأهلى بقيمة ١٢٠ مليون جنيه والمصرف الإسلامى بقيمة ٨٠ مليون جنيه وبنك التمويل السعودى بقيمة ٥٠ مليون جنيه كمساهمات فى رأسمال المجموعة على أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد بمعرفة سيادتكم لإدارة هذه الشركات.

٣ - هذا وقد اقترحنا وأسوة بما اتبع مع العديد من رجال الأعمال بموازنة هياكلهم التمويلية ولكن جميع هذه الاقتراحات لم تقابل من بنك القاهرة أو الأهلى بالاهتمام أو الدراسة ولم نسمع سوى لاءات الرفض.

وفى حالة عدم الوصول إلى حل سريع وفورى:

١ - سيتم تشريد ٤٠٠٠ أسرة من أكفأ شباب مصر (مهندسين - أطباء - محاسبين - فنيين - عمال ... الخ).

٢ - خروج المجموعة من البورصة فى القاهرة ولندن ولكسمبورج علما بأن الشركة ضمن جميع المؤشرات المالية الخاصة بمصر.

٣ - المجموعة هى المجموعة الوحيدة فى مصر التى حصلت على سندات دولية بمبلغ ١٠٠ ميون دولار أمريكى (يورو بوند) وحصلت على تصنيف ائتمانى عالمى (ريتنج) +

بى- بى فى ديسمبر عام ١٩٩٩ ومن الصعب ان يقتنع حاملوا السندات بانهيار شركة تحصل على هذا التصنيف خلال ستة اشهر مما يؤثر مباشرة على السمعة الاقتصادية لمصر.

٤- شركات المجموعة المتخصصة فى المجال الطبى هى التى تقوم بصيانة وتوريد قطع الغيار لمعظم الأجهزة الطبية الدقيقة للمستشفيات والمراكز الطبية العامة والخاصة والاستثمارية فى مصر وبعض دول الشرق الأوسط مما يترتب على انهيارها شلل فى كل الخدمات الطبية.

دولة رئيس الوزراء

لى وللعاملين بالمجموعة كلنا نأمل أن تهتموا بمستقبل هذه المجموعة حتى يتسنى لها استكمال مسيرتها ورفع العوائق التى أصابتها بسبب عناد البنوك وأسبابها لا أعلمها.

وقد فوضنا مكتب الأستاذ / ثروت عبد الشهيد للمحاماة والاتصالات القانونية لإجراء جميع الاتصالات مع سيادتكم أو اتخاذ أى أجراءات ترونها سيادتكم فى هذا الشأن.

ومع دعائى إلى الله أن يوفقكم.

مقدمه رامى ريمون لكح - رئيس مجلس إدارة مجموعة لكح - السبت ١٢ أغسطس عام ٢٠٠٠.

* * * *

كان رامى لكح قد غادر القاهرة إلى عمان لإجراء مفاوضات مع شركة «عالية» لتجديد العقد بينه وبين شركة الطيران الأردنية والذى يسمح بتأجير إحدى طائراته التجارية لها مقابل ٢ مليون دولار شهريا .. وهى طائرة تعمل خط عمان - باريس - لندن. وفيما بعد أختطفت هذه الطائرة فى نهاية شهر سبتمبر عام ألفين وكانت فى طريقها من اليمن إلى عمان.

ومن عمان سافر إلى باريس قبل اقل من شهر على تاريخ هذه الرسالة ..

وكانت صحيفة «الأهالى» هى أول من فسرت سفره الأخيرة على أنه هروب .. وقالت أن فى عدد يوم الأربعاء ١٧ أغسطس عام ٢٠٠٠ أن ديونه للبنوك هى فى حدود ١٤٠٠ مليون جنيه .. ولم يتوقف أحد طويلاً عندما نشرت الصحيفة المعبرة عن حزب اليسار

فى مصر .. فقد فُسر على أنه كلام معارضة .. لكن فى اليوم التالى وقعت مفاجأة لم تكن متوقعة .. نشرت جريدة الجمهورية خبرا كشفت فيه أن أجهزة الأموال العامة والرقابة تفحص ملفات رامى لكح لمعرفة سر هروبه .. وبهذا الخبر بدا واضحاً أن تيار فى الحكومة قد فتح النيران عليه .. وأن الطريق أمامه لم يعد ممهداً.

ونشر رامى لكح تكذيبا – فى شكل إعلان مدفوع الثمن – ينفى فيه هروبه .. ثم جرى اتصالا تليفونيا بينه وبين صحيفة أخبار اليوم كرر فيه نفيه للهروب .. ووعد بالعودة إلى مصر ليكشف على حد قوله للرأى العام حقيقة الحملة الشخصية ضدة .. وحقيقة العلاقة بين ما يجرى له ورغبته فى ترشيح نفسه لمجلس الشعب .. وقال بالحرف الواحد: «تلك قصة أخرى سوف أكشفها .. ولكننى أوكد هذه العلاقة.. ولك أن تسأل عن سر علاقة من ينوى ترشيح نفسه ضدى ببعض أصحاب النفوذ والمصالح» .. وحتى الآن لم يكشف رامى لكح السر.

وقد قال رامى لكح لأخبار اليوم ايضاً:

إن معظم ديونه وتبلغ ٨٣٢ مليون جنيه منها ٧٥٠ مليون سندات تستحق بعد ٧ سنوات أى فى عام ٢٠٠٦ وهذا المبلغ مغطى بودائع لدى بنك القاهرة قدرها ٥٢٠ مليون جنيه أى حوال ٩٠٪ رغم أنها تستحق بعد سنوات .. والباقى مغطى أيضاً بأوامر توريد من وزارتي الصحة والتعليم العالى والقطاع الخاص .. وكذا بضائع فى مخازن مغلقة ومستحقات لدى القطاع الخاص.

وقال : إن البنك الأهلى له ديون قدرها ١٢٠ مليون جنيه وهى ايضاً مغطاة بأوامر توريد ومستحقات لدى وزارة الصحة وشركات القطاع الخاص بنحو ١٤٠ مليون جنيه .. والمصرف الإسلامى قروضه تصل إلى ٩٨ مليون جنيه تم تسديد ١٢ مليونا منها خلال الأسبوعين الماضيين والباقى مغطى بأوامر توريد ومستحقات هيئات أخرى خاصة .. أما بنك مصر فإننى لم أطلب منه أى قروض وكل الديون المستحقة له تصل إلى ١٢ مليون جنيه تقابلها كمبيالات على عملاء ينتظمون فى السداد.

أما عن مستحقاته فقد قال: إنها ٣٦٠ مليون جنيه لدى وزارتى الصحة والتعليم العالى وهناك مستحقات أخرى لدى القطاع الخاص تصل بالمبلغ إلى ٦٠٠ مليون جنيه .. يضاف إليها أصول ١٢ شركة أملكها .. بخلاف متعلقاته الشخصية.

وكشف رامى لكح عن واقعة تتعلق بطائرة من طراز شيروكو كان الدكتور إبراهيم كامل قد باعها له بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه ثم استأجرها منه بربع مليون دولار شهريا

ولكنه لم يدفع الايجار لمدة سنة كاملة .. وعندما طالبه بالطائرة والايجار لم يرد .. وهناك من يظن أن الطائرة لم تصنع أصلاً.

وبينما وصفت «الأهالى» الرسالة التى أرسلها رامى لكح إلى الدكتور عاطف عبيد بأنها تهديد لرئيس الوزراء راحت أخبار اليوم فى الأسبوع التالى تنشر ما وصفته بالتسوية الكاملة لقروضه مع البنوك المصرية .. وتضمنت التسوية تنازله عن مستحقاته لدى الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص (فى حدود ١٨٣ مليون جنيه) .. وتنازل رامى لكح عن قصره السكنى الذى قُدر بمبلغ ٥٠ مليون جنيه وتنازل عن عمارة تحت التشطيب بمصر الجديدة تقدر بنحو ١٨ مليون جنيه . بخلاف عقارات أخرى .. وبعد هذه التسوية لن يكون عليه سوى ٣٩٠ مليون جنيه كان هناك اقتراحا بتسويتها على ٨ سنوات بالفوائد .. لكن هذه التسوية ظلت مجرد اقتراحات على الورق.

وفيما بعد .. تقدم الدكتور حسن الحيوان – أستاذ التسويق فى تجارة عين شمس والذى يدير الأزمة نيابة عن رامى لكح – بمذكرة من ١٨ صفحة هى التى عرفت بمذكرة التسوية بخلاف ٢٠ ورقة من الأرقام المعقدة والمتشابكة.

* * * *

بدا أن المشكلة على وشك الحل .. وبدا أن رامى على وشك الرجوع .. لولا أن هجوما غير متوقع شنه التلفزيون الحكومى فى مصر فى برنامج حمدى قنديل «رئيس تحرير» .. وهو هجوم تواصل أسبوعين متتاليين .. ثم فى الوقت نفسه فتح مكرم محمد أحمد النيران على رامى لكح فى افتتاحية مجلة المصور .. قال مكرم محمد أحمد: إن مديونية رامى لكح وصلت إلى ٨٥٠ مليون جنيه .. وقد قال أن مستحقاته يمكن أن تغطى هذه الديون .. ولكن لم يكن ما قاله صحيح فقد وقع بالفعل عقوداً مع وزارة الصحة قيمتها ٤٥٠ مليون جنيه. وأنه أنجز ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه .. وقدم مستخلصات عن عمله قيمتها ٣٧ مليون جنيه صرف منها بالفعل ٢٥ مليونا.

واستطرد مكرم محمد أحمد: «وما حدث أيضا أن رامى لكح لكى يعزز مركزه التفاوضى وهو فى الخارج سارع إلى إصدار عدد من التصريحات الصحفية يعلن فيها أن المناخ فى مصر لا يساعده على الاستمرار وأنه لم يكن له دخل كبير فيما حدث له لأن أزمته نتجت عن نقص السيولة وتأخر الحكومة فى سداد مستحقاتها».

وانتهى مكرم محمد احمد إلى أن أزمة رامى لكح تخلص جزئياً إلى انه اضطلع بتنفيذ عدد من المشروعات الخاصة غير المدروسة على نحو صحيح .. كما اضطلع بتنفيذ عدد من المشروعات العامة التى تم الاتفاق عليها خارج الموازنة العامة .. لكن الأزمة تعود برمتها إلى تعامله إلى بنوك تفتقد القدرة على التقييم الصحيح لدراسات الجدوى كى يحصل على هذا الحجم من القروض..

غير أن رامى لكح فعل ما فعله كثيرون غيره من رجال الأعمال أيضاً .. اشترى لنفسه من أموال البنوك طائرة خاصة .. وأحاط نفسه بشلة واسعة من الأصدقاء أنصاف وأشباه المسئولين يغدق عليهم بلا حساب .. ولم يتوان عن تقديم بضعة ملايين لعدد من المشروعات الخيرية كى يغطى مباذلة.

وبهذا التحول فى تقييم رامى لكح بدا أن رجوعه مغامرة محفوفة بالمخاطر .. ودعم ذلك أن لجنة من وزارة الصحة مكونة من ٢١ عضواً أوقفت التعامل معه وصادرت خطابات ضمان عمليات رست عليه من قبل الوزارة ولم يبدأ العمل فيها .. وكان معنى ذلك أن أهم زبون لرامى لكح لأهم شركاته قد توقف عن التعامل معه .. وهى ضربة نفسيه قبل أن تكون ضربة مادية .. فقد أهتزت سمعته التى اشتهر بها فى تجهيز المستشفيات وتأثيثها .. وزاد هذا الأنهيار عندما راح ينشر وسط عملائه انه لم يعد ملتزما بصيانة الأجهزة الطبية التى باعها .. وأغلب الظن أن هذه هى الأسباب التى أجبرت رامى أودا باشا إلى الرجوع إلى القاهرة .. وكان هو أيضاً قد خرج بأسرته إلى فرنسا وأدخل أولاده مدرسة «الليسيه» هناك.

وما كان يخيف رامى لكح من العودة هو الخوف من القبض عليه ووضعه تحت التحفظ دون أن يقدر على حل مشاكله ويصفى متاعبه .. خاصة أن الحياة المترفة التى عاشها يمكن فى حالة العودة أن تكون مهددة.. وكما قلت من قبل فإن تجربة أشرف السعد كانت مؤثرة سلبا على قرار عودته.

على أننى من خلال متابعتى لما جرى له أكاد أشم رائحة حرب خفية بينه وبين رجل أعمال قبطى آخر كان أشد المنافسين له . لقد كان رجل الأعمال القبطى يسعى للحصول على التوكيلات الطبية بعد وفاة والد رامى لكح .. وقد وجدها فرصة بعد أن سافر رامى لكح – إلى فرنسا وراح يتفاوض عن بعد لتسوية موقفة وتوفيق أوضاعه – أن يحصل على هذه التوكيلات .. كما أن عددا ممن يريد منهم رامى لكح ملايين الجنيهات ديونا ومستحقات عليهم ليس من مصلحتهم العودة .. كذلك «أنصاف وأشباه المسئولين» الى

اغدق عليهم بسخاء .. فلو رجع وجرى ما يدفع إلى التحقيقات فإن كثيرا من الأمور المستورة ستنكشف .. وربما ستنفجر وستتناثر الشظايا وقطع الزجاج المدببة والجارحة.

واكثر من مرة قرر رامى لكح العودة إلى مصر .. لكن كان هناك ما يصل إليه عبر التليفون المحمول يثنيه عن قراره فى اللحظة الأخيرة .. لكن .. فى النهاية فاجأ رامى لكح الجميع وعاد.. بل أكثر من ذلك أصر على أن يتقدم بأوراق ترشيحه إلى مجلس الشعب .. كان هناك من يدير أزمته المالية .. بينما راح هو يدير معركته الانتخابية .. والمؤكد أن البنوك لن تتنازل عن حقوقها .. وإن كانت ستمنحه فترة سماح من الفوائد قد تصل إلى ٨ سنوات يجرى خلالها تسديد الدين على اقساط حسب الجدولة.

وعاد رامى لكح إلى القاهرة ليتسابق الناس على حل اللغز الذى حير الجميع طوال شهور وشهور.

الفصل التاسع

محمود وهبة .. هارب لم يهرب !

■ فى عام ١٩٧٥ كان عبد الرحمن الشرقاوى يتولى رئاسة مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف .. وبينما هو فى رحلة خاطفة إلى لندن .. تناول العشاء على مائدة سفيرنا هناك الفريق سعد الشاذلى .. رئيس الأركان فى حرب أكتوبر والذى أختلف مع الرئيس أنور السادات أثناء عمليات الحرب فنقله من العسكرية إلى الدبلوماسية .. وهكذا أصبح يمثل مصر رسمياً فى بلاط سان جيمس.

كان الطعام دسما .. لكن الحوار السياسى والعسكرى الذى تبادله الرجلان على مائدة العشاء كان أكثر دسامة .. وفى غمرة الحماس الذى تميز به الفريق سعد الشاذلى كشف لضيفه وثيق الصلة بالرئيس السادات أنه على وشك أن يجرى مناظرة تليفزيونية فى إحدى قنوات التلفزيون البريطانى .. وأنه يسكون الطرف الآخر فى المناظرة سفير إسرائيل فى لندن .. وعندما بدأ الفزع يسيطر على ملامح عبد الرحمن الشرقاوى سارع سعد الشاذلى بطمأنته إلى الحوار لن يكون وجها لوجه .. بل لن يكون فى ستديو واحد .. بل سيكون فى أستوديوهين منفصلين .. ورغم أن رئيس مجلس إدارة روز اليوسف لم يستسغ فكرة الحوار بين سفيرى مصر وإسرائيل ولو عن بعد بإنه لم يتردد فى تسجيل الحوار وإرساله إلى المجلة التى كانت استردت عافيتها وسمعتها وتوزيعها بعد أن تولى رئاسة تحريرها صلاح حافظ وفتحى غانم.

دارت مطابع روز اليوسف بالحوار القنبلة .. وأصبحت المجلة جاهزة للتوزيع .. لكن فجأة صدرت تعليمات أنور السادات برفع الحديث من المجلة أو مصادرتها ومنعها من التداول .. ولم يكن أمام مجلس تحرير المجلة - بسبب ضيق الوقت - سوى القبول بالمصادرة .. وفى اليوم التالى نشرت الصحف أن روز اليوسف لم تنزل إلى السوق بسبب عطل فنى فى ماكينات الطباعة .. وكان على الجميع أن يبلعوا الكذبة الواضحة.

منذ ذلك الوقت عرف العالم بصورة مكثفة المفاوضات عن بعد .. أو المفاوضات غير المباشرة .. أو المفاوضات التى لا تجرى وجها لوجه .. وقد دعمت هذا النوع من المفاوضات

ثورة الاتصالات التى قربت البعيد .. وسهلت المستحيل .. وجعلت طرفى الكرة الأرضية يمكن أن يلتقيا فى أى لحظة.

* * * *

وقد وجد رجال الأعمال الهاربون بالقروض والأموال فى هذه الطريقة فرصة للتفاوض مع الحكومة المصرية فى أوضاعهم ومشاكلهم ربما يمكن تسويتها .. ولم يكن رامى لكح هو الوحيد الذى لجأ إلى هذه الطريقة .. كان هناك أيضاً المليونير الهارب محمد أنور ربيع الجارحى الذى بلغت ديونه نحو ٤٥٦ مليون جنيه.

لقد قدم محمد الجارحى مذكرة تقع من ٣ صفحات إلى النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد فى يوم الخميس ٧ سبتمبر عام ألفين عبر محامية الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق.. وفى هذه المذكرة أكد رجل الأعمال الهارب على أنه حريص على العودة إلى «وطنه» وحريص على تسوية ديونه تجاه البنوك وعلى رأسها بنك «مصر - اكستريور».

والتمس الجارحى رفع اسمه من قوائم الممنوعين من السفر وقوائم ترقب الوصول .. وهو الالتماس الثانى الذى تقدم به خلال شهر .. وأضاف فيه: «إن وجوده فى مصر يمنع تدهور الأوضاع ويمنع زيادة المديونية وهو الأمر الذى يؤدى إلى إلحاق الضرر به وبدائنيه .. بل وبالاقتصاد القومى لما يؤدى هذا الغياب من غلق مصانعه وتشريد العاملين بها».

كان نبيل إبراهيم رئيس بنك «مصر - اكستريور» قد تقدم ببلاغ إلى المحامى العام رقم ١١٠٤ بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٩ تضمن التجاوزات فى حساب محمد الجارحى .. وتقدم ببلاغ آخر إلى مباحث الأموال العامة بشأن بضائع غير مطابقة للبيانات المسجلة لدى البنك عن ضمانات قدمها محمد الجارحى.

ولكن فيما بعد أرسل رئيس البنك عبد الله طايل - الذى يعانى من وجود ١٦٠ رجل أعمال متعثرين فى سداد قروضهم للبنك أكبرهم محمد الجارحى - خطابا إلى المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة جاء فيه: «إلحاقا للبلاغ الذى قدم لسيادتكم من مصرفنا بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٩ بشأن التجاوزات فى حسابات بعض العملاء (فرعى القاهرة ومدينة نصر) نتشرف بالإحاطة أن كلا من الشركة المصرية للتجارة الخارجية .. وشركة «إيجل» - «الجارحى» قد قدمتا لمصرفنا على سبيل الضمان بضائع مخزن مغلق وآخر مفتوح قيمتها ٢٢ مليون و٨٣٦ ألف جنيه .. كما تقدم (محمد الجارحى) بشيكات مسحوبة على محمد الهوارى طرف بنك آخر قيمتها ١١ مليونا و٥٠ ألف جنيه .. وتوكيل غير قابل

للإلغاء لصالح البنك لرهن شقة بمبلغ مليون و١٠٢ ألف جنيه .. وكذلك رهن ٧ أفدنة و١٥ قيراطا بقيمة ٤٣٨ ألف جنيه».

وبذلك يكون إجمالى ما قدمه محمد الجارحي على سبيل الضمان - كما جاء فى خطاب البنك الأخير كما نشرته جريدة «العربى» فى يوم ١٠ سبتمبر عام ألفين والذى قدم للنائب العام - ٣٥ مليون و٤٥٧ ألف و٥٣٩ جنيها مقابل مديونية قائمة (لبنك مصر اكستريور وحده) قدرها ٣٢ مليون و٤٣٤ ألف و٦٢٣ جنيها .. وهو ما جعل الدكتور مصطفى السعيد يقول فى مذكرته المقدمة إلى النائب العام: إن محمد الجارحى قدم أصولا تفوق مديونيته .. ولكن .. لم تشر مذكرة وزير الاقتصاد الأسبق إلى باقى أصول وديون موكله فى البنوك الأخرى.

والمعروف أن الدكتور محمد ربيع الجارحى يمت بصلة قرابة لآل الهوارى الضالعين فى الهروب بأموال البنوك .. فتيسير الهوارى هو خاله.. وقد نجح بعد فترة طويلة فى جدولة ديونه وإسقاط نسبة كبيرة منها ومن الفوائد .. وكذلك حاتم الهوارى الذى هرب بملايين البنوك إلى البرازيل .. وحتى الآن لا تزال شركاته مفتوحة ويتولى إدارتها عن بعد.

* * * *

لم تنجح حتى الآن سوى حالة واحدة للتفاوض عن بعد بين الحكومة ورجال الأعمال .. هى حالة الدكتور محمود وهبة.

والدكتور محمود وهبة مصرى مهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٤ .. ويحمل جنسيتها .. ويقيم فى ضاحية من ضواحى نيويورك .. فى قصر محاط بالحدائق .. ويطل على المحيط .. ويبدو كالقصور التى يعيش فيها نجوم السينما .. وقد دعانا لزيارته فى قصره فى عام ١٩٩٥ .. عبد الستار الطويلة وكان كاتبا صحفيا فى روز اليوسف .. وعبد العال الباقورى وكان رئيسا لتحرير جريدة «الأهالى» .. وأنا .. كنا نغطى زيارة رئيس الجمهورية إلى واشنطن .. وبعد أن انتهت الزيارة قضينا يوما فى نيويورك .. وفى هذا اليوم زرناه فى قصره.

لم يكن محمود وهبه فى ذلك الوقت بالنسبة لنا أكثر من أستاذ جامعى مصرى - أمريكى ناجح بكل المقاييس .. يكتب مقالات اقتصادية وسياسية مبهرة تنشرها له جريدة «الأهرام» .. ويرأس جمعية المستثمرين المصريين الأمريكيين .. والأمين العام لاتحاد جمعيات رجال الأعمال المصريين فى الخارج .. وكان يحضر من وقت إلى آخر إلى القاهرة .. ويقيم فى فندق «هيلتون» النيل .. ويدخل فى مناقشات - بدت فى كثير من الأحيان

مثمرة – مع وزارء المجموعة الاقتصادية فى مصر وعلى رأسهم الدكتور عاطف عبيد .. ولم يكن قد أصبح بعد رئيسا للوزراء .. ولأنه لفت انظارنا بما يكتب ويقول .. قبلنا دعوته لعدة ساعات قبل رحلة العودة من نيويورك إلى القاهرة .. وتناولنا معه طعام الغذاء فى نادى من أندية «كانترى كلوب» الشهيرة فى الولايات المتحدة .. ولم نكن نعرف حتى تلك الحظة انه سيكون مثار مشكلة قروض كبيرة فيما بعد .. بل أننى شخصيا لم أتخيل ذلك.

ولد محمود وهبة فى قرية «بيلا» .. محافظة كفر الشيخ .. فى عام ١٩٤١ .. وتخرج فى كلية التجارة جامعة القاهرة فى عام ١٩٦٣ .. ولم يعمل سوى عدة شهور فى مصر سافر بعدها إلى الولايات المتحدة ليحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة «مينسوتا» .. وأنتقل من الدراسة بها إلى التدريس فيها .. وترقى اكاديميا حتى أصبح مديرا لقسم الأبحاث التطبيقية هناك .. وفى عام ١٩٨٢ ترك الجامعة وتفرغ للعمل الحر .. وامتلك عدة شركات متنوعة النشاط .. وقد حقق شهرة كبيرة عبرت المحيط فى شراء الشركات الفاشلة والخاسرة ثم يقوم بإصلاحها وبيعها وقد حققت نجاحا وأرباحاً عاد الكثير منها إليه .. وقد لفت الأنظار إلينا عندما تقدم لشراء صحيفة أمريكية شهيرة .. لكن «اللوبى» الصهيونى هناك فعل المستحيل حتى لا تباع له الصحيفة .. ونجح فى ذلك.

على انه فيما بعد نجح فى الفوز بصفقة شراء شركة «الفا ستار» رابع كبرى الشركات الأمريكية لشبكات الأقمار الصناعية التى تبث ١٥٠ محطة تليفزيونية و ٣٠ محطة إذاعية .. وقد بلغت قيمة أصولها حوالى ١٠٥ ملايين دولار .. وقد استمرت مفاوضات البيع ٣ شهور كاملة .. وبدأت على الفور شركته المعروفة باسم «شامبيون» فى إنعاشها وإعادة هيكلتها الإدارية .. لدفعها على طريق النجاح بعد أن تعثرت طويلا.

فى أوائل التسعينات بدأت صحيفة «الأهرام» فى نشر مقالاته فى صفحات الرأى بصورة غير منتظمة وإن كانت واضحة .. ولفتت هذه المقالات كل الأنظار .. فهى تتفجر معلومات وأرقام لا نعرفها حتى عن أنفسنا .. وهى تمزج بين السياسة والبيزنيس .. وهى تعالج موضوعات قومية ضاغطة .. ويقدم فيها وجهة نظر قومية .. مثل السوق الشرق أوسطية التى طالب بها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق شيمون بيريز .. ومثل مشكلة نقص القمح وتأثيرها على القرار السياسى فى مصر .. مثل كيفية زيادة الدخل القومى فى مصر .. ومثل كيفية إعادة اموال المصريين فى الخارج لاستثمارها فى مصر .. ومثل كيفية إعادة السمعة الطيبة للقطن المصرى لتحقيق أكبر عائد من وراء تصديره.

أكثر من اربعين مقالة نشرتها جريدة الأهرام أبهرت كل من قرأها .. وصدرت فيما بعد فى كتابين أتصور أن كل من يعمل فى الحياة العامة قد قرأهما .. وفى الوقت نفسه احتفت به الحكومة المصرية وعاملته معاملة كبار الزوار .. فكانت تضع على باب جناحه

فى الفندق حارسا مكلفا من وزارة الداخلية .. وأغلب الظن أن هذه المعاملة الرسمية قد صورت للبعض أنه يمكن أن يتولى منصبا وزاريا .. وهو تصور لم يخل من السذاجة.

* * * *

ولا جدال أن بعض مما كتب قد جعلنا نقتنع ببعض مما وصل إليه .. كتب عن دور رجال الأعمال المصريين فى الخارج وقال: إن هناك حوالى ٥ ملايين مصرى يقيمون فى الخارج – منهم ٣ ملايين فى منطقة الخليج والسعودية – وكل واحد من هؤلاء لدية مدخرات تصل إلى ٣٠ ألف دولار على الأقل هى مدخرات نهاية الخدمة وبحسبة بسيطة يكون لدينا ٩٠ مليار دولار أموالا مصرية بالخارج وهو مبلغ يكفى لتعمير مصر وإنعاشها .. وكتب مرة أخرى يقول: إن حجم أموال المصريين فى الخارج يبلغ ١٦٠ مليار جنيه منها ٨٠ مليار تستثمر فى الغرب و٨٠ مليار تستثمر فى المنطقة العربية .. وقد كان هذا الرأى مغريا للحكومة المصرية فكان أن اصبح رئيسا لجمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين .. وأمينا عاما لاتحاد جمعيات المصريين فى الخارج .. وقد تكون هذا الاتحاد فى عام ١٩٩٣ .. واصبح العمود الفقرى لمؤتمر رجال الأعمال المصريين فى الخارج .. وهو مؤتمر عقد ٦ مرات فى القاهرة .. كان آخرها فى عام ١٩٩٨ .. وقد عقد تحت شعار «الاستثمار والألفية الثالثة».

وكتب عن القطن المصرى .. وكيفية إنقاذ سمعته العالمية .. والعيوب التى تصاحب عملية تصديره .. واحتكار شركتين يهوديتين فى أوروبا وأمريكا لتجارته .. وكان أن طالبه المسئولون فى الحكومة المصرية بتنظيم مؤتمر عن القطن المصرى فى نيويورك حضره رئيس بورصة القطن هناك .. وتناول مشاكله ومستقبله .. وفى هذا المؤتمر قال «إن مصر هى أوبك القطن» .. فهى التى تحدد أسعاره .. وهى التى تحدد إنتاجه .. ولم تمر فترة طويلة حتى عقد عدة صفقات لتصدير فائض القطن المصرى وحقق أرباحا معقولة دفعته إلى تأسيس شركة الأهلى للأقطان مع البنك الأهلى الذى كانت حصته فى الشركة الربع .. وكان رأسمال الشركة ١٠٠ مليون جنيه .. وكانت هذه الشركة هى بداية المشاكل المالية والقانونية بالنسبة له.

لم يكن القطن هو أول استثمار له فى مصر .. لقد سبقه استثمار فى مصنع للنظارات الطبية اقامه فى مدينة العاشر من رمضان .. فى عام ١٩٨٦ والواضح أن هذا المصنع كان يخسر دائما .. وهو ما كان مثار دهشة واستغراب .. أن ينقل محمود وهبة الاستثمارات الخاسرة فى الولايات المتحدة إلى الربح .. بينما يفعل العكس فى الاستثمارات الرابحة فى مصر.

وقد بدأ نشاطه فى القطن فى عام ١٩٩٤ عندما تلقى فى ذلك العام دعوة من الحكومة المصرية لمساعدتها فى مواجهة مشكلة حدثت فى تسويق القطن المصرى فى الخارج .. وقد استجاب للدعوة لسبب عاطفى وهو أن والده كان يتاجر فى القطن قبل أن تؤمم تجارة القطن .. وبدأ بتأجير (١٧) محلجاً - حوالى ١٠٪ من محالج مصر - وتاجر فى حوالى ١٢٪ من حجم المحصول .. واستطاع خلال العام الأول أن يحقق ربحاً وفيرا .. وكان سر نجاحه السريع هو أنه رفع سعر شراء قنطار القطن إلى رقم لم يصل إليه من قبل وهو (٧٠٠) جنيه .. وراح أنه بدأ في عملية تخزين واسعة لزيادة الطلب على القطن وهو ما يجعل شركات الغزل والنسيج تقبل برفع السعر .. ولم ترفع شركات الغزل والنسيج السعر بل توقفت عن العمل وهو ما أزعج الحكومة .. فراح الدكتور عاطف عبيد الذى كان وزيرا لقطاع الأعمال يصدر قرارا بتسليم القطن إلى لجنة تدبير احتياجات المحالج المحلية بسعر ٤٤٠ جنيه للقنطار . وتضمن القرار شطب محمود وهبة أحمد رفعت الهوارى ونادية شلبى من جمعية مصدرى القطن ومصادرة الأقطان التى فى حوزتهم وتوقيع غرامات مالية عليهم.

* * * *

حصل محمود وهبة على قروض من البنك الأهلى وصلت إلى ٣٨٠ مليون جنيه - حسب تقرير الرقابة الإدارية فى ٢٧ يناير عام ١٩٩٩ يحمل درجة سرى جدا - مقابل ضمانات لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠ مليون جنيه .. وفى الوقت نفسه بدأ فى بيع بعض أصوله وتصفية ممتلكاته فى مصر وهو ما قلل من هذه الضمانات .. كما أنه أصدر شيكات بدون رصيد .. وهو ما أدى - حسب نفس التقرير - إلى الإضرار بالمال والمصالح الاقتصادية للمجتمع .. وقد وصل تقرير الرقابة الإدارية إلى رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد فى ٢٨ يناير ١٩٩٩ .. وكتب الدكتور عاطف عبيد بخط يده: «الأخ المستشار المدعى العام الاشتراكى .. أرجو شاكرا سرعة اتخاذ اللازم».

فى اليوم نفسه كان البنك الأهلى قد قدم بلاغين إلى المدعى العام الاشتراكى يحملان رقم (١٧) و (١٨) لسنة ١٩٩٩ .. ويتهم فيها محمود وهبة بعدم الوفاء بالمديونية المستحقة عليه وهى بالتفصيل ٢٨٧ مليون جنيه و٤ ملايين دولار للبنك الأهلى و٦ ملايين جنيه لشركة الدلتا لحلج الأقطان و٨ ملايين جنيه لشركة الإسكندرية لتجارة الأقطان و٣ ملايين جنيه للشركة الشرقية للأقطان.

وبناء على هذه البلاغات والتقارير أصدر المستشار فتحى حجاب المستشار المنتدب لمحكمة القيم قراراً بمنعه من مغادرة البلاد .. وإدراج اسمه فى قوائم الممنوعين من السفر .. وقوائم ترقب الوصول.

وأمام المدعي الاشتراكي راح ضابط الرقابة الإدارية المسئول عن القضية يقول فى ٣٠ يناير من نفس العام: إن جزء من القروض التى حصل عليها من البنك الأهلى كان بضمان شخصي.. وقد حصل على قروض جديدة دون أن يسدد التزاماته السابقة .. أما هذه القروض والتسهيلات فكانت حسب ما قدمه ضابط الرقابة الإدارية مليارا و٢١٠ مليون جنيه وكانت كالتالى: تسهيلات بمبلغ ٣٨٧ مليون جنيه لسحب فى حساب جار بضمان أقطان وأسهم شركة سيلا بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٤ .. وقرض بمبلغ ١٦ مليون جنيه بدون ضمان بتاريخ ١٢ إبريل عام ١٩٩٥ .. وتسهيلات بحدود مختلفة وصلت إلى ٧٦٨ بتاريخ ١٧ أغسطس عام ١٩٩٥ بضمان أقطان .. وقرض قدره ٣٩ مليون جنيه بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٥ حول منه ١٣ مليون جنيه إلى ياسين عجلان طرف بنك الدقهلية .. وأنهى ضابط الرقابة الإدارية شهادته قائلاً: «إن هذه المبالغ حصل عليها بضمانات تافهة هى ٢,٥ مليون جنيه أقطان ومجموعة أسهم شركة سيلا التى لا تزيد عن ١٦ مليون جنيه .. ولحسن الحظ أنه لم يستخدم من المليار و٢١٠ مليون جنيه إلا حوالى ١٣٥ مليون جنيه».

ويستطرد المحقق الصحفى حسين عبد ربه فى تقرير موثق عن هذه القضية: إن المسئولين عن البنوك لم يكتفوا بفتح الخزائن إلى هذا الحد وإنما منحوا محمود وهبة تسهيلات وقروض أخرى هى ١٥ مليون جنيه لشركة شامبيون للبصريات أوبتيكا .. و٣٥ مليون جنيه لشركة سيلا .. و٣٠٠ مليون جنيه للمؤسسة الوطنية لاستخلاص الزيوت النباتية (انفكو) .. وأغلب هذه التسهيلات استخدمت بالكامل .. أى أنه حصل على تسهيلات وقروض مجملها مليار ونحو ٥٦٠ مليون جنيه بينما لم يزد حجم أصول شركاته وإجمالى ممتلكاته فى مصر عن ١٦٥ مليون جنيه .. بل حصل على قروض أخرى قدرها ٦٠ مليون جنيه من بنك مصر قام البنك الأهلى بسدادها نيابة عنه .. وحصل على ٢٨ مليون جنيه من بنك القاهرة .. لكن بنك القاهرة تصرف فى الضمانات التى كانت مقدمة منه وصفى مديونيته عند ٦,٥ مليون جنيه لم يسددها محمود وهبة حتى الآن».

وقال مندوب البنك الأهلى (مدحت قمرى) أمام المدعى الاشتراكى: إن الضمانات التى قدمها محمود وهبة فى البداية كانت كافية .. لكنه فيما بعد استولى على أقطان تبلغ قيمتها ٣٥ مليون جنيه دون علم البنك وذلك عن طريق المحالج التى كان يملك بعضها ويؤجر البعض الآخر .. وأضاف: أما سبب تعثره فهو أنه قام بشراء كميات كبيرة من

الأقطان بسعر ٧٠٠ جنيه للقنطار فى موسم ١٩٩٥ ثم قامت الحكومة في نفس الموسم بتسعير بيع القنطار فى حدود ٤٤٠ جنيه وهو ما جعله يخسر ٩٥ مليون جنيه فى لحظة واحدة .. ودلل مندوب البنك الأهلى على كلامه قائلاً: إن شركات أقطان أخرى أفلست فى ذلك الموسم منها شركة طلعت حرب للأقطان (التى يملكها بنك مصر مع عدد من رجال الأعمال من بينهم محمد فريد خميس ودكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق.

وفى جلسة أخرى من جلسات التحقيق أضاف مدحت القمرى: إن البنك الأهلى وقع عقد تسوية مع محمود وهبه خفض بمقتضاه مديونية شركة الأهلى للأقطان بمبلغ ٥٠ مليون جنيه.. ومنح محمود وهبة فترة سماح وجدولت ديونه .. لكنه توقف عن السداد وتنفيذ الاتفاق وراح يماطل ويطالب بتسوية جديدة .. ثم قام برفع دعاوى قضائية على البنك.

وانتهى التحقيق بقرار من المدعى العام الاشتراكى المستشار جابر ريحان فى ١٤ إبريل عام ألفين بالتحفظ على ثروة محمود وهبة .. وشمل القرار منعه من السفر .. هو وزوجته وأولاده القصر .. وعدم التصرف فى ممتلكاته .. وقد وصف بأنه هارب هو وأسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. والحقيقة أنه هارب لم يهرب .. فهو مقيم هناك .. ويأتى أحيانا إلى هنا .. وقد بقى محمود وهبه صامتا لا يرد على الصحافة التى هاجمته بضراوة بعد أن روجت له برحابة .. ولم يكن أمامه سوى أن يفاوض عن بعد .. وبعد فترة قصيرة نجح فى تسوية متاعبه القانونية .. ورفعت الحراسة عنه وعن أمواله وأولاده .. وفى تلك اللحظة قرر أن يكتب ويرد ويشرح بنفسه ما جرى.

* * * *

فى مكانه الذى تعود الكتابة فيه .. فى صفحات الرأى فى جريدة الأهرام .. كتب محمود وهبه أقصر مقالاته وأكثرها تركيزا .. وكانت بعنوان: «الحقائق والادعاءات» .. قال فيها بالحرف الواحد:

«نشرت بعض الصحف فى الصفحات الأولى يوم ١٤ إبريل عام ٢٠٠٠ بكلمات متماثلة خبرا معناه أنه تم التحفظ على أموالى بواسطة المدعى العام الاشتراكى .. وأننى اقترضت من البنوك مبلغاً (تفاوت بين الصحف ما بين مليار وربع مليار جنيه ومبلغ ١٢٩ مليون جنيه) وأننى هربت هذه الأموال من مصر كما هربت أسرتى ثم هربت نفسى.. ولم أرد حينئذ.

«وفى يوم ١٦ يونيو عام ٢٠٠٠ قام المدعى العام الاشتراكى برفع التحفظ على أموالى وإغلق الملف بالكامل .. وعندئذ قامت بعض الصحف (وليست كلها) بنشر خبر مختصر فى صفحات الحوادث بالداخل بهذا المعنى .. وبرغم ذلك استمرت بعض الصحف تزج باسمى بلا مبرر فى إطار مناقشة مشكلات سيولة بنيكة واقتصادية حالية لا دخل لى بها.

«وسأرد بسرعة على بعض ما نشر ثم اسرد بعض الدروس المستفادة التى تصدر من إنسان يحب مصر ويفخر بها ويعتقد أن أمام مصر فرصة بأن تلحق بقطار التطور الاقتصادى العالمى :

(١) إننى فى الواقع لم أهرب من مصر فأنا مهاجر إلى أمريكا منذ عام ١٩٦٤ أى منذ ٣٦ عاما وليس لى محل إقامة دائم أو مؤقت فى مصر وأنزل عادة بفندق بالقاهرة ولم أمكث فى مصر لمدة أطول من أسبوعين منذ هاجرت.

(٢) كذلك فإن أسرتى لم تهرب من مصر لأنها لم تحضر أصلاً إلى مصر ولم يحدث أن وجد جميع أفراد أسرتى فى مصر ولو لمرة واحدة فى زيارة ما عدا ابنتى التى عادت منذ خمس سنوات من أمريكا لتعيش فى مصر ومازالت بهاحتى الآن ولم تهرب.

(٣) وكذلك فإننى لم أهرب أموالا من مصر فلقد امتلكت عدة مصانع ومحالج (ولا يمكن نقلها أو تهريبها للخارج) وعدة استثمارات عقارية (لا تنقل أيضاً) وبعض الأسهم لم يتم بيعها حتى الآن برغم سيولتها وبرغم ما تعرضت له من مخاطر وضغوط ولم أصف جميع نشاطى الاستثمارى فى مصر بعد وحتى هذه اللحظة.

(٤) رفع المدعى العام الاشتراكى التحفظ على أموالى عندما سحب البنك الأهلى «التظلم» الذى تقدم به بعد أن أتضح للإدارة العليا للبنك أن لدى البنك توكيلا عاما رسميا غير قابل للإلغاء صادر منى بتاريخ ٣٠ يونيو عام ١٩٩٩ يسمح للبنك بنقل ملكية جميع الأصول التى اتفقنا عليها فى تسوية ودية تمت فى مارس عام ١٩٩٨ وأنا بالقاهرة وبرضاء الطرفين .. وتعطى للبنك جميع الصلاحيات القانونية الممكنة لنقل الملكية أو بيع الأصول وقام البنك نفسه بصياغة هذا التوكيل .. ويبدو أن الإدارة العليا للبنك لم تكن على علم بهذا التوكيل .. واتضح أيضاً للإدارة العليا للبنك أن جميع الأصول فى التسوية كانت قد تم تسليمها فعلا للبنك قبل تدخل المدعى الاشتراكى .. وعندما قام المدعى الاشتراكى بالتحفظ على أموالى تحفظ أيضاً على جميع هذه الأصول التى كانت فعلا فى حوزة البنك.

(٥) وانه ليهمني أن أوضح انني لم اقترض شخصيا من أى بنوك .. إنما التى اقترضت هى شركة الأهلى للأقطان .. فهى التى اقترضت وبضمان اصول منها مصانع وأقطان .. أى أن الاقتراض لم يكن دون ضمان ولم يكن لشخصى .. هذا وشركة الأهلى للأقطان كما يتضح من اسمها هى شركة قد اسهم فيها البنك الأهلى بنسبة ٢٥٪ واسهمت أنا بالباقى .. وكان البنك الأهلى ممثلا فى مجلس الإدارة بواسطة عضوين أحدهما كان نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الأهلى للأقطان .. وكان هذان الممثلان عضوان أيضاً فى مجلس إدارة البنك الأهلى .. واشتركا فى قرارات الاقتراض ووافقا عليها .. وقامت شركة الأهلى للأقطان باقتراض مبلغ آخر من بنك مصر ثم دفعته بالكامل وبالاقتراض من بنك القاهرة مبلغ ٣٣ مليون جنيه تم سدادها بالكامل .. وأكثر .. حيث تم دفع ٣٤ مليون جنيه واختلفت الشركة مع بنك القاهرة حول كشوف الحسابات ولم نتمكن من الاتفاق على موضوع الحسابات وديا وتم رفع الأمر إلى القضاء منذ عامين ولم يصدر حكم حتى الآن ولكن هناك خطاب ضمان لتغطية أى مبالغ قد يستحقها البنك.

(٦) أما المشكلة مع البنك الأهلى فإنها مجرد خلاف بين شركاء خسروا معا فى مشروع قومى وليس موضوع مقرض ومقترض فلقد كان أصل قرض البنك الأهلى لشركة الأهلى للأقطان مبلغ ١٢٩ مليون جنيه (وليس مليارا وربع المليار جنيه) وعندما تعثرت شركة الأهلى للأقطان كان على الطرفين (أى البنك الأهلى وشخصى) أن يبحثا عن حل مشترك باعتبارهم شركاء يتحمل كل منهم نسبة من هذا المبلغ لأن البنك كان ومازال يعتبر دائنا ومدينا فى الوقت نفسه لزم عليه أن يبحث معى عن حل للمشكلة .. لذلك فقد قمنا معا بعمل التسوية الودية المذكورة فى مارس عام ١٩٩٨ وأعطيت البنك عندئذ الحق فى بيع مجموعة من الأصول تغطى هذا الدين بكاملة .. أى تم ذلك منذ فترة وقبل ظهور مشكلات السيولة البنكية الحالية وما كشف عنها من مشكلات فى بعض الديون.

(٧) ولإنهاء الموضوع برمته وإبراء ذمتى ولكى أخرج من الموضوع نهائيا قمت بتاريخ ٣٠ يونيو عام ١٩٩٩ بعمل توكيل عام رسمى غير قابل للإلغاء للبنك لنقل ملكية هذه الأصول للبنك نفسه وأن يتصرف فيها كما يشاء مع إعطائه جميع الصلاحيات اللازمة لذلك حتى أن البنك كان له الحق فى تقمص شخصيتى القانونية بشكل شامل كامل .. وارسلت هذا التوكيل بواسطة وزارة الخارجية إلى البنك وتم بالفعل تسلم جميع هذه الأصول بواسطة البنك الأهلى قبل تدخل المدعى الاشتراكى أو أى جهة خارجية ما عدا شركة واحدة رفض البنك تسلمها عندما اتضح انها لا تمتلك أرضها .. وتنازلت عن الأرض وديا لإنهاء الخلاف بين الشركاء قبل تدخل المدعى الاشتراكى .. ويبدو أنه عندما

حاول قسم الشئون القانونية بالبنك نقل ملكية الأصول التى فى حوزته لم يجد التوكيل الذى أرسلته بواسطة وزارة الخارجية لأنه كان قد تم تسليمه إلى إدارة أخرى لم تبلغ أحدا ولو الإدارة العليا للبنك.

(٨) وقد ترتب على ذلك قيام البنك بعمل «تظلم» إلى المدعى العام الاشتراكى حتى يحل المشكلة له .. وعندئذ فرض المدعى الاشتراكى التحفظ على أموالى وكان أولها الأصول التى كانت فى حوزة البنك نفسه .. أى أن المدعى الاشتراكى تحفظ على أصول يمتلكها البنك الأهلى نتيجة التظلم الذى تقدم به البنك نفسه .. وعلمت الإدارة العليا بوجود هذا التوكيل (عن طريقى) وواجهت التحفظ على الأصول فى حوزتها وتقدمت بطلب لسحب التظلم .. لكن لب الموضوع هو لماذا اقترضت شركة الأهلى للأقطان ثم تعثرت فى دفع ديونها؟.

«والإجابة بسيطة فلقد أصدرت مصر قوانين لتحرير تجارة وحليج وتصدير القطن أرقام ١٤١ و٢١٠ و٢١١ لسنة ١٩٩٤ .. وفى موسم ١٩٩٦ – ١٩٩٧ تقرر أن يكون الحد الأدنى لشراء الأقطان من الفلاح هو مبلغ ٥٠٠ جنيه للقنطار .. وقامت شركة الأهلى للأقطان بدفع هذا المبلغ للفلاح فى موسم ١٩٩٦ – ١٩٩٧ عندما كان لها شرف المبادرة فى الدخول فى مجال تجارة وحليج وتصدير القطان .. واقترضت الشركة رأس المال العامل بضمان هذه الأقطان المشتراة ثم أرادت الشركة أن تقوم بتصدير هذه الأقطان .. ولكن حالت دون ذلك عقبات لا دخل للشركة فيها .. رغم أن أسعار التصدير كانت فى حدود ٧٠٠ جنيه للقنطار .. وكان المبرر هو حاجة المغازل المحلية لهذه الأقطان (وهى جميعها شركات قطاع عام كونت لجنة مشتركة لشراء الأقطان) وقامت اللجنة الحكومية للشراء لمصلحة شركات الغزل المحلية بالتعاقد على شراء أقطان شركة الأهلى للأقطان بمبلغ لم يزد عن ٣١٥ جنيه للقنطار فقط .. الأمر الذى أدى إلى خسارة لشركة الأهلى للأقطان مجموعها حوالى ١٥٥ مليون جنيه وشملت خسارة قدرها حوالى ١٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦ .. وخسارة قدرها أكثر من ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧ .. وخسارة قدرها حوالى مليونى جنيه فى عام ١٩٩٨ .. مضافا إليها أى فوائد وعمولات بنكية ومصاريف حفظ وتخزين وتعبئة وتلف .. الخ، لأن شركات الغزل تأخرت فى تسلم هذه الأقطان عام ونصف عام.

«لقد جئت إلى مصر بناء على مكالمة تليفونية وصلت منزلى فى أمريكا من أحد المسئولين الذى طلب منى أن أشارك فى حل مشكلة فائض المخزون من الأقطان فى

موسم ١٩٩٣ - ١٩٩٤ .. وطلب منى الإسهام بخبرتى فى البورصات العالمية للسلع وأسواق الأختيارات .. وحضرت على نفقتى ومع وفد من الخبراء منهم رئيس بورصة القطن بنيويورك أملا فى أن نعيد إلى القطن المصرى عرشه فى العالم .. وتم بيع الفائض من مخزون القطن المصرى بحمد لله .. ومناقشة البدائل أمام مصر لدخول القطن البورصات العالمية حتى يحتل مكانته كملك الأقطان فى العالم».

انتهى ما كتبه محمود وهبه لتفسير ما جرى له .. والحقيقية أن من يقرأه سيشعر أن هناك الكثير من الأسرار والخفايا لم يقلها .. وكثير من الأسئلة لم يطرحها .. إنه لم يقل أن الصراع بين الدكتور عاطف عبيد الذى كان وزيرا لقطاع الأعمال والذى كان متحمسا لخبرة الدكتور محمود وهبة .. والدكتور كمال الجنزوى رئيس مجلس الوزراء فى تلك الفترة قد عكس نفسه على عملية تحرير القطن وشركة الأهلى للأقطان .. خاصة وأنه كان فى جانب شركة الأهلى للأقطان شريك هو البنك الأهلى الذى كان رئيسه السابق محمود عبد العزيز على خلاف مع رئيس الوزراء .. وهكذا كانت الحكومة منقسمة على نفسها فى هذه القضية .. جزء مع تحرير تجارة القطن حسب القوانين .. وجزء ضد تحرير تجارة القطن بدعوى أن شركات الغزل ستتوقف .. وقد أدى هذا الانقسام لهذا التمزق الحاد.

ولا يمكن أن نقتنع بسهولة بقصة اختفاء التوكيل الذى أرسله محمود وهبة إلى البنك الأهلى عبر القنوات الدبلوماسية كى يتصرف البنك فى أصوله دون الرجوع إليه لتصفية مديونياته .. لا يمكن أن نقتنع أن موظفاً فى إدارة أخرى أخذه ونساه .. وما نقتنع به هو أن ما جرى لشركة الأهلى للأقطان ولمحمود وهبة قد جرى فور خروج محمود عبد العزيز الرئيس السابق للبنك الأهلى إلى المعاش .. فكان هناك من يحاول إثبات خطأ قراراته ومن ثم الطعن فيه .. فكانت قصة محمود وهبة جاهزة .. وكان اختفاء التوكيل هو الذريعة .. وقد أدى اختفاء التوكيل إلى فضح الرجل والتشهير به فى معظم الصحف المصرية .. كما أدى إلى تحويله إلى المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم ومصادرة أمواله ومنعه من السفر .. مع أنه أصلا ليس مقيماً فى مصر.

ولا نتصور أن محمود وهبة أو غيره من المصريين الذين يملكون أموالا فى الخارج يمكن أن يفكر فى استثمار أمواله مرة أخرى فى مصر .. فالضربة البيروقراطية لم تصب واحداً وإنما أصابت ١٦٠ مليار هى جملة أموال المصريين فى الخارج .. فالحكومة تتشاجر .. والمستثمرون يدفعون الثمن .. والاقتصاد القومى أيضاً.

الفصل العاشر

وأولاً وأخيرا.. فتش عن الفساد !



■ يبدو أن الحرية التى يفهمها رجال الأعمال الذين هربوا بمليارات المصريين إلى الخارج تفترض أنه لا يوجد على ظهر الأرض أحدا سواهم .. فهم يتصرفون على أساس أن البشر لم يخلقوا بعد .. وأن الدنيا لم تنجب أحدا غيرهم .. الحرية عندهم معناها أن يجعلوا الوطن أملاكا خصوصية لهم .. فهم يتصورون أن كل الثروة لهم .. وكل الناس لهم .. وكل الأدوية الموجودة فى الصيدليات لهم.

إن الحرية التى يحترفونها هى حرية القراصنة وأسماك القرش والنشل والمتاجرة بلحم الآخرين .. حرية الذئب فى الفتك بالفريسة .. وحرية القاتل فى تجاوز القانون .. وحرية تاجر السوق السوداء فى إخفاء الخبز والسكر .. وهى حرية من نوع مدمر لا يوجد أحد فى العالم كله يوافق عليها .. ومن ثم كانت القوانين التى تعاقب .. والتشريعات التى تصحح .. والمحاكم التى تردع .. والأجهزة التى تراقب وتحاسب وتتدخل فى الوقت المناسب.

ونحن نملك القوانين والتشريعات والأجهزة الرقابية والأمنية التى تتابع وتحاسب وتعاقب .. فلماذا يتكرر نفس الخطأ ألف مرة وليس مرة واحدة؟ .. لماذا تقوم القيامة فى كل مرة ثم تقعد وكأن شيئاً لم يحدث .. وكأن شيئاً لم نستفد .. ولم نتعلم؟.

لقد هرب توفيق عبد الحى بنفس الطريقة التى هرب بها مصطفى البليدى .. وفشلنا فى إعادة علية العيوطى كما فشلنا فى إعادة هدى عبد المنعم .. ولم نستطع أن نسترد الأموال التى نهب من أول الهاربين فى العصر الحديث إلى آخرهم .. وفى كل القضايا كان هناك فى الخفاء أصحاب نفوذ وبعضهم كانوا وزراء .. لكن لا أحد منهم عوقب .. بل أن الذين حققوا فى قضية ما وجدناهم متهمين فى قضية أخرى .. لاحقة .. فما هى الأسباب؟ .. وما هى الحلول؟

ربما كنت أحلق بعيدا لو قلت أنه لو كانت المشكلة اقتصادية فإن الحل هو حل سياسى .. فنحن نظل نحمى البيزنيس ونتحمل عيوبه ونداري عوراته حتى يشعر بأنه قادر على أن يفعل أى شىء .. وفى الوقت غير المناسب يضرب ضربته ويهرب .. ولو كانت هناك

حرية صحافة تدافع عن الشفافية فإن الأخطاء الصغيرة لن تكبر وتتوحش وتصبح جرائم كبيرة .. الأخطاء الصغيرة ستتراجع لتتلاشى .. وتذوب .. ولو كانت هناك رقابة فى مجلس الشعب لكان الخوف من الخطأ أشد .. ولو كنا نصدق ولو أحيانا أن بعض المسئولين ليسوا فوق مستوى الشبهات لما أحسوا بأنهم هم ومن يدافعون عنهم خارج القانون .. ولو كنا قد حاكمنا أو حاسبنا وزيرا منحرفا واحدا لما كنا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه .. والغريب أننا نفعل العكس بضمير مستريح وهادئ .. نحاكم من يكشف الفساد فى الصحافة ونحبسه ونشهر به .. ولا نفعل ذلك مع الذين نهبوا المليارات وهربوا.

* * * *

لقد تغيرت الدنيا كثيرا خلال الربع قرن الأخير .. لم تعد قوائم الممنوعين من السفر تضم أسماء الكتاب والصحفيين والسياسيين كما كانت من قبل .. حيث كانت تضم ٣٥٠٠ اسما من هؤلاء .. لم تعد فى هذه القوائم سوي الإرهابيين الذى ضربوا وقتلوا وفجروا وخربوا .. وأضيف إليهم أصحاب الثروات غير المشروعة مثل عبد الوهاب الحباك .. وأحمد الريان .. ومحمد فودة السكرتير السابق لوزير الثقافة وكذلك رجال الأعمال الذين لم يسددوا ما اقترضوه من البنوك .. وهؤلاء يحتلون الآن رأس القائمة التى تضم حوالى ٢٧٠٠ مواطن مصرى.

والأصل فى الدستور والقانون هو حرية التنقل والسفر .. فقد نصت المادة السابعة من دستور ١٩٢٣ على أنه «لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون» .. إن حرية السفر والتنقل هى جزء من الحريات الشخصية والحريات العامة .. لقد رفضت المحكمة الإدارية العليا قرار أصدره وزير الداخلية فى عام ١٩٤٩ بمنع سفر مواطن إلى فرنسا للدراسة فى السوربون ومصادرة جواز سفره بحجة الخوف على حياة رئيس الوزراء مصطفى النحاس الذى كان مسافراً إلى فرنسا فى الوقت نفسه .. مع العلم بأن هذا المواطن سبق اتهامه فى قضية سياسية هى محاولة اغتيال رئيس الوزراء نفسه.

وهناك قيود لا حصر لها على حرية التنقل والذهاب والمجيء .. ولو قرأت كتاب المستشار الدكتور عبد التفاح مراد – وعنوانه «أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ» – وعددت الجهات التى لها حق منع السفر لاندهشت كيف هرب من هرب من رجال الأعمال بهذه السهولة دون أن تفكر السلطات فى مصر فى استخدام حقوقها القانونية فى الوقاية مما

فعلوا .. ولكن يبدو أن السلطات فى مصر لا تقرأ القوانين التى تشرعها .. ولا تستخدم الحقوق التى يمنحها لها القانون.

إن القيود المقررة فى القوانين على منع التنقل والسفر لا نهاية لها .. هى قيود متنوعة ومتفرقة وتكاد تلغى البنود الخاصة بحريات المواطن فى التنقل والسفر.

أولاً : هناك قيود مقررة بمقتضى القوانين الجنائية:

(١) من حق مأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر وذلك فى جرائم الجنايات والجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور .. وتعريف القبض فى هذه الحالة هو إمساك الشخص وتقييد حركته وحرمانه من حريته فى التجول.

(٢) ومن حق قاضى التحقيق تقييد الحرية الشخصية للفرد وحبسه حبسا احتياطيا خاصة إذا لم يكن له محل إقامة ثابت أو كان ما ارتكبه يؤدى للحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور.

(٣) ومن حق النائب العام طبقاً للدستور أن يصدر أمراً بالمنع من السفر أو التنقل .. ولا سلطان عليه فى إجباره على إصدار قرار المنع من السفر .. أو إلغاء قرار المنع من السفر .. وهو لا يراجع أحد فى هذه القرارات إلا النيابة المختصة .. وتتابع مصلحة الجوزات والجنسية هذه القرارات لأنها تعدل كل عام .. ويعتمد النائب العام فى رفع اسم الممنوع من السفر من القوائم على سؤال عضو النيابة المحقق أو المحكمة .. ويلاحظ أن رأى الجهة القضائية ليس ملزما للنائب العام.

(٤) ومن حق المدعى العام العسكرى أن يمنع أى متهم ماثل أمامه من السفر .. إن له نفس السلطات الممنوحة للنيابة العامة وفقا لقانون الإجراءات الجنائية .. والمعروف أن المدعى العام العسكرى يختص فقط فى جرائم العسكريين .. وهو يوازى النائب العام بالنسبة لجرائم المدنيين.

ثانياً : هناك قيود مقررة بمقتضى السلطات الإدارية:

(١) فمن حق رئيس الوزراء بصفته العادية إصدار قرارات تقيد حرية التنقل والسفر .. فمن ضمن وظائفه واختصاصاته تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .. ومن ثم يجوز له أن يصدر قرارات تقيد حرية التنقل والذهاب والمجىء .. وهناك قوانين مختلفة تجيز له ذلك.

(٢) ومن حق وزير الداخلية طبقاً لقانون صدر في عام ١٩٩٥ (القانون رقم ٩٧) أن يصدر قرارات منع السفر لأسباب هامة يقدرها .. وله أيضا أن يرفض منح أو تجديد جوازات السفر .. وله كذلك أن يسحب الصالح منها .. وهو ينفرد بذلك لأن مصلحة الجوازات والجنسية تتبعه.

ثالثا : هناك قيود مقررة بمقتضى أجهزة الكسب غير المشروع:

(١) فمن حق جهاز المدعى العام الاشتراكى المنع من السفر وتحويل قضايا الإضرار بالمال العام إلى محكمة القيم لفرض الحراسة ومصادرة ما تراه من أموال .. ويمكن أن يتم ذلك بعد أن تنتهى محكمة الجنايات من عملها .. ويمكن أن يتم بدون وجودها.

(٢) ومن حق سلطة إدارة الكسب غير المشروع فى ا لمنع من السفر خاصة فى حالة وجود شبهات قوية على كسب غير مشروع.. وفى حالة وجود هذه الشبهة بالنسبة لرئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء والوزراء يحال التحقيق إلى مجلس الشعب لاتخاذ الإجراءات التى تنظمها قوانين أخرى .. وبالنسبة لأعضاء مجلس الشعب يحال التحقيق إلى المجلس نفسه لتطبيق اللائحة حسب درجة الجرم .. أما بالنسبة لباقى الفئات فتحال إلى المحاكم الجنائية.

وهناك أيضا قيود مقررة بمقتضى قوانين الأحوال الشخصية تمنع السفر وتتحفظ على الأشخاص والأموال حسب ظروف كل قضية.

* * * *

وبالطبع هناك نصوص قانونية وإجراءات قضائية للتظلم من أوامر المنع من السفر التى تصدرها كل هذه الجهات .. وغالبا ما تحاول المحاكم المختصة بالتظلم أن تصحح عوار القرار الإدارى بالمنع من السفر .. خاصة فى قضايا الأحوال الشخصية .. لكن فى كثير من الأحيان كانت المحاكم المختصة تؤيد قرار المنع خاصة فيما يتعلق بجرائم المال العام.

(١) فى يوم الثلاثاء ١٩ يناير عام ١٩٩٩ قضت محكمة القضاء الإدارى (برئاسة المستشار محمد أمين المهدى وعضوية المستشارين مجدى حسين العجاتى ونجم الدين عبد العظيم) بعدم اختصاصها فى الدعوى التى أقامها نبيل شوقى سدراك ضد النائب العام لإصدار قرار بمنعه من السفر .. وكان المدعى قد دخل فى مشاكل مالية مع شركة

مصر للبترول التى يؤجر منها محطة بنزين فى الصعيد .. فكان أن طلبت الشركة من النائب العام منعة من السفر .. واستجاب النائب العام .. لكنه سمح له فيما بعد بالسفر بعد ذلك أربع مرات .. ورفض فى المرة الخامسة .. فلجأ المدعى إلى المحكمة التى قضت بعدم الاختصاص.

(٢) وأمام نفس المحكمة بنفس هيئتها طعن ميلفن ألبرت دانس فى قرار وزير الداخلية بمنعه من السفر .. وقال فى عريضة دعواه أنه مستثمر كندى متواجد فى مصر منذ عام ١٩٨٠ وقد طالبته مصلحة الضرائب بما يربو عن المليون جنيه وقد طعن فى هذا التقدير إلا أنه فوجىء بقرار منعه من السفر .. وفى يوم الثلاثاء ٢٥ يناير عام ألفين قضت المحكمة برفض وقف تنفيذ قرار المنع من السفر.

(٣) وأمام نفس المحكمة برئاسة المستشار محمد أمين المهدى وبعضوية المستشارين أحمد حلمى محمد وأحمد حسين المقاول رفع خالد عبد المنعم أبو حسين دعوى لوقف تنفيذ القرار الصادر من النائب العام ووزير الداخلية بمنعه من السفر .. والمدعى هو واحد من الشركاء فى شركة توظيف الأموال التى عرفت باسم الهدى مصر وقضت محكمة القيم بوضع الحراسة عليهم .. ثم كان أن منع من السفر بقرار النائب العام فى ٢٤ يناير عام ١٩٩٠ .. وهو يتظلم من القرار لحالة طارئة هى مرافقة زوجته للعلاج فى الخارج .. خاصة وأن محكمة القيم رفعت اسمه من قوائم الممنوعين من السفر فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٩٨ .. ولكن النائب العام ووزير الداخلية رفضا السماح له بالسفر .. وفى يوم لثلاثاء ٢٨ مارس عام ألفين قضت المحكمة بوقف تنفيذ القرار الإدارى بمنعه من السفر.

* * * *

وقد أقرت المحكمة الإدارية العليا عدة مبادىء قانونية بشأن أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ:

(١) أن المنع من السفر هو إجراء تفرضه طبيعة الغايات والأغراض المبتغاة منه وهى ضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية للبلاد.

(٢) المنع من السفر ليس عقوبة جنائية وإنما هو مجرد إجراء وقائى.

(٣) من الأمور المسلم بها أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها الحق فى مراقبة مسلكهم والتعرف على مدى إدراكهم لمسئوليتهم الوطنية .. ولها فى ذلك أن تتخذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بذلك.

(٤) إن الترخيص أو عدم الترخيص بالسفر إلى خارج البلاد - سواء أكان بقصد العلاج أو غيره - هو من الأمور المتروكة لتقدير السلطة الإدارية حسب الصالح العام.

(٥) لكن استخدام السلطة الإدارية للمنع يجب أن يكون منوطا بقيام أسباب قوية تدل على أن المواطن يمس سلامة ومصلحة الدولة بسفره إلى الخارج.

* * * *

وأقرت محكمة القيم بشأن قرارات المنع من السفر:

(١) التحفظ على بعض الأشخاص فى مكان أمين ليس مقصورا فقط على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة عليهم .. ويمكن أن يمتد إلى غيرهم.

(٢) يمكن فى حالة فرض الحراسة على الأموال أن لا تكون هناك حاجة للتحفظ على الأشخاص فى مكان أمين .. ففرض الحراسة على الأموال يكفى للحيلولة دون الإضرار بمصالح الوطن الاقتصادية.

(٣) لكن التحفظ على الأشخاص غالبا ما يكون ضرورة فى حالة تكرار فرض - ثم رفع - الحراسة عليهم .. فى هذه الحالة يكون هؤلاء الأشخاص على درجة عالية من الخطورة لا يكفى معها فرض الحراسة فقط بل يجب التحفظ عليهم أيضاً.

(٤) إن الأمر الصادر بمنع شخص من مغادرة البلاد أو فرض الحراسة عليه لا يكون بغير علة ولا يكون إلا إذا اقتضت الضرورة بذلك .. ولا يجوز التعسف فى استخدام هذه الحقوق.

(٥) إن التحفظ والمنع من السفر وفرض الحراسة هى إجراءات وقائية لدرء خطورة جسيمة للجانى والحيلولة دون تحركة للإضرار بمصالح الوطن الاجتماعية والاقتصادية.

وفى المكتب الفنى للنائب العام وفى كل نيابة كلية سجل خاص بأسماء المتهمين الممنوعين من السفر وكافة البيانات المتعلقة بهم .. والمكتب الفنى هو الجهة النهائية لدخول قوائم الممنوعين من السفر أو الخروج منها.

* * * *

ورغم أن وضع شخص على قوائم الممنوعين من السفر هو مجرد إجراء وقائى فإن وجود اسم رجل أعمال فى هذه القوائم كان يقيم الدنيا ولا يقعدها .. فيثير شهية الصحافة

فى النشر والمتابعة .. ويصبح حديث أوساط المال والأعمال .. وتهتز ثقة البنوك فى رجال الأعمال .. ويتكمش على نفسه .. فلا تظهر صوره فى صفحات المجتمع .. ولا يفضل حضور المناسبات العامة والخاصة .. ولا تميل الحكومة إلى نشر أسماء رجال الأعمال الممنوعين من السفر إلا فى حالات لا مفر منها .. فهى حالات معروضة أمام القضاء أو أمام النائب العام أو المدعى الاشتراكى .. هى حالات أصبحت حديث الرأى العام .. والبعض يتصور أن الحكومة تحمى رجال الأعمال بعدم النشر .. لكنها فى الحقيقة تحاول أن تحمى مناخ الاستثمار فى مصر .. وهو مناخ شديد الحساسية لأى خبر أو لأى تصرف.

وقد سربت بعض الصحف – بعد قضية نواب القروض – أخبارا عن وجود ٣٦ رجل أعمال على قوائم الممنوعين من السفر .. وكان الهدف هو أن يسارع رجل الأعمال بتسديد ولو جزء مما عليهم من قروض للبنوك .. فى وقت جفت فيه السيولة .. وتزايد الخوف من هروب العديد من رجال الأعمال .. لكن .. ما أن وجدت الحكومة أن مثل هذه الأخبار تؤثر على الاستثمار .. وتضاعف من مشاكل رجال الأعمال حتى تنفى أن ذلك غير صحيح .. وإن لم تتردد فى أن تقبض على بعض رجال الأعمال الموضوعين على قوائم الممنوعين من السفر وهم على متن طائرات كانت ستحملهم إلى الخارج.

وقد تطوع رجل الأعمال رؤوف غبور بكتابة مقال فى إحدى المجلات الأسبوعية عبر فيه عن رأيه فى هذه القضية .. وقال: «ظاهرة منع رجال الأعمال المتعثرين من السفر أصبحت حديث المجتمع وشاغله الأول» .. و«لا أعتقد أن هذا المناخ هو المناخ المناسب لتحقيق أهدافنا الاقتصادية المتمثلة فى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى للوصول به إلى ٧٪ سنوياً» .. «كما أعتقد أن من الخطأ تناول أية ظاهرة بسطحية وتعميم .. بل يجب دراسة الظاهرة للوصول إلى التعامل معها بالأسلوب المناسب الكفيل بحماية أموال البنك ورجال الأعمال».

فهناك على حد قوله ثلاث فئات من رجال الأعمال أخذت قروضا كبير من البنوك:

الفئة الأولى حصلت على قروض كبيرة وأدارتها بكفاءة وراحت تسدد ما عليها ومن ثم ليس هناك مشكلة.

والفئة الثانية أخذت قروضا كبيرة وتعثرت نتيجة الخلل التمويلى أو الإدارى أو نتيجة توسع غير مدروس بعيدا عن النشاط الأصلى فكان أن توقفت عن السداد جزئياً أو كلياً.. «وأعقد أن إرهاب هذه الفئة بالمنع من السفر لن يجدى .. فهؤلاء رغم مديونيتهم الكبيرة لا يوجد لديهم فائض يذكر فى حسابات شخصية داخلية أو خارجية .. فهذه الفئة لم تنو

أصلا النصب أو الهروب بأموال البنوك .. وسوف يؤدى إرهابها إلى لجوئها إلى حرق البضائع (أو البيع بأقل من التكلفة أو بيع الأسهم أو الأصول بأقل من قيمتها) بخلاف الاضطراب وعدم التركيز علي أعمالها مما سيؤدى إلى ازدياد الموقف سوءاً .. «وأرى بالنسبة لهذه الفئة أن تقوم البنوك الدائنة بتشكيل لجان من خبراء الإدارة والتمويل والأعمال لدراسة موقف كل حالة وتشخيص أسباب تعثرها واقتراح العلاج والأشراف علي تنفيذه على أن تكون تكاليف اللجان علي نفقة رجال الأعمال لحماية الشركات والمؤسسات لرجال الأعمال والتى يعمل بها الآلاف من المصريين.

والفئة الثالثة وهى قلة لحسن الحظ .. حسب تقديره .. وإن كنا لا نعرف على أى أساس بنى هذا التقدير ..كما أن تعبير قلة هو فى الحقيقة تعبير سياسى .. لا اقتصادى .. «قلة منحرفة» .. «قلة مشاغبة» .. «قلة ضالة» .. وهذا التعبير الذى يستخدمه رجال الأعمال الآن هو تعبير مستورد من العصر الذى يصفونه هم أنفسهم بالعصر الشمولى .. ولعل المثير للسخرية هو أن ينقذهم هذا العصر.

ويستطرد : وهذه الفئة هم مجموعة من المنحرفين وليسوا أبداً رجال أعمال .. بل هم نصابون اعتمدوا على فساد قلة - أيضاً قلة - من رجال البنوك للحصول على قروض ضخمة وهربوا معظمها إلى الخارج واستثمروا القليل منها فى أنشطة شكلية بسيطة لا تتناسب مع حجم القروض بغرض الحصول على أموال أكبر وأكبر .. ومن السهل جدا حصر هذه الفئة .. حيث أن الفجوة بين رصيد القروض وقيمة الاستثمارات تتحدث عن نفسها كما لا يوجد لهذه الفئة خبرة معينة أو نجاح سابق يذكر فى الأسواق.

ثم ينتهى إلى أن التعامل مع هذه القلة - وكذلك من يثبت من رجال البنوك التواطؤ معها - يجب أن يكون من خلال المنع من السفر واتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة حيالهم لمحاولة استرداد أكبر قدر من الأموال المنهوبة.

* * * *

وليست المشكلة فى وضع الأسماء على قوائم الممنوعين من السفر وإنما فى هروب بعض من هم فى هذه القوائم .. إن الفساد هو الذى منح هؤلاء القروض .. وهو الذى سهل لهم المزيد منها .. وهو الذى ساعدهم على الهروب .. ولم نسمع عن تحقيق فُتح مع رجال بنوك فاسدين .. ولم نسمع عن تفسير رسمى واحد لحالة من حالات الهروب التى تكررت كثيرا .. ولم نسمع عن عقاب المسئولين عن ذلك.

على أن الخطر فى رأيى هو أن الذى يهرب لا يعود .. ولا نقدر على إعادته بالطرق الدولية ففى كل مرة كانت هناك ثغرات من جانبنا تؤدى إلى تمتع الهاربين بالحرية فى الخارج .. وما جرى مع توفيق عبد الحى وهدى عبد المنعم وعلية العيوطى أكبر دليل على ذلك.

وقد أدى الفشل الإدارى والقانونى – فى استرداد الأموال والأشخاص وعقاب الفاسدين – إلى إرتفاع أصوات التيارات الدينية مطالبة بعقاب من نوع آخر .. فعلى موقع «إسلام أون لاين» فى شبكة الإنترنت تقرير لمشايخ فى الأزهر تناول ظاهرة هروب رجال الأعمال .. وفيه يقول وكيل الأزهر الشيخ محمود عاشور: «إن الذين استولوا على أموال البنوك ثم هربوا بها إلى الخارج والذين يساعدونهم فى عمليات النصب هم فى المقام الأول خونة لهذا البلد يعملون على ضرب الحياة الاقتصادية والاجتماعية» .. واعتبر أن «أفعال هؤلاء تؤدى إلى نقص السيولة داخل البلاد وهو ما ينتج عنه توقف حركة البيع والشراء .. الأمر الذى يؤدى إلى الكساد وخلق مشكلة اجتماعية ومفاسد عدة بعيدة عن المجتمع المصرى» .. واعتبر الأمين العام للجمعيات الشرعية الشيخ محمد مختار الميدى أن «التعدى على المال العام أفظع بكثير من الاعتداء على المال الخاص» ودعى إلى تطبيق حد الحرابة على هؤلاء.

* * * *

فى النهاية .. وفى البداية فتش عن الفساد .. فهو آفة هذا الوطن .. والسرطان الذى يهدده بالفناء.

الفهرس

هاربون بمليارات مصر

الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين !



هــذا الكتـــاب

- علية العيوطى : نهاية عائلة محترمة
- رامى لكح : اللغز المحير
- مصطفى البليدى : الهروب من المرأة والبيزنيس
- حاتم الهوارى : الفرار إلى البرازيل
- محمد الجارحى : فص ملح وذاب
- هدى عبد المنعم : التنكر فى جواز سفر خادمة
- أشرف السعد : أفسد المسئولين وهرب
- توفيق عبد الحى : الهروب على شريط كاسيت
- محمود وهبه : هارب لم يهرب
- ملك التونة : الغرق فى شبر ماء
- وكيف حصل ٣٩ رجل أعمال على ٥٧ مليار جنيه من البنوك
- مامسئولية الحكومة ؟ وما هو مستقبل البيزنيس فى مصر
- ملفات جديدة يفتحها عادل حمودة فى كتاب يأتى ق حتى لا نلدغ من نفس الجحر ألف مرة .

الـ

Bibliotheca Alexandrina
0644538